

ربيع المواطنة

دار عشروت لخدمات الطباعة والنشر
لبنان- بيروت بناء على طابق اول
هاتف: ٣٤٠٢٣٠ ٠٠٩٦١ / خليوي ٤٩٦٢٠٨ ٠٠٩٦١٣
البريد الالكتروني: ashtarowt@hotmail.com

جميع حقوق الطبع محفوظة

هشام مناع

ربيع المواطنة

إهداء

إلى شهيد ربيع المواطنة معن العودات الذي اغتالته يد
الغدر في ٢٠١١/٨/٨ في ثامن أيام شهر رمضان في مدينة
درعا.. على الدرب أيها الرمز.. على الدرب من أجل
الكرامة والحرية والعدالة والمساواة..
إلى كل شهداء ثورات أهل المواطنة من الماء إلى الماء..
هيثم

تقديم

كان عام ٢٠١٠ عام التصحر البارز في الحقوق والحريات والنهوض والتفاؤل في البلدان العربية.

في ندوة في الدار البيضاء في نوفمبر كنا نتحدث أثناء الإفطار عن مواجهة الأنظمة الدكتاتورية عندما شعرنا في لحظة بأننا قتلنا الخوف من هذه الأنظمة عبر مواجهتنا المفتوحة معها لكننا لم نقلت بعد الخوف من الحلم. بل وصل الأمر بصديق عزيز لي أن قال: «لا أدري إن كان من حق العرب البقاء وهم يقبلون ما هم عليه وما وصلوا إليه!». ولا شك بأنني وأنا أقدم تصريحاً للتظاهر من أجل الحركة الاجتماعية في تونس في ٢٦/١٢/٢٠١٠ كنت صادقا مع البوليس الذي سألني كم تتوقع من المتظاهرين فأجبته: ثمانين إلى مئة متظاهر.. لم تكن بالفعل نشعر بعد بأن من هذا الشتاء القارص سينبثق ربيعاً في أقل من شهر. وعندما كنا نعزي بشهيد الثورة التونسية البوعزيزي، أذكر أن منصف المرزوقي قال لي: «هيثم بقي لجواز سفري شهرين وسيمنعني هذا النظام الحقيير بعدها من الحركة»..

أدعي بأنني تابعت بتفاصيل دقيقة الثورة التونسية ومن بعدها المصرية والليبية وبشكل أقل اليمنية إضافة إلى انتفاضة البحرين. باستثناء البحرين حيث ثمة كذب صراح وتجييش مذهبي مسبق من أعداء الحركة الشعبية، كانت الصورة التي يعرضها الإعلام عما يحدث غير بعيدة عن الواقع. وبعد أن صغت مسودة إحالة ملف القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية، لاحظت أن الغربيين صاروا يتعاملون مع الملف الليبي من منظور المصالح المباشرة (تصدر ليبيا من النفط مرتين ونصف ما تصدر الجزائر؟). هنا آثرت أخذ البعد الضروري ومراقبة ما يحدث من بعيد. وقد كان من الواضح منذ

مظاهرة ٢٠/٣/٢٠١١ في ساحة حقوق الإنسان لدعم الحركة الثورية في ليبيا وسورية، وجود مجموعة من السوريين تعتقد بفضائل الأنموذج الليبي، ولكنها ولحسن الحظ كانت أقل من أقلية.

في المثل السوري ثمة أزمة حقيقية. بداية التحرك الإعلامي كانت قبل سقوط الفرعون في مصر، وكانت من مجموعات محدودة التأثير وخارج البلاد ولتاريخ في ذاته يشكل جرحا وطنيا متعدد القراءات (٤ وه شباط). ثم حدد على الفيسبوك يوما ثانيا (١٥ آذار) وكان الإعلان عن نجاحه أيضا إعلاميا وليس على أرض الواقع، بما في ذلك ادعاء صحيفة لندنية عربية بوجود مظاهرات واسعة لم تحدث وشهداء لم يسقطوا. عندما وقعت الإنتفاضة الفعلية من دم ولحم في ١٨ آذار، توجه الإعلاميون، الذين ثبت محدودية وضعف معرفتهم بالوضع السوري، إلى من كان قد أعلن الثورة على الفيسبوك. وهؤلاء لا علاقة لهم بانتفاضة الكرامة التي بدأت في يوم لم يعلنوا عنه، وتداعت إليه شبيبة درعا الحرة بمبادرة محلية وأيدها وانخرط فيها حركة غير معروفة آنذاك هي «حركة شباب ١٧ نيسان للتغيير الديمقراطي» وما صار يعرف بأصحاب «بيان من أجل التغيير» الذين يتهمهم رستم غزالي بأنهم من نظم الأمور (أقصد خلدون الأسود وناصر الغزالي وماجد حبو وهيثم مناع ومن أيدهم - أنظر ملاحق الكتاب). الشباب الذين نجحوا في كسر طوق أمني رهيب هم من يعرف درعا زنقة زنقة، لأنهم على مواتيهم (درجاتهم النارية) القديمة يجولونها كل يوم عشرات المرات. أجهزة الأمن فقدت صوابها من شباب يتداعون للتظاهر بكل الوسائل الحضارية، يصرخون سلمية سلمية ويتحدثون في الحرية ويدينون رامي الحرامي والفساد. هذه المجموعات الجديدة غير المؤرشفة في سجلات المخابرات صارت على الفور في خطاب السلطة مؤامرة وعصابات منظمة ثم جند الشام وسلفية ثم ماسونية ثم تنظيمات مسلحة... لم أسمع في حياتي تهما دنيئة الأسلوب ووضيعة المستوى كتلك التي استعملها الإعلام السوري وأسياده في نخبة شباب سورية والمنطقة، هؤلاء الذين كسروا هالة الدكتاتورية وحطموا صورة الأمن الكلي القدرة. طبعا في الخارج كل تجار البؤس صاروا يتحدثون عن هؤلاء وكأنهم «جماعتهم» وبعض المرتزقة الجدد وجد في انتفاضة الكرامة ما يخرجهم من النسيان أو الذل الذي أوصل نفسه إليه بالتسكع على أبواب اليمين المتطرف

الأمريكي أو الترزق والتمول من الخارج. هؤلاء استفادت منهم السلطة السورية لتشوه سمعة انتفاضة الكرامة فربطتها بالفساد خدام والمجرم رفعت الأسد أو أسماء طفيلية لا علاقة لها بما يحدث من قريب أو بعيد. وللأسف هنا اتبعت بعض الفضائيات سياسة تحريضية، حتى لا نقول أكثر من ذلك، شوهدت فيها الكثير من الوقائع. لديك من التجييش والتزوير ما هو متعب لأي مراقب، الأمر الذي جعل المبدأ الساري في التعاطي مع ثوار الحرية الشباب (كعور واعطي الأعور)، وباللهجة الشامية (لا تدقق!).

لن ابتعد عن الأسطورة التي سجلها الشباب والشعب في ملحمة ثورية لم تعرفها سورية في تاريخها الحديث أو القديم، وضعت خيمتان في ساحة السرايا في درعا (التي يطلق عليها الأحرار اليوم اسم ساحة الشهيد معن العودات) للإعتصام، الشباب ينظمون المرور، يحمون المجمع الحكومي خوفا من اعتداء عناصر الأمن عليه، أمام الجامع العمري عشرات الآلاف يحتفلون بالحرية، أفرج عن معن العودات فتوجه من فرع الأمن العسكري إلى ساحة العمري حتى لا تضيق عليه هذه اللحظة التاريخية بدون حمام أو حلاقة أو تغيير ملابس، وبدأ يغني مع صلاح العودات وشباب درعا الذين يعيشون في التاريخ: كل إنسان ضروري، لكل دوره، عجبنة وطنية وديمقراطية متكاملة متجانسة.. وحواران تعيش عرس المواطنة لتتير غدا مختلفا وتحتفل بانضمام ١٦ مدينة سورية لموكب الكرامة. بعد شهر من القتل والقمع انتقلت الإنتفاضة من محافظة درعا إلى سورية ولم يعد بالإمكان إطفاء نور الثورة. كل عشائر وعائلات المحافظة قدمت الشهداء والجرحى والمعتقلين، لكن لم يكن ذلك بوصفهم من الأبازيد والحريري والحاميد والزعبي والمسائلة والعودات والجوابرة والأكراد.. بل بوصفهم مدافعين عن الحرية والكرامة.. وكل البلدات نهضت في اعتصامات وتظاهرات الثورة، ليس باعتبارها بصر الحريير والسيطرة ودرعا وداعل وطفس والحراك وجاسم ونوى...، ولكن بوصفها الوطن الكبير المسمى سورية.

في هذا المععان، بدأت العيون الخارجية تسعى لتحويل الصراع في سورية (بين الثوار والدكتاتورية) إلى صراع على سورية (يركز على طبيعة تحالفات السلطة الإقليمية وفرص توظيف الحراك الشعبي المدني لمصالح أطراف غير سورية). ولكن التيار الأوسع حافظ على قدرته على جعل النضال لإسقاط

الدكتاتورية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الهدف الأعلى والأسمى.
شاركت عدة أطراف، علمانية وإسلامية ومستقلة، من الجاليات السورية في الخارج، في دعم الحركة الثورية المدنية. وقمنا، كل على طريقته، بإيصال وسائل كسر الحصار الإعلامي وخلق أدوات التواصل والحوار والنقاش شبه اليومي بين الداخل والخارج. وقد أطلقت في الأسبوع الثاني للثورة ما صار يعرف باللاءات الثلاث: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي. كاستراتيجية عمل سياسية أساسية لضمان وحدة الأراضي السورية ووحدة النضال والشعب ومن أجل تحويل انتفاضة الكرامة إلى قوة جاذبة للأغلبية السكانية بكل معنى الكلمة. وتحرك تيارنا الديمقراطي المدني من أجل خلق عمليات الاستقطاب الضرورية لتحويل الانتفاضة إلى ثورة: الريف-المدينة، الأقليات-الأغلبية الإسمية، العلمانيون-الإسلاميون، الشرعية التاريخية للأحزاب الديمقراطية-الشرعية الثورية للحركة الشبابية.

كتبت في لقاء مع «الحوار المتمدن» في الشهر الأول من انتفاضة الكرامة: «تابعت بدقة تجارب إخواننا العرب وفي تونس، كان هناك سعي لكسب الموقف الأوربي والأمريكي ضد بن علي، أقسم لكم بشرفي ومعتقدي أن مواطننا أو مواطنة من سورية لم تطلب مني أن أسعى لتأييد من فرنسا أو أورية أو الإدارة الأمريكية. هناك أنفة وشعور بالثقة بالنفس والاستقلالية متقدم عند الناس، ربما كان للتدخلات الأجنبية التي حصلت دور فيه، وأنا أقف بإجلال أمام موقف الشعب السوري العظيم. لذا المحاكمة والملاحقة القضائية سنقوم بها التوثيق على قدم وساق خيرة المحامين معنا ولكن لا نريد تدخل حكومات في الموضوع». هذه الجملة بدأت تهتز في بعض الأوساط مع المجازر الجماعية التي ارتكبت في مختلف المدن والقرى السورية. وقد شجع الإعلام الخليجي كثيرا في الترويج لفكرة عجز الثوار عن إسقاط النظام بقدرتهم الذاتية وضرورة التدخل الخارجي على الطريقة الليبية، ويقدر ما تسبب المثل الليبي في رد فعل روسي- صيني صارم على كل تدويل، كان الإندفاع القطري لهذا المثل غير محدود.

لا تكشف سرا عندما نتحدث عن شجرة نسب في المعارضة السورية استندت منذ ١٩٧٨ في تصوراتها السياسية على معطيات ثلاث:

الأول: ضرورة الإعتماد على دولة أو أطراف خارجية، ماديا ومعنويا

وإعلاميا، وفي تجربة الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين عسكريا أيضا. وتجلى ذلك بتحالفها مع النظام العراقي وأطراف أخرى في الثمانينيات، وانتقال بعضها بعد اغتيال الحريري لأطروحات الإستقواء بالأمريكي (الديمقراطي، المتحضر والمدافع عن حقوق الإنسان..) في وجه الهلال الشيعي-الإيراني (الرعي، الريفي، الصفوي، الباطني، الرافضي..)، ناهيك عن الممثلين الإقليميين للسياسة الأمريكية. وقد أعطت الحركة الإسلامية الأردوغانية لهذا التوجه حاضنة ثقافية وسياسية محلية تخفف من جفائه الموالي للإسرائيلي والإسلاموفوبي والمتحالف مع أنظمة متعصنة. حيث عوّض حزب العدالة والتنمية رفض أطراف أوروبية متطرفة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، بخطي انحناء يلتقيان في أنقرة: حلف شمال الأطلسي والتوجه للدول الإسلامية المجاورة. ومع هذا المستجد، لم يعد من الغريب الإستجد بالناتو، بل صدور فتاوى تكفير من البعض بحق من يرفض التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (كذلك!).

الثاني: مواجهة شبه دائمة بين أطروحة البرنامج السياسي الوطني-الديمقراطي-المدني الواضح المعالم لإسقاط الدكتاتورية من جهة، وأطروحة تقول بضرورة أوسع جبهة لإسقاط النظام بغض النظر عن التصور السياسي والدستوري والبرنامجي لسورية الغد، باعتبار صندوق الإقتراع سيد هذا التصور من جهة ثانية. وقد لعبت هذه المواجهة، إضافة لمشكلات شخصية بحتة، دورا سلبيا كبيرا حرم المعارضة من برنامج الحد الأدنى المشترك القادر على زعزعة نقاط ارتكاز المنظومة التسلطية الحاكمة.

الثالث، اعتماد اتجاه غير صغير، على مفهوم تكتيكي ومكيافيلي ووصولي للعمل السياسي والمدني، مع كل ما يترتب على ذلك في الوعي الجماعي للجمهور، الذي يحتاج إلى قيم كبرى وأهداف سامية وأخلاق جديدة في العمل العام. وإن كانت هذه الممارسات مفهومة قبل اندلاع الإنتفاضة-الثورة، فقد أصبحت جزءا من الثورة المضادة التي لم تستوعب أن الثورة ليست مجرد تغيير في موازين القوى الجهوية أو الحزبية أو الطائفية، بل هي مشروع إعادة بناء للإنسان والمجتمع والدولة.

لقد صمد المجتمع السوري في وجه التوحش السلطوي المنتج بالضرورة لكل تعبيرات الفعل العنيفة من الكلامية إلى المسلحة. بل وكذب قانون

نيوتن القائل بأن لكل فعل رد فعل مساو له بالقوة ومعاكس له في الإتجاه. مع إصرار شعبي على القيم العليا للثورة التي ترفض الثأر وتطالب بالعدالتين القضائية والاجتماعية وتعتبر المساواة بين السوريين على اختلاف مناهجهم وفرقهم ومللهم ونحلهم أساس جمهورية المواطنة. لكن نرف الجراح اتسع ودور الخارج والإعلام تضخم، وتحولت القضية السورية يوماً بعد يوم، إلى استراتيجيات سلطة ونفوذ إقليمي ودولي. وليس بعيداً عن كل هذا المال السياسي والتوظيف الإعلامي وتجارة البؤس التي مارستها أطراف تعيش خارج البلد، أحياناً منذ ثلاثة عقود، جعلتها ترى الدولة كلها سلطة والجيش كله عصابة أو طائفة، وترى فيما يحدث فرصة الثأر والإنقام لهزائم لم يرها الجيل الثائر ولا تشكل له مرجعية. هذا العنصر الخارجي الذي اختزل صوت الثورة في مؤتمرات وأروقة وشبكات سياسية-مالية-إعلامية، جعل استنساخ المثل الليبي مقبولاً عند قطاعات من الرأي العام المنخرط في الحراك بدعوى تحطيم الدكتاتورية وإنقاذ الثورة، حارماً الثورة من الأثر والطاقات الغنية القادرة على تطوير أدائها وإيصال سورية إلى برّ الخلاص من الفساد والاستبداد.

في الرابع من تموز/يوليو ٢٠١١ عقد مؤتمر في باريس رعاها برنار هنري ليفي وشارك فيه أسماء لم تكن بعد، على الأقل علناً، تتحدث عن تدخل عسكري في سورية على النمط الليبي. وقد أعرب عدد من الموجودين على قائمة المتحدثين أن أسماءهم وضعت دون مشورة أو علم وانتقد ما أسماه عبد البارى عطوان يومها «اختراقاً» عدد هام من المثقفين والحزبيين. كان خيط الحياء لم يقطع بعد، عند المنتسبين لحزب «فليات الشيطان». لم يحتج الأمر لأكثر من ثلاثة أشهر حتى يطلع علينا ليفي المشؤوم بمقالة يذكر فيها بأن الذين هاجموه على دوره في القرار الأممي المطالب بتدخل عسكري وفق الفصل السابع في ليبيا، وهاجموه لأنه طالب بتنظيم المنشقين في جيش يحارب الجيش السوري بدعم من الناتو، والذين هاجموه عندما قال بأن المثل الليبي هو الحل، عادوا يتبنون كل ما قال حرفياً. ولا شك بأن عملية الإنزلاق التي عاشتها بعض أطراف المعارضة في الخارج وبعض مثقفيها ترفع منسوب المرارة والألم عند كاتب هذه الأسطر، لاختزال البعض الثورة السورية بالتمويل والتسلح والتريع على مناصب افتراضية بانتظار سقوط

السلطة. لكن مصدر الوجود الفعلي، هو أن من يملك المال والإعلام والسلاح قادر على زرع الثورة المضادة إسفيناً في صدر الثورة وباسمها. وتعويم العنف على حساب السلم الأهلي وتطويق الصراع عوضاً عن تنصيب المواطنة عنواناً أساساً للثورة والتغيير.

لقد كان للقراءة المبكرة التي قدمتها عدة مرات منذ انطلاقة الإنتفاضة- الثورة دوراً إيجابياً أحياناً ودوراً ملتبساً أحياناً أخرى، فقد حاربت الكوريديور الإنساني على صفحات «القدس العربي» قبل أشهر من اقتراحه من المجلس الوطني السوري على الآن جوبيه، وتحدثت في الثورة المضادة على صفحات «الموند ديبلوماتيك» قبل أن تصير في صلب أي نقاش عن الوضع السوري، وهددت من يريد بيع السلاح بالإبتعاد عن سورية منذ الأيام الأولى للثورة وتبنيت البعد السلمي المدني كاستراتيجية قادرة على النجاح وليس بشكل سطحي كما فعل نادي واشنطن السوري الذي انتقل من تأليه جين شارب في الأسابيع الأولى قبل أن يلقيه في قمامة العسكرية والناو بعد أول منعطف. كذلك طالبت المعارضة بامتلاك برنامج سياسي وإعلان مبادئ لجمهورية جديدة ومباشرة فرز نضالي حتى لا يسيطر على خطاب الشارع شعارات تخيف المتظاهرين أنفسهم. ولم يكن ما أطلب به دائماً في تيار الشارع وفضائيات الخليج. فتحوّلت مادة نقد وتثليم صريح على قنوات العربية والجزيرة ووصول وصفاً، ودُفعت مبالغ مالية للأسف لبعض الذين احترقوا إبعاد المظاهرات عن المعارك الكبيرة وزجها في مواضع تبعدها عن مسارها القيمي الكبير من أجل يافطات تشتمني وتشتم هيئة التنسيق الوطنية وشخصيات وطنية كبيرة (قول هذه الواقعة استخدم أيضاً ضدي وكأنني أقول هذا في كل اليافطات وكل المتظاهرين!). وتم استخدام الإنتقادات التي وجهتها لمن يوظف التظاهر لطرف أو حزب عوضاً عن أن يكون من أجل وخدمة الشعب بشكل لا أخلاقي. حتى أن رسائل التهديد والشتم جاوزت الحد (النظام قتل أخيك والثوار سيقتلوك، سنعلق المشانق لكم قبل شنق الأسد، يلعن روحك يا مناع..) فإن أضفنا لهذه الجنوحات رسائل التهديد والشتم من إعلام السلطة والشبيحة، يمكن القول أن هناك من يخاف مما نقول ومما نطرح بحيث لم يعد يستطيع تحمله. ولا شك بأن ما توقعناه من تأخر لأي حل دولي في سقف الأمم المتحدة وتأييدنا النقدي البناء لخطة العمل العربية ورفض التسليح

والقتل والخطف والطائفية من أي طرف جاء، وقول الحقيقة لأنها «ضالة المؤمن» و«دائماً ثورية»، قد لعب دوراً في هذا الاستهداف المشخصن المفرط، الذي ترافق مع غياب الكوادر الثورية والواعية ضحية للإعتقال أو الإغتيال وسيطرة عدد من «القبضيات» على عدة بؤر.

لا يمكن وصف ما يحدث بأمانة دون الخوض بصدق وعمق في كلمات ومصطلحات مثل فرق الموت أو الشبيحة، ووظيفة الميليشيات وطبيعة التسلح غير الحكومي في سورية، تغييب المشكلات الأساسية التي أنجبت الثورة كالتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتصحر المشروع السياسي للسلطة والإغتيال المنهجي لفرص النضوح المدني السياسي المجتمعي القادر على مواجهة أخطبوط الاستبداد-الفساد في البلاد ورسم معالم الطريق السلمية المحلية من الإعتصام والإضراب العام، إلى العصيان المدني العام القادر على شل وسائل الدفاع الأمنية العسكرية للسلطة الدكتاتورية. لذا لا يستغرب غياب القدرة عند قطاعات واسعة مشاركة داخل وخارج البلاد على استيعاب الفرق بين السلطة والنظام والدولة. وعدم تلفظ الفئات الأكثر فقراً لكلمة التشغيل وحق العمل والعدالة الاجتماعية. وسهولة الإتهام والقذف والتشهير بقوى ديمقراطية ناضلت عقوداً ضد الدكتاتورية. وقد سقط العديد من الشعبويين في وهم «السوري جميل مهما فعل»، فلم يعملوا على إعادة البوصلة الثورية لمكانها والتأكيد على أهداف رئيسية ومهمات غير منجزة عوضاً عن تمزيق الجبهة الداخلية للثوار. كذلك جرى الإستخفاف بوسائل حماية السلم الأهلي في الأوضاع الثورية وكأن عند السوريين كروموزومات مضادة للصراعات الأهلية المسلحة. وقد تعززت عند أوساط سياسية ليبرالية ودينية في الخارج حالة عدمية وطنية (خاصة في التفاوض على الجولان والتدخل العسكري الخارجي) فقدمت للرأي العام العربي صورة جد سلبية عن المعارضة التي لا تميز بين الاستقلال والتبعية في القرار السياسي. وزاد الخطاب الداعي لدعم العسكرة والتدخل الخارجي العسكري في إضعاف وعي وقدرة الثوار على فك الإرتباط مع آليات قتل الثورة. ولا شك بأن المسؤولية تشمل القيادة السياسية والقيادة «السيادية» في السلطة والمعارضة، الغموض السائد المتعمد حول معنى ومبنى الحماية الدولية، قراءة أشكال الكوريديور الإنساني المعروفة بشكل مراهق، سهولة التعامل في

بروباغندا المعارضة مع الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وتبعاته، تجميل وزخرفة تدخل «الناتو» في طمس متعمد لتدخلاته منذ تأسيس حلف شمال الأطلسي. وأخيرا ولي آخر، الوضع المأساوي لضحايا القمع والتوحش الأمني-العسكري الذي جعل الكثير منهم أسرى للأطراف التي تساعدهم على البقاء على قيد الحياة.

من السطحي أن نقبل بجملة البعض (الشعب دائما على حق وهو المعلم)، فنحن نعرف من بقي من هذا الشعب في الشارع، وليس سرا تراكب آلية التظاهر وعملية الإحتواء والتوظيف instrumentalisation لبعض المتظاهرين وانعكاسها على الحراك المدني وتوجهاته والصورة النمطية التي يصنعها الإعلام عنه. وعندما تعرض فضائية خليجية فيلما كاملا يتعرض بالشتم لنبيل العربي وهيثم مناع وميشيل كيلو وهيئة التنسيق الوطنية و«ينسى» المتظاهرون فيها شعار إسقاط النظام أو كلمات انطلقت الثورة من أجلها كالكرامة والحرية والعدالة إلخ، يستحق هذا الإخراج الرديء طرح السؤال: هل هناك مواطن تائر حر على استعداد لتقديم حياته مقابل طرد المراقبين العرب ولعن روح أبناء المنايا والسجون؟

في كل عرض سمعي بصري للوضع السوري كان الخوف من المبالغة وتأثر الصورة الميدانية برغبات وسياسات «هيئة التحرير» يعيدنا إلى كل الجالسين على مدرجات المراقبة لتحديد معسكرهم. وهؤلاء كانوا في الأشهر الماضية أكثر من نصف أهل البلد باستمرار، وهؤلاء وحدهم يملكون تقرير مصير الثورة والبلاد والعباد. لم يكن الخوف المركزي على الصورة الذاتية، تنظيمية أو شخصية، حاضرا بقدر ما كان الخوف من عملية التهديم المنهجي، بوعي أو بغير وعي، للأخلاق الثورية والقيم الكبيرة التي تحملها الثورة يتصدر كل منعطف. لقد ترسخت لدينا القناعة بأن من الضروري توضيح التخوم بين المشروع المدني الديمقراطي السلمي وأي شكل من أشكال الصراع المسلح والتعبئة الطائفية والتبعية السياسية والمالية. وطالما حذرت من إلغاء الفروق بين الثورة والحرب، بين وسائل وخطاب الثوار والسلطة، بين الإنتماء لمستقبل سورية الديمقراطية وحمل إرث الحقبة السلطوية.. فما أسهل أن تتحول الثورة إلى حرب داخلية وحرب إقليمية تعني إعطاء السلطة، التي أوغلت في جرائم ضد الإنسانية، بالون أكسجين يطيل عمرها، وتعيد انتساب ثلاثية

المدينة والأقليات والمدنية للحراك الثوري إلى المربع الأول.
تسجل المقالات والمقابلات والنصوص الواردة في هذا الكتاب أهم المواقف والأحداث التي شهدتها سورية والمنطقة في ٢٠١١، وهي بالتأكيد فصل أول من سفر الوضع الثوري العربي الكبير. ورغم كل الظروف الصعبة التي مرت، حرصت على خوض المعركة بأخلاق حقوقية وقيم ثورية. ولا أخفي القارئ، الألم الذي كان ينتابني عندما يتحدث بعض الصغار بخفة عن شهيد أو التزام أو براءة.. لا يدرك هؤلاء أنه إذا ما سمحت لي الحياة بالعودة إلى سورية، لن يكون بانتظاري أكثر من أربعين إنسانا من خيرة أبناء الثورة وأقرب الناس إلي، أعطوا أعلى ما يملك الإنسان من أجل الحرية والكرامة.. كنت معهم أحيانا حتى ليلة الإستشهاد، وكانوا معي في كل منعطفات الثورة. هؤلاء أتوجه بالقول: استشهداكم رسالة عظيمة للكرامة الإنسانية سنفعل المستطاع لحمايتها من أي تشويه.
ستكون الأسابيع القادمة قاسية على الروح الثورية، وسنتألم كثيرا كما تألمنا في سنوات القحط العربي وربما أكثر، ولكن الشمس ستشرق من وراء النفق الأخير..

٢٠١٢/٠١/٢٠

ثورة الياسمين

منذ وصلتني صور محمد البوعزيزي يحترق ليكون شمعة نور للحرية والعمل، لم يعد بوسع المرء أن يكتب، وحده الميدان أصبح صالحا للمناظرة مع الدكتاتورية الباردة. لكن منعي من دخول الأراضي التونسية بقرار من قصر قرطاج، إثر الطبعة الثانية لكتاب «مزامم دولة القانون في تونس» ومداخلاتي على الجزيرة حول تونس، جعلني أركز كل الجهود لأكون مع إخوتي وأخواتي المنفيين من تونس ممن قاسمونا الغربة والسراء والضراء في ربع القرن الماضي.

فكنت المصور والعضو الجندي في «تجمع التضامن مع أهالي سيدي بوزيد والشعب التونسي»، الذي تشارك فيه أحزاب المعارضة التونسية والنيابات العمالية والتعليمية والطلابية الفرنسية وأحزاب اليسار الفرنسي واللجنة العربية لحقوق الإنسان والمنظمات التونسية لحقوق الإنسان والحريات. من الشارع إلى ندوات الحوار إلى فيسبوك، لم يعد للنوم من معنى وحياة شعب بأكمله تعطي نبضا جديدا ينير الأرض العربية بعد عام بائس من التراجعات على صعيد الحقوق والحريات من الماء إلى الماء.

منذ ١٩٨٤ بدأت قصتي مع تونس يوم انتفاضة الخبز، فكتبت «فورات المدن»، وعشنا حالة تبني ثقافية وحقوقية مبكرة، عززها المشروع الفكري والحقوقى المشترك مع توأمي التونسي منصف المرزوقي وكان مخاض اللجنة العربية لحقوق الإنسان وكتابي الاستقلال الثاني لمنصف و«موسوعة الإيمعان في حقوق الإنسان» التي أعدتها والتي وضعت لمسات الجزء الثالث منها بعد تظاهرة ٣٠ ديسمبر/ كانون الأول في باريس تضامنا مع المقاومة المدنية في تونس.

في صباح العاشر من يوليو/ تموز ١٩٩٩، في قاعة المحكمة في تونس العاصمة مع نخبة من أبنائها، وبجوار الفقيه محمد شقرون عميد الدفاع عن الحقوق والحريات، اقترب مني شاب يقول، اسمع إذا كتبت حاجة تبدأ تقول:

أيا دامي العينين والكفين إن الليل زائل

لا غرفة التوقيف باقية ولا زرد السلاسل

سألته: من أنت؟ أجاب: شاب تونسي خارج من السجن. قلت له: سأضعها في مقدمة الكتاب. وبالفعل وفيت بوعدني ولكن الشاب نفسه عاد للسجن ثم المنفى وبقيت الدكتاتورية الباردة فوق الرؤوس.

بعد عامين في ٢٠٠١، توجهت لعدد من الشخصيات التونسية من مختلف القوى السياسية والمدنية أطلب منهم أن يكتبوا لي عن تصورهم لتونس الغد، البعض وجه لي السؤال: النهضة ستشارك، قلت طبعا طلبت للشيخ راشد يكتب.. البعض الآخر سأل: هل هناك مشروع جبهة ديمقراطية يجري التحضير له، فقلت له: لا أدري، لكن لم لا يكون الكتاب جبهة فكرية من أجل الديمقراطية في تونس ولو على الورق.

كتب منصف المرزوقي عن الجمهورية التونسية الديمقراطية يصف التنمية الديمقراطية وحماية حق العمل وحقوق الشغالين والتزام الدولة الديمقراطية المنشودة.

- التعليم الذي يجب أن يبقى الأولوية الأولى.

- الصحة للجميع وخاصة أفقر القطاعات.

- التركيز على حقوق الجهات الفقيرة بدون منطوق المن البغيض والصدقة التلفزيونية الذي تمارسه السلطة.

وكتب راشد الغنوشي بعنوان «لقد دقت ساعة التغيير في تونس» يقول: «تزعم هذه الورقة أن الأسس التي حكمت بها البلاد منذ ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٧ غير قابلة للتواصل وهي بسبيلها إلى التداخي، فأسحة المجال أمام تشكّل معادلة التغيير: وهي نقطة اللقاء بين حركة الشارع وتجسير العلاقة مجددا بين جناحي الحركة الوطنية: الإسلاميين والعلمانيين».

وكتب مصطفى بن جعفر يقول «إن الخروج من أزمة شاملة يستدعي وضع مشروع بديل متكامل يطرح الأسس السليمة لنظام ديمقراطي تعددي ويفتح المجال لحوار وطني حول برنامج اقتصادي واجتماعي يستجيب لحاجيات

المواطن ويحقق التنمية في أبعادها الشاملة».

في حين طرح توفيق بن بريك السؤال «هل أن علي سيولي سنة ٢٠٠٤ ما دام الدستور غير المنقح لا يسمح له بولاية جديدة؟ والجواب العفوي لهذا السؤال الراكب: ما دام ليس ثمة ما يجبره على التخلي عن السلطة فلن يتقدم بها هدية لأحد»..

أما أنا نفسي فعنونت مقدمة الكتاب: حق الأمل..

بعد أسابيع من صدور الكتاب، وقعت أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول وبدأت الحرب على الإرهاب، وعاد بن علي بثياب المدافع عن الغرب ضد الظلامية والإسلامية والإرهاب، ورغم قناعة الأوساط الحاكمة في باريس وستراسبورغ وبروكسل وواشنطن بأن هذه السلطة أبلغ تعبير عن الفساد والاستبداد، فقد تم تسويق الوضع باعتباره المثل للاعتدال السياسي والدفاع عن المصالح الغربية في وجه الظلاميين وأكثر من ذلك، باعتباره صاحب المعجزة الاقتصادية المتميزة في أفريقيا.

ولم يعدم الأمر أشباه متقفيين ومشعوذين على نمط وولفوترز، يتحدثون في خصال النجاح الاقتصادي والاجتماعي للتجربة التونسية الذي تطلب بالضرورة بعض التوضيحات السياسية!!

قدمت الحكومات الفرنسية المتتابة وحكومات دول الاتحاد الأوروبي، على الأقل اللاتيني منها، كل دعم ممكن لاستمرار السلطة ولتهدم أصوات الاحتجاج، ومرت تونس بمسرحيات التعديل الدستوري الضروري من أجل استفادة الشعب من «عبقرية» قائده، وشعرت القيادة التونسية بأن كل شيء ممكن، لأنها محمية إلا من بعض المقموعين والملاحقين التوانسة، يضاف لهم عدد قليل من الحالمين العرب والأوروبيين الذين مازالوا يثقون بقدرة الشعب على تلمس مسأاته وضرورة صناعة التغيير.

ورغم كل العزلة والمضايقات التي تعرضت لها الحركة المدنية والكوادر السياسية في العشرية الأولى من هذا القرن، نجح إضراب ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦ في انتزاع المبادرة من جديد. وتوصلت القوى السياسية والمدنية التونسية لمشروع أرضية أساسية تفضي إلى صياغة عهد ديمقراطي وتمثل في خمسة محاور: محور حرية المعتقد والضمير، ومحور المساواة بين الجنسين، ومحور علاقة الدولة بالدين، في بلد إسلامي، ومحور السلامة

البدنية، وأخيرا قضية الفصل بين السلطات والتداول السلمي على الحكم عبر الاقتراع العام.

من جديد، خاضت السلطة البولييسية معركة شرسة ضد مقومات الحراك السياسي المدني، ترهيبا وترغيبا وتخويفا من الإسلامية ودفعا باتجاه تمزيق التحالف الجديد. لكن هذه الفزاعة دخلت بعد عشرين عاما من حكم بن علي في التلاجة ولم تعد تنفع الدكتاتورية. ولم يبق بيد السلطة سوى المراقبة الأمنية للصيقة والمراقبة الإدارية والاعتقالات والاضطرار لتخفي دورها في حرمان التحرك السياسي من الحوارات الضرورية لإنضاجه وتقديمه. وعلينا انتظار تحرك الحوض المنجمي في ٢٠٠٨ لنسمع من جديد تونس الأخرى، تونس المهمشة والمبعدة عن اقتصاد الخدمات السياحية والتي قدمت دائما للبلاد قوتها الإنتاجية المنجمية الأساس مع عرق الفلاحين والثروة الزراعية.

كانت صرخة الحوض المنجمي أكبر تعبير لرفض الشعب التونسي النهج النيو ليبرالي الاقتصادي المكرس لخدمة قلة غنية وأكثرية فقيرة مع التضحية بالحق في العمل والكرامة والمشاركة في بناء البلاد. بدأ التحرك مطلبيا ونضج ليصبح سياسيا ومدنيا، ولكن لم يكن لهذا التحرك أن يأخذ أبعاده الوطنية الضرورية لعدة أسباب ليس مجالها اليوم. وكان علينا انتظار ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩ لنسمع صوت تونس الغد من جديد.

من سيدي بوزيد بدأت شرارة الحركة الاجتماعية المدنية من جديد، وامتدت لمدن أخرى منها صفاقس والقيروان وسوسة ومدنين والكاف وبنقردان وجندوبة وللعاصمة تونس. واتسعت اللائحة لتشمل تونس برمتها، رغم إصرار السلطات على منع خروج المظاهرات وتفريق المتظاهرين بالهراوات وللجوء للعنف الصلف واعتقال بعض المشاركين.

مسيرات سلمية شارك فيها آلاف النقابيين والمحامين والمدرسين والطلبة والعاطلين الذين جابوا شوارع المدن، معربين عن تضامنهم مع سكان ولاية سيدي بوزيد، ومرددين هتافات ورافعين يافطات تندد بغلاء المعيشة وتفضي البطالة وتطالب بالتوزيع العادل لمقومات التنمية وتوفير فرص عمل لحاملي الشهادات الجامعية ولتن منعوا تحت طائلة السجن حتى من ركوب البحر للبحث عن لقمة العيش حيث الموت كان بانتظار أفواج منهم.

نحن بصدد اكتشاف المعارضة المجتمعية كرد على النبد القمعي للسياسة والعمل المدني. ولا شك بأن هذا التحرك، الذي زج بعشرات بل مئات آلاف التونسيين إلى العمل المدني والسياسي، سيمكن المجتمع من استعادة الزمن الضائع الذي اختطفته المنظومة البوليسية في البلاد، لكن بالتأكيد، من الضروري الحفاظ على الخيط الفاصل بين الوهم والحلم من أجل نجاح المجتمع في تسيير منظومة همشته وأبعدته عن المشاركة بأقل الخسائر.

في ١٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، ركب الرئيس السابق بن علي الطائرة مستجيبا لما وضعناه على فيسبوك منذ أول العام «البوعزيزي ترك وصية، برة بوعلي والطرابلسية».. ووقف وزيره الأول يعلن تسلمه مهماته بشكل مؤقت وبجواره وزير داخلية سابق أقامت عليه منظمات حقوق الإنسان قبل أكثر من عشر سنوات دعوى قضائية في باريس وجنيف لارتكاب جرائم التعذيب.

فهل تتم عملية مقايضة ثورة الياسمين برأس الرئيس السابق وتعود الأمور لسابق عهدها؟ هل تنطلي توليفة القصر، التي هي بشكل أو بآخر تحافظ على قدمي السلطة في غياب رأسها: جهاز الأمن وجهاز الحزب؟ السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ما زالت بيد منظومة بن علي. ولا يمكن دون إعادة توزيع السلطات بإرادة الشعب الحديث عن انتقال فعلي لها من المنظومة الحالية لأصحابها الحقيقيين. كذلك لا يمكن الحديث عن هكذا انتقال دون أن يصبح الشعب طرفا في القرار والمصير.

إن أول التزام بحقوق الإنسان يكون باحترام حقوق المواطنة وضمان حقوق التنظيم والتجمهر والتعبير أثناء الفترة الانتقالية ورصد ميزانية الدولة. إلى حين ينظم صندوق الاقتراع العلاقة بين أطراف تونس الجديدة، تونس لكل أبنائها. تكوين الحكومة يجب أن ينطلق من قناعة الشعب، وليس رغبة تأتي من فوق أو من الخارج. تونس التي تشكل للعالم العربي اليوم، ما شكلته بولونيا لدول أوروبا الشرقية بالأمس. تونس الشعب الكبير الذي لم ينس وضع علم فلسطين والجزائر وتونس في تجمعاته.

لدينا كامل الثقة، من متابعة الأمور لحظة بلحظة، أن الشعب التونسي قد قرر الذهاب في ثورة الحريات والحقوق والتنمية إلى آخر الشوط. أما نحن، فسنتابع بتهمة ارتكاب جرائم جسيمة اقتصادية وسياسية، كل من شارك في نهب المال العام، أو الاعتداء على أرواح أبناء هذا الشعب الذي كان

المعلم الأكبر، لحركة المقاومة المدنية العربية من المحيط إلى الخليج

٢٠١١/٠١/١٥

ملاحظة: بعد أقل من عام على كتابة هذه الأسطر وبعد سنوات عشرة على كتابة تونس الغد، تصدرت قوائم ثلاثة أسماء من محرري كتاب «تونس الغد» نتائج الإنتخابات التونسية (راشد الغنوشي، منصف المرزوقي ومصطفى بن جعفر). وصنع الثلاثة أول تحالف وطني بعد أول انتخابات ديمقراطية في البلاد.

طريق الثورة

كيف يمكن للمرء أن يكتفي بمتابعة تدشين الشعب التونسي لعودة العرب إلى التاريخ من بعيد بمظاهرات تضامن باريسية وأوروبية ونقاشات على الشبكة العنكبوتية والاجتماعية، أو ندوات تجمع بين أبناء تونس في الداخل والخارج مع العرب والأوروبيين؟

هل يمكن لكهل عرف الانقلابات التي عمدت ثورات والحركات الاجتماعية المجهضة والفورات السريعة التي تشبه البرق في مرورها، أن يترك ثورة من دم ولحم وروح تمر تحت ناظره ويكتفي بمتابعة شبيبته في العالم الافتراضي الاجتماعي؟ لم يكن ممكنا البقاء بعيدا عن تونس التي طلب مني في المطار آخر مرة، أن لا أعود إليها.

لا أذكر، ولم يعد يهمني التاريخ بالضبط. وقد رجعت لأقول لصديقي منصف المرزوقي المنفي في باريس بالهاتف من مطار مدريد يومها: انتهى الأمر يا منصف، نرجع معا أو نبقي منفيين عن تونس معا، هكذا قرر معتمد (sous préfet) قرطاج (وهو الوصف الذي أطلقه الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران على السيد بن علي).

اشترينا بطاقتنا فرادى بالإنترنت، ليلة السفر نصح أهل عماد الدايمي صديقنا الشاب بعدم العودة لوجود أحكام قضائية بحقه لأسباب سياسية، لكنه بعد قليل تردد قرر المجيء. شريك ندوات المنفى الثقافية فتحي بلحاج من التيار القومي التقدمي، في المقعد أمامنا. وبقواري توأمي التونسي منصف.

أولى روائع الثورة خرجت من صوت القبطان الذي أعلن «مرحبا بكم

على متن طائرات الخطوط التونسية المحررة»، فقد قام طاقم الطائرات والشركات الوطنية بتخليص الشركة من أي وصاية.

نظر موظف المطار في الحاسوب فرأى مع اسمي عجابا، الأمر الذي اعتدت عليه في مطارات دمشق وعمان.. إلخ، فتوجه إلى مسؤوله الذي أبصرني من بعيد فعرفني وبادر بالقول «أهلا وسهلا بالدكتور في تونس الجديدة». وعندما اقتربنا من باب الخروج كان صوت «تونس تونس حرة حرة والتجمع على بره» يدوي، فأمسكت بيد منصف وخرجنا معا ولا أدري بعدها تفاصيل ما حدث.. كان عرسا من أعراس الحرية ذكرني بعودتي إلى سوريا عام ٢٠٠٣ بعد ربع قرن من المنفى.

كنا قد اتفقنا على التوجه مباشرة إلى طريق الثورة، وأعني به الخط البري الداخلي الذي يختصر الظلم الاقتصادي والتهميش السياسي والمدني والحرمان التنموي في تونس الواقعة خارج خارطة اقتصاد الخدمات والصناعة السياحية، والذي كان نبراسا في كل انتفاضات وحركات تونس منذ قرابة قرن ونصف.

ناضل ضد الاستعمار بشراسة، وكان بمعظم سكانه مع الحركة اليوسيفية فأهمله النظام البورقيبي، ولم يعتبر «التحرك» تغييرا فنقمت عليه منظومة بن علي.. لذا ركبنا في سيارتين: أربعة محامين بارزين كانوا في صدر الحركة المدنية (طارق العبيدي في الكاف، ومنيا بوعلي من تالة، وعبد الرؤوف العيادي في العاصمة، وعبد الوهاب المعطر في صفاقس) مع ثلاثة قادمين من فرنسا نحو المدن والقرى التي حملت على أكتافها مهمة زعزعة الدكتاتورية. لم يكن بالإمكان التوقف في كل مكان بسبب أوقات حظر التجول، لكن كان يكفي النزول لشراء زجاجة ماء حتى يكتشف أحد المارة أو المواطنين أحدنا فيبدأ التجمهر حولنا، ولا يلبث أن يتحول التجمهر في دقائق إلى مظاهرة صغيرة.. مظاهرة طالما عملنا لأسابيع عدة في باريس طيلة عقدين من الزمن، لتجميع عدد مشابه لها، للتجمع ضد الدكتاتورية الباردة في ساحة حقوق الإنسان.

لا أدري إن كان للفندق ما يسمى باللغة السياحية نجوم، بل حتى لم يعلق بذهني اسم الفندق، لكن بالتأكيد درجة الحرارة في الغرفة منخفضة جدا لعدم وجود تدفئة حديثة أو قديمة أو مياه ساخنة.. الأغصية والحركة هي

الوسيلة الوحيدة لرفع حرارة الجسم، فنقص النوم منذ أسابيع يجعل القدرة على تحمل البرد أقل، لكن الدفاء الذي قدمه أهل القصرين لأرواحنا لا يعادله إلا تلك الشحنة الثورية التي عبر عنها أهل تالة بعد ظهر اليوم نفسه. قيل لنا إن هذه الروح الثورية في تالة عمرها قرون، وكأنها في المياه الجوفية للمدينة.. وبالتأكيد، فإن إحساس المرارة والظلم باد على وجوه لم تمنعها قسوة الحياة من القدرة على التعلم واكتشاف تاريخها وعالمها والتعرف على سمات حضبتها.. كثير من الخريجين الجدد في المنطقة من دمشق وحلب، لذا ورغم طلاقتي بالدرجة التونسية كانوا يكلمونني بإحدى اللهجات السورية. أربعة أجيال تجمعت حولنا لتذكرنا بأن مدينة تالة دخلت التاريخ المغربي باعتبارها الشرارة الأولى أو الدفعة الحاسمة في انتفاضات وحركات تحرر وحركات اجتماعية تحتاج عالما كبيرا في التاريخ الاجتماعي - كالفقيد علي الوردي- يسجلها لكل عربي ولتراث الإنسانية.

تذكرت أول سفرة لي مع منصف إلى موريتانيا بعد منع دكتاتورية ولد الطابع لنا من الدخول، وكم كان شعب موريتانيا كريما وشهما معنا، وكم كانت النقاشات غنية، لكن كان ثمة شعور بأننا أمام انتقال بدأ في القصر وقد يعود إليه. أما في تالة فشعرت بأن الشعب هو صاحب النقلة التاريخية، ولن يقبل بعد سرقة الحرية والثروة من الدكتاتورية بسرقة الثورة، كما عبر ببلاغة الجنوب التونسي الدكتور بن منصور.

بعد نقاشات ليلية حول إدارة الناس لشؤونهم بأنفسهم في المدينة وحالة الطمأنينة في غياب أجهزة بن علي، كانت والدة أحد المناضلين في القصرين قد أعدت العشاء الذي وصلنا -رغم حظر التجول- في الفندق الخالي من وجبات الطعام.

ووقفت أستعيد صدمة الشهادة الجماعية مع ولاية القصرين في باريس ليلة ٨ يناير/ كانون الثاني الجاري.. كنا في قاعة أجيكا الباريسية ننظم ندوة عن المقاومة المدنية بمشاركة الشبيبة التونسية.. أنهينا ندوتنا السنوية من أجل إغلاق غوانتانامو مع سامي الحاج هذا العام، ثم غيرنا اللافقات ومحدثي المنصة، وامتلأت القاعة سريعا، وقد راققنا مصور الجزيرة المغامرة.

في تلك السهرة التي تابعها كاملة جمهور الجزيرة مباشر، طلب أحد

المناضلين التدخل لإعلان خبر ورده على الفيسبوك: وفاة شهيدين من القصرين واعتداء بوليسي على المتظاهرين وعدد كبير من الجرحى.. وبدأ العدد يزداد طوال السهرة التي أكملتها على الفيسبوك حتى الرابعة صباحا، ثم نمت ساعتين واستيقظت أحضر قليلا من الطعام لضيبي طارق بن هبة أحد أنشط الكوادر النقابية والجمعياتية التونسية الفرنسية في باريس، لكنه اتصل ليقول لي: اتفقنا على التظاهر دون ترخيص بعد ساعتين، فقد سقط أكثر من عشرين شهيدا. ولحسن الحظ لم يتدخل البوليس الفرنسي لتفريق الآلاف المتضامنة مع الشبيبة التونسية والجزائرية.

القصرين نفسها استقبلتنا بمظاهرة حملتنا إلى كل المعالم الأساسية الجديدة في المدينة: ساحة الزهور المعمدة ساحة الشهداء، الساحة الرئيسية التي تحطمت فيها صورة الصنم وبرنامج ٧ نوفمبر، إذ أمسك أحد الشباب بقطعة من البرنامج الحجري المكسر وقال «احمل معك ذكرى أهم من حجارة جدار برلين.. حبوا يهمشوا أهل البلاد الداخلية، كل العرب سيتعلمون في المدارس قصتنا مع الدكتاتورية والحرية». عزة نفس عند الجريح والعاطل والمحامي والعامل والفلاح والبائع ورب البيت والمعلمة وكل فئات الناس، شبيبة وشبابا.

شعرتُ بل حقا كنتُ في مناطق محررة من كل تسلط أو سوء استعمال للسلطة.. كنتُ أحدث أصدقائي لأتأكد من أنني لا أعيش حالة هلوسة فكرية، ثم وقفت أحدث شابا في القصرين «لو أنني كتبت مقالة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أقول فيها: عندي حلم، أتمنى أن تقوم ثورة عربية سلمية غير عنفية، لا أيديولوجية تحكمها ولا صنم يمثلها، مدنية وديمقراطية يشارك الشعب كله في صناعتها، وليس تلك الطائفة أو أولئك القوم أو تلك المنطقة.. تكسر تفاهات المحافظين الجدد بتصدير أنموذجهم من فوق ومن الخارج وتعيد للشعب حقه في صناعة حاضره ومستقبله.. تنبثق من المجتمع ومن الداخل.. ماذا كان العالم سيقول عني؟ هذا المهبول يخلط بين جمهورية أفلاطون الحديثة والوحل الاستبدادي العربي.. فبكي وقبلني وقال: كم فكرت في البحر والانتحار قبل هذه الثورة».

لا أستغرب رجفة كل من كتب القرار رقم واحد واحتل الإذاعة وحاصر قصر الرئاسة وتحدث عن ثورة، فقد صار الفارق جليا بين الانقلابات

والثورات، بين الشعارات والممارسات، بين لجان ينتجها المجتمع لتكون أعلى وأرقى أشكال تنظيم الحياة اليومية في الظروف الانتقالية ولجان مهمتها الرقابة البوليسية والرشوة وحماية منظومتي الفساد والاستبداد. فقد حطمت الشبيبة التونسية زعامات تماثيل الإسمنت والإسفلت، لتعيد إلى الحلفاء والياسمين وخبز كل أم طعم الحياة وحق الأمل.

كم من المظاهرات عشت في أيام خمسة، كم من المدن نقلتنا إلى عالم الحلم.. الرقاب وتاجروين والدوز وتونس و صفاقس وسوسة وتالة وسيدي علي.. هل يمكن إلا أن يقع المرء في حب هذه الحساء المسماة بالثورة.. كنا نسهر الليالي للدفاع عن معتقل واحد، فوضعت الشبيبة الثائرة موضوع إنهاء الاعتقال السياسي على طاولة بحث أي حكومة.. كنا نطالب حق التنظيم والتعبير والتجمهر، وها نحن في وضع يقول فيه المواطن «لسنا بحاجة إلى أن تعترف بنا حكومة لا تعترف بها».. الإذاعات ومحطات التلفزيون تحولت إلى منتديات مفتوحة، وتم تجاوز ما عرفنا من سقف للحريات، وما قال تقرير التنمية العربية يوماً إنها شرط أساسي للتنمية (الحريات الثلاث) يعيشها الشعب، وهو على استعداد لبدال كل التضحيات من أجل الاحتفاظ بها..

لن أتوقف كثيراً عند سيدي بوزيد ولقاء والدة البوعزيزي والمشاركة في مظاهرة حاشدة لإسقاط الحكومة، فقد وعدت أهل الولاية بكتاب عن تونس الجديدة يتجاوز بالذاكرة الجماعية ما سبق أن كتبته عن الحقبة الدكتاتورية. لقد كانت هذه الولاية المصدر الأول لأجهزة الشرطة والجيش، وتم إهمال أي مشاريع إنتاجية أو تنموية فيها لعقود، وكأن السلطة التسلطية أرادت أن تقول لأهلها «مصدر عيشكم في مؤسسات حمايتي». وكما كانت غدانسك أرضية الانقلاب على الأيدولوجية الممجدة للطبقة العاملة في بولونيا، وقف أبناء العاملين في أجهزة الأمن والجيش يطالبون بعمل آخر ومستقبل آخر. وفي السنوات الأخيرة، صاروا يصدرون زوارق الموت وسكان منازل الصفيح العشوائية كغيرهم من ولايات الداخل التونسي كالقصرين وجندوبة إلى ضواحي العاصمة، وكان التحاقهم بالحركة الاجتماعية المدنية في الحوض المنجمي وولاية قفصة المؤشر الأول لسقوط الدكتاتورية. وجاءت تحركات المدن لتكمل انتفاضة الولايات الداخلية فإذا بنا أمام مجتمع الثورة.

كانت النقاشات جد عميقة حول المستقبل وإمكانية المزوجة بين التنمية

المستدامة والديمقراطية للنهوض بالبلاد والعباد. سمعت قصصا عن محاصرة واغتيال العقول والطاقات لا تصدق حتى أثناء الثورة، كذلك عمليات الشغب المفبركة لتثويبه صورة الثورة، وكأن ثمة أيد خفية تخاف من القدرات العبقرية لهذا الشعب. وكم جرى النقاش في تصورات لسيناريوهات التغيير ونجاحه.

لم يعد هناك نخبة وعامة، ومن المضحك التوقف عند كلمة العفوية، كذلك من السخف الحديث عن غياب صور قيادات، فهناك وفرة في الطاقات والإمكانات فجرتها الثورة، وكل من يعتقد بأن بالإمكان إدارة الأمور بنفس الطريقة التي غادر بها الرئيس المخلوع البلاد، أي توافق بعض رموز القديم مع واشنطن وباريس، لم يفهم الشيء الكثير.

لن يكون ثمة فراغ، ولا يستغرب قيام حقبة ازدواجية سلطة، يتلاشى فيها القديم وتولد فيها الدولة الجديدة. لكن الاحتمالات متعددة، هي حقبة نضال مفتوحة لن تحتل «الشابور بختيارية» من أي طرف، ولن ترتسم معالمها دون منح هذا الشعب العظيم الحق في رسم معالم مستقبله بنفسه. وواجب الشرفاء في هذا العالم أن يكونوا في مستوى التضامن والدعم لهذا الشعب الذي علمنا من جديد معنى الحياة.

سجّلت جملة لا تنسى من متخرج من دمشق وعاطل عن العمل في سيدي بوزيد، قال «يا عزيزي لن يعادي هذه الثورة إلا ظالم في بلده أو رافض لسيادة الشعب، وفي الحالتين لا يمكن تصنيفهم أصدقاء للكرامة الإنسانية».

٢٠١١/٠١/٣٠

الثورات والطفيليات

حاولنا التجمع قبل يوم الغضب في باريس تضامنا مع الداعين له، فلم يحضر سوى أقل من عشرين وبعضنا أخطأ العنوان. بعد يوم الغضب تداعينا لتشكيل لجنة التضامن مع نضال الشعب المصري، فاستجابت أكثر من ٤٠ جمعية ونقابة وحزب من العالم العربي وأوربة للنداء، وبعد أن انتزعت رخصة للتظاهر، إذا بنا يوم ٢٨ بعد جمعة الغضب تنطبق علينا الآية القرآنية الكريمة «إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها».. المصريون يهرولون بين مقر السفارة المصرية وساحة حقوق الإنسان وساحة الهال يبحثون عن مكان للتظاهر. لقد نقلتنا جمعة الغضب من مرحلة الثورة التونسية إلى حالة ثورية عربية يصعب وضع سقف أو حدود لها، فقد دشت ولايات القصرين وسيدي بوزيد والكاف وجندوبة والجنوب التونسي عودة العرب للتاريخ، ولا شك بأن الكثير من أصنام الحقبة التسلطية ستنهار ومعها كل الطحالب التي تعيشت من حالة البؤس العربي.

اقتربت بعد جهد جهيد من أحد المتظاهرين الذين يحرقون الغاز في الهواء لأقول له بأن هذا ممنوع وأخشى أن يمنعوا مظاهرة السبب بدعوى الفوضى، فقال لي: «اسمع يا مناع، عمري ثلاثين سنة دي أول مرة بحياتي فيها بصرخ، ولدنا ساكتين وعشنا مبارك وجوع وطوارئ مش حنموت ومصر لمبارك، خلاص حنعيش حقيقي أو نروح بستين داهية». علمت فيما بعد أن محدثي بدون أوراق ويعمل في قطاع البناء في المنطقة الباريسية لمساعدة أهله في مصر، وقد أنهى الدراسة الجامعية في القاهرة ولم يجد أي عمل. مثله عشرات المصريين الذين قام البوليس الفرنسي باعتقالهم مساء السبت بحجة الاستمرار في التظاهر بعد الزمن المرخص به ونجحت منظمات حقوق الإنسان في إطلاق سراحهم.

لا بد من استعادة الحقبة البائسة، لكي نتحرر من كل عقابيلها ورموزها ومصطلحاتها، فعندما تشتعل الكلمات في الحناجر المكشوفة الصدر أمام آخر

ضربات الخيار الأمني لمواجهة العصيان، يصبح تدوين الوقائع العربية دون أساطير ودون أكاذيب جزء من بناء الغد الجديد.

علينا اليوم قبل الغد أن نذكر كيف روت أقبية الأمن جذور التطرف وسقى الاستبداد كل أشكال التعصب، وكيف صرنا لعقود ندور في حلقة مفرغة لا تشكل فيها الخيارات المطروحة على الشبيبة حلا بل استمرارا لبؤس التسلط. تعلمنا الشبيبة العربية التي قيل بها ما لم يقل مالك في الخمر، بأنها لم تعد تقبل بأن تكون مجرد كائنات تريد زيادة حصتها من الخبز واللبن كما تحاول مراكز «أبحاث» الغرب وعرابيها تقديم الشبيبة الثائرة: علم فلسطين يرافق العلم التونسي والمصري وتمزيق صورة خادم الغربيين (في أجمل تسمية سمعتها للملك السعودي من شاب من سيدي بوزيد)، في تونس يربط الشبيبة بين بن علي واغتيال أبو جهاد، وفي مصر يربط الشباب المصري بين ذل اللقمة وذل السفارة الإسرائيلية الجاثمة على كرامة شعب مصر. لقد قبرت الحالة الثورية الجديدة أنموذج احتلال العراق في القلوب وفي العقول. وبعد أن شكل هذا الأنموذج حالة رهاب وخوف من التغيير، صار رمزا لكل ما يجب قبره في ثورات الشعوب: الاحتلال الجديد، الإستقواء بالأعداء، الطائفية المقيتة، الشركات الأمنية والمناطق اليباسة المسماة بالخضراء، أكثر من مليوني مهجر ومليون فقيد...). وقبرت معهم المرتزقة والسماسة الجدد من رواد السفارات. المؤسسات الإعلامية التي ضخمت طاقتها بأموال فيلتمان والحوانيت التي عاشت من مساعدات الخارجية الأمريكية هي اليوم موضع ازدراء وقرف الشبيبة الصاعدة.. لم يعد أحد يتابع أكثر من ٤٠٠ وسيلة إعلامية مسخرة للشحن الطائفي والمذهبي وفتاوى تخدير الناس. لقد كسرت الشبيبة وسائل تدنيس وعيها. وحين ذهبت أموال الجراد الأسود لكل ما يحطم الأمة، لجأ الشباب إلى الشبكات الاجتماعية المجانية التي لا يحتاجون معها للمال النفطي أو التمويل الغربي. لكن هذه الثورة كانت حقيقية ولم تكن افتراضية، من دم ولحم لا من الكترولونات وتنظيمات. وظفت الشبكات الاجتماعية في التواصل الثوري عوضا عن أن تتركها للتواصل الطائفي والعصبيات القديمة المريضة والشوفينيات التي لم تجد من يقبرها.

لم يعد أمام خبراء الحفاظ على معاقل التبعية الأمريكية سوى إعلان

حظر التجول وإنزال البلطجي والمليشوية وقطع الانترنت والجوال والحظر على وجود شهود على جرائم القتل العمد، والبحث عن أسماء من الظل لأشباه حكومات لا تلبث أن تتعدل وتتبدل، لأن كل بضاعتهم أصبحت فاسدة في عيون الجيل الجديد.

لقد انتهى عصر الأستاذة على الشبيبة الثائرة، فهي التي تعلمنا كيف نقتل الطحالب التي مزقت لعقود وجودنا اليومي وجعلت من الصراعات المسطحة هدفاً في ذاتها ومن أجل ذاتها.. الشبيبة اليوم تحمل نعش الهوس المذهبي والطاعون الطائفي والانغلاق الجهوي والعشائري لتحديثنا عن الشعب والمواطنة والأمة والثورة والحقوق والحريات، كلمات كدنا ننساها في زحمة الإعلام المشهدي الخليجي الذي أنفق مئات المليارات لإبعاد الشباب عن مستقبل حالم باسم.. كتب لي شاب سوري من دمشق: «لنتوقف عن ترداد قذارات الخطاب الطائفي، وتمجيد الأموي أو العلوي، والحديث في أموات نعبد قبرهم في كل مناسبة ونعيد بكل حسرة تقوية أحقادنا بهم وعبرهم فنشوه صورتنا وصورتهم. أنا مواطن، أنا عربي أنا حر وافتخر..».

لعلنا نعيش حالة ثورية دون سقف ودون حدود، نتحول لقبلة أمل للشعوب المقهورة بعد أن كنا محطة خجل في خارطة البشرية.

لكن حذار، فالعداوات أكثر من الصداقات بكثير، وسيدافع عن عضن القديم كل ديناصورات النظام العالمي السائد، وكل مجموعات الضغط الأمريكية المتعيشة من الإذلال العربي ونهب الخيرات العربية، كذلك كل مراكز القوى الأوروبية، الخائفة من تحول جذري في طبيعة العلاقة بين شمال المتوسط وجنوبه على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل. وأخيراً تلك الترسانة المسلحة المزروعة في قلب أمة العرب وأرض فلسطين.. لكن، هل كان التغيير يوماً باقياً ورد تقدم على طبق من ذهب؟

ها نحن من جديد في حقبة الاحتمالات المفتوحة، وكل أنصار النهضة والنهوض في العالم العربي اليوم أمام التحدي الأكبر في وجودهم: كيف يمكن أن لا نترك هذا الحلم يتحول في الذاكرة الجماعية للشعوب إلى مثل ثورة مغدورة؟

الأحد ٢٠١١/١/٣٠

هل بدأت حقبة الثورة العربية

شكل الخنجر الإسرائيلي الشكل الأكثر شراسة وتمترسا في الأرض العربية في قلب حركة التحرر الوطني العربية.

وفي الشهور التي كانت فيها جيوش الاستعمار القديم تعيد انتشارها بانتظار الرحيل، لم يكن عند الأوساط البريطانية والفرنسية سوى ثلاثة هواجس مركزية تسمح لها بإبقاء الهيمنة الغربية على العرب: أولها بناء الدويلات العربية المجزأة، ثانيها استمرار الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية على المنطقة، وثالثها التأكيد على أن «دولة إسرائيل» هي القاعدة الدائمة الأكثر ديمومة وقوة للمصالح الغربية في العالم العربي.

لم تنجح حركة التحرر العربي الأولى في الرد بشكل جذري ومتناسب على ثلاثي قواعد الارتكاز هذه، ولعل أوجاع النكبة قد تركت عميق الأثر في جيل -بل أكثر- من أبناء مرحلة ما بعد الاستقلال.

صنعت نكبة ١٩٤٨ أساطيرها وأيديولوجياتها، ومثلما عبر الشق الفلسطيني عن نفسه عربيا أو إسلاميا بفكرة العودة والتأثر والنصر، كانت الصورة الأكثر استقطابا للناس والشبيبة خاصة في العالم العربي تتمركز حول عدة مفاهيم، مثل الوحدة ردا على التجزئة، والحرية ردا على الاستعباد، والعدالة الاجتماعية لمعالجة مترقيات الاستغلال الخارجي والداخلي.

لقد ضعفت القيم العالمية والشرعية الدولية مع يالطا وتقسام المنتصرين في الحرب العالمية الثانية النافذ في العالم، ووضعت مواقف الغرب أبناء الليبرالية الكولونيالية على كف عضريت. فهاهو الوارث المحلي للاستعمار المباشر يدير الأعمال ويرعى المصالح لا أكثر ولا أقل، وقد اكتشفت الشبيبة المصرية الاعتقال والاحتغال السياسي والرقابة في ظل الهيمنة البريطانية

في الأربعينيات، وعرفت قمع التحركات الشعبية في ظل التعددية الليبرالية في ١٩٤٦.

ومن الضروري التذكير بأنه في معظم الأقطار العربية كانت كلمة الديمقراطية تستعمل من قبل الأحزاب الشيوعية الموالية لموسكو، وبالتالي لم تكن ذات مرجعية تحمل فكرة التعددية السياسية أو التداول على السلطة. في هذا الوسط المتأهب والمستعد لأسس «الشرعية الثورية»، بدأت في الأربعينيات شرعية تربط المصير بالملخص - بالمفرد - حزبا أو فردا أو جيشا. وقد كان هذا الخطاب المهديوي مشتركا بين العديد من التيارات التي جعلت من ارتقاء المجتمع لأنموذجها حتمية تاريخية.

وكما يقول محمد حافظ يعقوب، «لم يكن الطلب على الديمقراطية من قبل المحكومين في عقدي الخمسينيات والستينيات واهنا فقط، بل وملتبسا على الأرجح. فلئن انخرط المحكومون في العقيدة التي يروج لها الزعيم الملهم بخصوص مساوئ الحزبية والتعددية وفضائل تغييب الرأي المختلف وسيطرة الحزب الواحد الذي يقوده الزعيم نفسه، فإن هذا الأخير زرق خطاب التحرر السياسي بجرعة قوية من الأساطير التي تخلط بين الخصوصية والاستبداد والعدل والتعسف».

ومن الضروري التذكير بأن مصر الناصرية لم تكن موضوع تقييم سياسي موضوعي في سوريا الخمسينيات، كانت خطاب التحرر في وجه حلف بغداد، وخطاب الوحدة في مواجهة دويلات سايكس بيكو الهزيلة، وخطاب استعادة الثروات الوطنية في وجه الهيمنة الخارجية، وأخيرا وليس آخرا جبهة تحررية اسمها عدم الانحياز.

عبد الناصر لم يكن يفكر بعقلية الأقلية -سياسية كانت أو دينية أو ثقافية- كان يفكر بعقلية الجموع الشعبية، لم يكن حزبيا أو طائفا بل شعبيا، وفي الوضع السوري هذا يعني الانسجام مع مبادئ «الحركة الشعبية» في جبل العرب، وكتابات التقدميين العلويين والمسيحيين في البلاد، التي تتوجع لفقراء المدن وأبناء الريف، والوحدة في وجه التجزئة، والاندماج بين الطوائف والجماعات البشرية المختلفة في وجه العصبية البائسة.

من هنا لا نجد قراءة واحدة عن التجربة الناصرية عند سيد قطب (ضحيتها المباشرة في التجربة المصرية)، ومصطفى السباعي (مؤسس

الإخوان في سوريا الذي نظر إليها من خارج هذه التجربة).

عندما وصلت أكياس الطحين في سنة قحط للمناطق السورية النائية أثناء الوحدة السورية المصرية - وكانت يومذاك مساعدة أميركية - كان الناس يشكرون عبد الناصر. عندما زار عبد الناصر مدينة درعا رأيت المدينة في أكبر مظاهرة لها في تاريخها كله.

جلست مع صحبي من التلاميذ منذ السادسة صباحا على رأس شجرة معمرة في المكان المقابل تماما لمنصة الخطاب لكي نسجل الحدث في حياتنا. ورغم أننا كتلاميذ تبعثرنا في العائلات السياسية المختلفة فيما بعد، فإنه لم يكن لأي قيادي سياسي بعد ذلك اليوم الوقع نفسه علينا.

هذه الكاريزما الطبيعية كانت هبة السماء لمصر وعبد الناصر، وهي نفسها التي جعلتنا عند هزيمة ١٩٦٧ نرفض أي أنموذج مشابه أو مسخ لمصر الناصرية. فإن كان عبد الناصر القائد التاريخي قد فشل في تجربة حركة الضباط الأحرار والاتحاد الاشتراكي الواحد، فلماذا ينجح البعث أو الشيوعيون أو الإخوان، لماذا ينجح حافظ الأسد أو صدام حسين؟

فشل أنموذج القائد الكاريزمي في التجربة الناصرية زرع في أعماقنا راديكالية التغيير، ولكنه أيضا فتح أعيننا مبكرا على خطر حكم الأقلية (سياسية كانت أو عسكرية أو طائفية... إلخ).

فنجاح عبد الناصر في زج الملايين من العرب في العمل السياسي والنضال العام هو وثيقة فشل لمن أمضى عمره النضالي باحثا عن عراب سوفياتي أو أميركي، لأنه يفتقد في أعماقه الثقة بأن الشعب قادر على صنع التغيير، ولأنه لم يكن في يوم من الأيام ابنا طبيعيا لحركة شعبية تحرك أفئدة الفلاحة الأمية التي اكتشفت راديو الترانزيستور وعبد الناصر في اليوم نفسه، لأنها اشترت «التكنولوجيا» من أجل رجل السياسة.

من هنا يمكن الحديث عن جسامه المسؤولية التاريخية في تجربة ٢٣ يوليو، وخطورة النتائج التي تركتها في وعينا الباطن والظاهر.

ففي الوعي الجماعي للتغيير في العالم العربي، التجربة الناصرية هي أيضا منح البركة للتغيير العسكري والتغيير من فوق. وبعد أن كانت الانقلابات الفاشلة في المشرق تثير الضحك أحيانا وأحيانا أخرى البكاء، نحن أمام حركة عسكرية سياسية كمونها الأساسي الاستجابة لطموحات موجودة

لم يستطع ممثلوها الأقوى، بالمعاني المدنية والحزبية والثقافية والنقابية، تجسيدها نضالاً وواقعا.

من هنا كانت ضرورة التمييز بين مجرد احتلال الإذاعة ومبنى الحكومة من قطعة عسكرية، وحركة تمزيق للركود المستنقي والاستعصاء السياسي، قادرة على تحريك طاقات مختلفة من تحت ومن خارجها. لذا لا يمكن أن نقارب الصواب أو الأمانة عندما نعقد أي مقارنة بين حركة ٢٣ يوليو وانقلاب العقيد معمر القذافي أو الحركة التصحيحية للرئيس حافظ الأسد مثلاً.

لقد دفعت الجماهير العربية ثمن فكرة القائد الفرد باهظة، وعشناها في صباها تنتظر من القرطاجي (بن علي) وشريك حروب التحرير (مبارك) ووريث الشرعية القومية (الأسد) وابن المؤسسة العسكرية (البشير)، استقرارا سياسيا وإن كان مستنقيا، وتأييدا لفكرة الحاكم مدى الحياة، وتأصيلا لدور أجهزة الأمن في الحياة اليومية، وتهميشا وتنفيرا للشعوب من أي مشاركة في الشأن العام.

مجتمعات بأكملها نفيت من التاريخ والجغرافيا، وتحولت إلى جموع تكتفي بالبحث عن سبل العيش، لأن البحث عن العيش الكريم صار جريمة جسيمة تعاقب عليها القوانين الاستثنائية، التي كانت عادية بالنسبة لثمانين بالمائة من مجتمع الحقبة الدكتاتورية العربية.

لم يعد هناك أي تناسب بين «جريمة» المشاركة في الشأن العام وعقوبة الحاكم لمن يختلف معه. وفي ١٩٨٧ بلغ عدد المعتقلين في سوريا وحدها ١٨ ألف معتقل سياسي سوري وفلسطيني وعربي، لم يكن العدد أقل عند صدام حسين إلا لأن الإعدامات الميدانية كانت أكثر.

ويمكن القول إن عملية اغتيال المواطنة قد جرت من المحيط إلى الخليج عن سابق إصرار وتصميم باعتبارها الشرط الواجب الوجود لتحويل المجتمعات العربية إلى مجرد قطيع مطيع. لا يُحرم فقط من الحريات الأساسية، وإنما من فرص التنمية التي تشمل التعليم والصحة والعمل، والقدرة على المشاركة في تقرير مصيره الفردي والجماعي.

من الصعب إحصاء عدد الضحايا في السجون العربية في هذه الحقبة السوداء، ولقد ابتسم لي دبلوماسي مصري في أروقة الأمم المتحدة قبل سنوات عندما أعطيت قائمة غير حصرية بمن مات تحت التعذيب في تسعينيات

مبارك قائلاً: «والله العظيم الحكومة لازم تعطيك مكافأة لأن المخفي أعظم بكثير».

كنا نحاول -قدر المستطاع- تحديد الخسائر أمام بلدوزر القمع العربي الذي عمل ليلاً ونهاراً بمباركة غربية واضحة، يكسرهما من وقت لآخر بيان احتجاج على اعتقال شخص هنا وموت آخر تحت التعذيب.

وكتب لي قبل أيام أحد الناجين من مجزرة سجن صيدنايا يعلمني بقائمة أولية بالضحايا تشمل ٧٩ سجيناً سياسياً، لم يجر بعد أي تحقيق في سبب قتلهم من قبل أجهزة أمن السجن.

ومن هذا المستنقع، انطلقت شرارة الثورة العربية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بعد عام قاتل للأمل والحلم.. فقد قررت الشبيبة العربية وضع حد لاستمرار اللا إنسانية في الحياة اليومية للبشر، رافضة طحالب الحقبة التسلطية طائفية أو جهوية أو ثأرية، مسلحة بالمقاومة المدنية السلمية، ورافضة لأي استئصال أو استثناء أو استبعاد لأي مكون من مكونات المجتمع في صناعة حاضره ومستقبله.

لم تتجسد عبقرية الشبيبة في القدرة على التحرك المليونى السلمي فحسب، ولكن في ذلك الوعي العظيم لضرورة قتل الصنم والقائد السياسي مرة وإلى الأبد. فلقد اتعنا بما فيه الكفاية من القائد المخلص الملهم القادر الفاعل الحامل لصفات الله العظمى، الذي لا يسأل عما يفعل ويسأل مواطنيه عما لا يفعلون.. فالثورة الديمقراطية العربية الوليدة في أول سماتها: مدنية سلمية ترفض الأصنام.

وقد تعزز ارتقاء الوعي العام عندما أبصرنا في كل جلسة وتحت كل خيمة وفي كل مظاهرة، فلسطين حاضرة في القلب والعقل، كذلك وحدة المصير العربي، ووحدة الثوار لإنجاز معارك التحرر والحرية والمواطنة والتنمية.

هذه الثورة، التي وضعت أوتادها في تونس ومصر، ونشرت عطرها فوق ليبيا والبحرين، وتعد عدتها في اليمن والجزائر وسوريا والعراق، لم تعد تقبل بالسوري أولاً أو المصري أولاً، صارت تبصر العالم العربي جسداً لها، والعالم الإسلامي والأفريقي حاضراً.. لا ترفض تصدير روحها حتى لأبناء الضواحي ومدن الصفيح في الشمال والجنوب، وتتعرف على نفسها في أفضل ما أعطت الحضارات الإنسانية في العصر الحديث.

ولعلها بهذه المواصفات الكبيرة تجعلنا نشعر -بعد سنوات طويلة من
الذل المتأصل في اللاوعي الجماعي- بأننا في التاريخ وفي الحياة وفي صناعة
مستقبل البشرية، حلم يعيد للأذهان لحظات انطلق فيها العرب قبل خمسة
عشر قرناً من شبه الجزيرة، ليغيروا معالم النظام العالمي القديم.

٢٠١١/٠٢/٢٧

النداء الأخير إلى مبارك

لا أتحدث باسمي يا حسني مبارك، وإنما أتحدث بنبض وصوت كل عربي شريف وكل مناضل حر في هذا العالم..

إرحل عن شعب مصر وارفع يدك عن عظمة مصر..
هزّلت سمعة البلاد، وخنقت العباد، وغيببت دور القطب العربي الأكبر،
وحولت الوطن لمزرعة عائلية، بعث خيرات وطنك بخردة، وقمعت كل القوى
الخيرة والمبدعة.. كفى جرائم فارحل

إرحل عن شعب مصر وارفع جهازك التسلطي عن شباب مصر، وزح غشاوة
الغباء والبلادة مرة: رسالة الشعب المصري الكبير لك ولعائلتك وحكومتك
أجمعين

يا باني جدار الذل مع غزة، ومحارب كل ما في وطننا الكبير من تعبيرات
العزة، يا منقذ الإسرائيلي كلما احتاج، ومسعف الأمريكي كلما تضايق،
ومحارب الشعوب كلما تمكنت، إرحل لم يعد لأمثالك مكان في عالم العرب
فارحل

يا صاحب الحماية من كل الغربيين، وبطاقة حسن الخدمة من
الإسرائيليين، وعدو العرب والمسلمين، إرحل الشعب قال لك ولآلك إرحلوا،
لم يعد لكم مكان في مصر الحرة الأبية، مصر العدالة والكرامة العربية
والعزة الإنسانية.. مصر القدوة الإفريقية

إرحل واترك مصر تعود للعالم الكبير كبيرة، دون أقزام وبلطجية وسراقة
حقيرة، إرحل فمن لم ير غير وجهك منذ الولادة، لم يعد يحتمل صورتك
تقتل الخصب والعطاء والأمل، إرحل مع الطوارئ وقوانين الإرهاب والفساد
والاستبداد، إرحل

٢٠١١/٠١/٢٩

سورية والوضع الثوري العربي

تلقيت من شخص عزيز هذه الرسالة، بعد مقالتي على الجزيرة نت (هل بدأت حقبة الثورة العربية) وإعلان تأييدي لحركة شباب ١٧ نيسان للتغيير الديمقراطي في سورية:

«بمنتهى الحرية والديمقراطية وحرية الفكر، أخالفك الرأي بطرحك لمجرد فكرة الثورة في بلدي الحبيب سوريا. لأنني أؤمن بالنهضة البناء التي ينطلق بها المرء من نفسه من كينونته ولا أؤمن أبدا بسياسة الهدم الكلي من أجل تصدع جزئي في البنية والبنيان... أحب بلدي وكل صغيرة وكبيرة في بلدي هي محراب لصلاتي... لا يمكن أن أؤيد ولا عمالقة الفكر، في كفاح ذوي القربى ما أشده من كفر سفاح ذوي القربى.... لبتكم جيشتم الشعوب لاستعادة فلسطين.... لكن الذي تبغونه من تلك القيامة بعيد كل البعد عن وطنيه وقدس الانتماء.... أرجوك لا تستاء من كلماتي أنت من أطلق العنان للفكر وكان على مدار الوقت رثة لكل على اختلاف مواقعهم وأطيافهم... من خلالكم أنتم الشخص الأكثر تميزا وتفوقا في نظري... أعتذر من فلسطين وما أدراك ما فلسطين بلد لكل حر.. صادق.. أمين.... أعتذر من دير ياسين وما أدراك ما دير ياسين مذبحه في الوجدان يأخذني اليها الحنين...أعتذر من بشارة سرحان وما أدراك من بشارة سرحان وطن بجسد إنسان... أعتذر من الجنوب ومن نائحات الجنوب.. أعتذر من الجولان ومن طيب وحزن الجولان.... أعتذر من كل المظلومين والمسحوقين تحت نعال اسرائيل وأمريكا.... على امتداد الوطن العربي أعتذر منهم لأن الياسمين والفل لم يزرع لنصرتهم بل زرع على قبور الاحتلال ليحي موتى سايكس بيكو... ويعيدوا الأمه ألف عام للوراء وقد يسلموها باليد لانتداب جديد بقبضة من حديد...؟؟؟ أدعو الله أن يجنب سوريتي الحبيبة زحف غضوب ملؤه الشغب والدمار ومخترق حتى العظم... الحر لا يسمح للعدوان يمتطي مظلّمته ليجتاح بها برعونة ضغائنه وجه بلده الحبيب... دمتم ودام

الخير والسلام في بلدي... إن لم يكن من أجلنا فمن أجل أبنائنا... وأحفادنا. تحيا سوريا... المجد لسوريا... النهضة تكون من الأنا وبالبناء والعمار... لا يمكن لثورة ولا لشارع أن ينهضوا ببلد... مع حبي الكبير لك رغم معاندتي القطعية لطرحك هذا».

لقد استوقفتني هذه الرسالة كثيرا وأعدت قراءتها مرات عديدة. فمنذ ٢٠١١/١/١٤، ورحيل الدكتاتور بن علي عن تونس، تسلمت آلاف الرسائل من أبناء سورية في الداخل والمنفى، كلها حول موضوع التغيير في سورية. ولا شك بأن نجاح الشعب التونسي في ثورة سلمية مدنية غير حزبية وبدون أصنام، قد حرك وجدان كل إنسان يصبو للحرية والكرامة في المنطقة بل والعالم. اكتشف الشباب أن الشباب أكثر نضجا وحكمة. وأن الدكتاتورية لم تنجح في استئصال الحلم والحق في الأمل. بعض المعارضين السوريين حمل بضاعته الطائفية البغيضة يظنها السلاح الأجدى للتعبير عن الغضب، والبعض الآخر بدأ يتحدث عن خلافة وإمارة وهمية رأينا بعضا من خرابها الداخلي والخارجي في أكثر من مكان، وآخر بدأ الحركات البهلوانية بحكومات سميت قبل التحركات. قفز مجرم ضد الإنسانية يتحدث في الثورة السورية، ولحقه أحد رموز الفساد والاستبداد ليعطي دروسا في الديمقراطية، وقد تسلمت أكثر من عشر فيديوهات لأشخاص يعلنون ثورتهم الفيسبوكية بشكل مرعب ومخيف لكل مواطن حريص على أن يكون التغيير في سورية للأمام لا للخلف. وقد خلق خطاب الانتقام والثأر والحقد في العديد من المواقع وعند عدد من المسعورين حالة خوف عامة. واتصل بي الأستاذ الكبير عصام العطار ليعبر لي عن قلقه العميق من خطاب غير مسؤول ينتشر بقدرة قادر، يحاول أن يختصر الحالة الجديدة بصور قاتمة وغير بناءة للمجتمع السوري. كذلك تواصل معي عدد كبير من الشباب من مختلف المدن السورية ليقولوا ليس هذا ما نطمح إليه ونأمل به لسورية. فطالبتهم بأن يكتبوا تصورهم الخاص وكيف يبصرون برنامج التغيير وعملية التغيير. فوصلتني رسائل في غاية النضج والوعي لتلك العلاقة الحميمية بين فكرة الوطن، بالمعنى السامي للكلمة، وفكرة المواطن، بالمفهوم الحقوقي والسياسي الحديث. فأبصرت ذاك البون الشاسع بين طموحات شباب سورية ولغة المتسكعين على أبواب السفارات وأغنياء السرقات. لهذا تحدثت بكل ثقة، عن أن نويات

التغيير الشابة في سورية فرصة تاريخية للشعب السوري بكل مكوناته من أجل الخروج من حالة الإنسداد والاستعصاء المستنقعية الراهنة.

تحاول أنظمة الدكتاتورية العربية كافة، أن تصور التغيير الحاصل في بعض البلدان العربية اليوم، باعتباره بأحسن الأحوال غير ذي جدوى، وبأسوأ الأحوال فتنة لتمزيق العباد والبلاد وبث الشر والخراب. فمن الذي يعطينا في هذا الدروس؟ أليسوا من مارس الإستبداد وسرق المال العام أو تواطأ معهم وآزرهم بالقلم وعلى المنابر، إعلامية كانت أو دينية. لنستعرض مع هؤلاء مواصفات النظام العربي السائد منذ نصف قرن:

على خلاف طبيعة السلطات وتكوينها ووسيلة الاستمرار، سعودية كانت أم قذافية، مباركية أم بعثية، ملكية أم جملكية، كان هناك منظومة تسلطية عربية للحكم مشتركة في مواصفات رئيسية يمكن تلخيصها بالتالي: تأميم السلطة التنفيذية للفضائين العام والخاص والسلطات التشريعية والقضائية والرابعة، اعتبار المال العام مزرعة خاصة لبطانة الحاكم، رفض فكرة وحقوق المواطنة، ربط الدفاع عن حقوق الناس بالخارج والغرب والمؤامرة، التعامل الأمني في كل القضايا السياسية والمدنية، فرض سياسات اقتصادية واجتماعية من فوق يتخللها مكارم للحكام من وقت لآخر لا تغني عن فقر ولا تستجيب لحاجات التنمية، تجهيل المجتمع، اختزال مفهوم السيادة في طمئنة القوى الكبرى بأن مصالحها ومطالبها في قمة أجندة قمة السلطة.

أمام هذه الصورة القاتمة، ومهما حدث واستشرست قوى النظام القديم كما يحدث في ليبيا اليوم، لن يكون المستقبل إلا أحسن مما كان. وبالتالي كل من يحدثنا عن مخاوف الفراغ والإنقطاع والفوضى إلخ.. يستحضر موضوعه العبد الخائف من حريته.

لا يوجد في ميراث الدكتاتورية العربية ما نبكي عليه. في حين تحمل ثورات الشباب في العالم العربي للبشرية صفحة عظيمة جديدة، فمقاومتها مدنية، ووسائل نضالها سلمية، وقد تحررت من الحزبية الضيقة والإيديولوجية المقيدة، وهي تؤكد على هويتها الحضارية المدنية وضرورة تأصيل الديمقراطية وتوظيف كل خيرات البلاد لأهلها وليس لعصابات السراق فيها. بحيث تتكون معالم المستقبل الجديد بشكل جماعي ومن كل الطاقات دون استثناء أو استقصاء أو تهميش أو تمييز.. لقد وضعت الثورة

التونسية وبعدها المصرية حدا لحالة الربط العضوي في الذاكرة الإنسانية بين الثورات والقتل دفاعا عن النفس أو انتقاما ممن أذل وقتل، بحقنها دماء الجميع واعتبارها العدل معيارا للتعامل مع الماضي وليس الثأر. وحدها أجهزة النظام الدكتاتوري القديم كانت تمارس البلطجة والقتل وتوظف المرتزقة، والمثل اللببي أبلغ تعبير عن وحشية الحاكم وجاهزيته لكل الجرائم من أجل الاحتفاظ بالسلطة.

لقد رفضت بحزم، أي تدخل أجنبي في شؤون سورية. وبصقت في وجه كل من حمل مغرباته المادية أو المعنوية طامعا في أن يكون الاستعباد الخارجي ثمنا للخلاص من الاستبداد الداخلي. وجاء المثل التونسي والمصري فدنا المثل العراقي حتى في بغداد حيث أيام الغضب تواجه الاحتلال والفساد الذي أوجده. وأثبتنا للعالم أن دعم كل قوى العالم لطاغية لا تنجيه من قيامة شعبه. وتحول في شهر، مشروع آل مبارك لسرقة السلطة والثروة في مصر إلى رماد. دون أن يحمل الشباب بندقية أو سكيناً، ودون اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف. جرى كشف صفقات الغاز للإسرائيلي على حساب قوت الإنسان المصري، وفضح سرقات تعادل المساعدة الأمريكية لمصر لخمسـة وثلاثين عام قادمة. فهل كان ما يحدث هداما وضارا بالشعب المصري والعربي والقضية الفلسطينية أم وضع الأسس الصحيحة للمواجهة مع الكيان الإسرائيلي؟

لقد عبر شباب سورية في بيان «حركة ١٧ نيسان للتغيير الديمقراطي» الأخير عن واقع الحال في البلاد، وكون هذا الواقع لا يعطي ما يسمى بالشرعية الوطنية قوة الحضور في غياب الإنسان، صانع المقاومة وصانع التغيير وصانع المستقبل، عندما قالوا:

«هل الحريات في سورية أحسن حالا منها في ظل الطاغية بن علي والمستبد صالح؟»

هل الفساد والمحسوبيات في سورية أقل منها في مصر؟
ألم تدخل العائلية الحكم عندما قبل جمال مبارك وسيف القذافي؟
أليس الدستور عندما معد لحزب واحد لا لوطن واحد ويجب تغييره؟
أليس هناك مظالم في حقوق الجماعات والأفراد قد تأصلت وخلقت شروخا تخيفنا جميعا لأننا نبصر حدود سورية ناقصة فلا نقبل أن تصبح أيضا مجزأة».

وصولاً للقول:

لقد فتحت الثورة العربية كل آفاق الخروج من النفق الدكتاتوري العربي من بغداد إلى الرباط، وسورية لن تكون خارج السرب وهي في لغة الحاكم والمحكوم (قلب العروبة النابض). فقلب العروبة لا يكتفي بدعم ثوراتها، بل يحق له الثورة على كل أشكال الفساد المتأصل والقمع المستشري والتخلف الإداري والحكومي والسرطان الأمني الذي يرفض التعامل معنا كبشر.

كم من الشباب ممنوع من السفر وما هو ثمن جواز السفر في سوق الفساد؟ كم من الشباب ممنوع من العمل وما هي تسعيرة وعد بالعمل في مؤسسة حكومية؟ كم منا عاطل صارت الهجرة حلمه؟ كم منا صامت من أجل وصول لقمة العيش لأهله؟ هل هذا قدرنا...؟؟

في العالم العربي كله اليوم نداء واحد للحكام: إما أن تغيروا أو تتغيروا ونحن كشباب سوري، لا نقبل بأن تكون صورتنا عن الوطن والإنسانية أقل من ثورة التغيير العربية، ونرفض استمرار فصول المأساة التي نعيشها. لن نقبل بعد اليوم باستباحة كرامتنا وحقنا بالتعبير والنضال والتغيير. لقد أطلقنا على أنفسنا اسم حركة شباب ١٧ نيسان للتغيير لأننا في وعينا أمانة الاستقلال وفي طموحنا استكمال هذا الاستقلال في الحرية والكرامة والحكومة المدنية والعدالة الاجتماعية والوحدة.

لقد ولدنا في ظل حالة الطوارئ ونرفض أن نموت تحت الأحكام الاستثنائية.

ولدنا نبصر الجولان محتلاً ونرفض أن نموت وأرضنا محتلة.
ولدنا وفلسطين كلها محتلة ونرفض أن نموت والقدس تحت حراب الإسرائيليين.

ولدنا في ظل حكم يتجدد باستفتاء تضحك علينا فيه الأمم ونريد انتخابات حرة.

ولدنا في ظل حزب تحول إلى مؤسسة إدارة الفساد والقمع في البلاد ونرفض أن نموت في هذا الوضع».

لا يحق لأحد الشك في وطنية هؤلاء الشباب، ولا يحق لأحد أن يوجههم بالإعتقال والملاحقة. وقد عبروا عن واقع الحال الثوري اليوم بالقول: إما أن تغيروا أو تتغيروا. فالكرة ليست في ملعب أنصار التغيير الديمقراطي، بل في

معسكر النظام القديم. الذي يستمر في حملات الاعتقال للمواطنين، ويقيّد الحق في التعبير والتنظيم والتجمهر، ويجعل من جواز السفر ورقة ضغط على البشر، ويمنع المعارضة الوطنية من المنتديات والملتقيات حتى في البيوت. لقد اختارت السلطات السورية معسكر مواجهة الاحتلال الأمريكي وتضامنت مع المقاومين الفلسطينيين واللبنانية. ووقفت أغلبية المجتمع السوري معها في هذا الخيار، وقد تمكنت من كسب عدة معارك إقليمية هامة تسمح بإعطاء هوامش جديدة للمجتمع الذي دفع الثمن الأعلى والتضحيات الأهم في المرحلة الماضية. وللأسف، وعوضاً عن تحقيق إصلاحات سياسية ومدنية جوهرية وضرورية، لم تبادر السلطات السورية لأي انفراج ديمقراطي في البلاد، أو تخفيف في القيود والملاحقات بحق أصحاب الرأي المخالف. وإذا لم تبادر السلطات اليوم، لقرارات جريئة وهامة على صعيد فك الارتباط بالنهج التسلطي للحكم، ومنظومة الفساد السائدة، فهي المسؤولة المباشرة عن دخول سورية في مرحلة المجهول، وليس الشباب الرافض لأن يبقى خارج المكان والزمان والحياة والأمل.

القدس العربي ٢٠١١-٠٣-٠٥

ساعة الحقيقة

في ١٨ مارس/آذار ٢٠١١، خرج أكثر من ٢٠٠٠ مواطن ومواطنة في تظاهرة مدينة درعا، عروس الجنوب، وقد تم التعرض للمتظاهرين بالرصاص الحي وخرائطم المياه وسيارات إطفاء وهرات، وسقط أربعة شهداء وعشرات الجرحى، إضافة لاعتقالات جماعية ودخول لوحدة عسكرية لشمال المدينة ونزول طائرات مروحية في ملعبها الرياضي.

هل أخذت درعا مكانها بوصفها سيدي بوزيد التغيير الديمقراطي في سوريا؟ وهل دشنت الحركات العنوية ذات الخط المتصاعد في البلاد ربيعاً جديداً لسوريا؟

لقد جاء تحرك درعا، رغم كل الاستنفار والاحتياطات الأمنية التي جرت للحوّول دونه، ليؤكد أن سوريا ليست خارج المكان والزمان والتاريخ. حتى مساء ١٧ مارس/آذار، لم يكن بالإمكان الحديث عن آلاف بل عشرات، ولكنهم حملوا بذور لقاح التغيير، كونهم أمسكوا بالوصلة الجامعة لسوريين: «لا سنية ولا علوية، حرية وديمقراطية»، «لا للفساد»، «يسقط سجان الشعب»، «يا حرية يا حرية تعالي من مصر لسورية».

لقد تواعد عدد غير قليل من شباب ولد في ظل حالة الطوارئ وفرضت عليه صيغ انتساب شبه إلزامية لمنظمات لم يعد لها القدرة على أي فعل سياسي أو مدني، بل حتى إداري، وجرت محاسبته على كل همسة وجلسة، وملاحقته على كل كلمة وبسمة، حتى أصبح في سماته الأساسية شاباً يحمل براغماتية الشباب، مع طموح تكبله أجهزة عمت بسرطانيته كل منزل ومجلس. أغلقت كل المنتديات، ولم يكن ثمة حق في التجمع أو التجمهر إلا في المساجد

والمباريات الرياضية، انخفض سقف المطالب ولم تستطع حقبة البؤس التي خلقتها الحرب على الإرهاب والاحتلال الأميركي للعراق، إلا أن تعزز مبدأ «دعنا بما نعرف وأبعد عنا مجاهيل ما لا نعرف».

لكن العوامل نفسها التي أبرزت بشاعة أنموذج التغيير في دبابه المحتل، وعولمة حالة الطوارئ، وصيرورة الأمن الإسرائيلي للقوى الغربية «الديمقراطية» القضية المركزية الأولى، واستهداف سوريا، كل سوريا سلطة وشعبا، لأنها احتضنت مكاتب المقاومة الفلسطينية، وأقام نظامها تحالفا إستراتيجيا مع حزب الله.

هذه العوامل التي زعزت تعبيرات المعارضة التاريخية وخلقت في صفوفها انقسامات وشروخا عميقة، هي التي تشكل اليوم المشروعية الفعلية لشباب لم يفقد يوما البوصلة الوطنية، والتحم بعمق في كل نشاطاته مع المجتمع الفلسطيني في سوريا، وامتلك وضوح رؤية حول تحرير الجولان يتقدم فيه على الجبهة الحاكمة نفسها.

هذا الشباب، الذي استقبل النازحين اللبنانيين أثناء العدوان على لبنان في ٢٠٠٦ وعبر عن وحدويته بالتضامن مع أكثر من ١,٥ مليون عراقي كانوا ضحية الاحتلال وعقائيله، وجمع التبرعات مع الشعب الفلسطيني في غزة، كان أول من تلقف صوت الثورة من سيدي بوزيد والقصرين، ومن تابع شباب مصر في ساحة التحرير، ووقف ليقول بكل قوة للسلطة التسلطية في البلاد «نحن الممثل الشرعي للثورة العربية بكل أبعادها، نحن من يمثل المدنية لأننا رفضنا كل الأشكال العضوية التي اتكأت عليها السلطة وبعض تعبيرات المعارضة، نحن من يرفض العصبية القديمة الممزقة للنسيج الوطني، نحن من يرفض أي استعمال للعنف لأننا الضحية الأولى لكل أشكال العنف السلطوية. ونحن من يبني الأنموذج القادر على استعادة حقنا في الحلم».

لكن اللوحة ليست دائما بهذا الجمال، فقد احتفلت السلطة بحياء بالذكرى الـ٤٨ للثامن من آذار، انقلابا عسكريا جرى تعميده ثورة، وخرجت كل جروح المجتمع الذي يختصر هذا التاريخ بإعلان حالة الطوارئ وعملية مصادرة بدايات دولة قانون ومؤسسات انطلقت في ١٩٥٤-١٩٥٨. فلم تجد حرجا في الاستمرار بكل العفش التسلطي الذي راكمته الأيام والسنين. بل وبعد اعتقالات شبه يومية لمناضلات ومناضلين من عدة تيارات، منذ

انطلاقة الثورة التونسية، لم يتسع «العضو» الرئاسي لأكثر من سجين واحد هو المحامي هيثم المالح، بداعي العمر لا برغبة الإفراج عن المعتقلين. ولم يكن لمعتقلي الرأي إلا الإعلان عن إضراب مفتوح من أجل الحرية في هذا التاريخ نفسه من سجن عدرا.

لم تنجح أشكال المعارضة التقليدية بعد في تجاوز خطاب لم يعد مصدر استقطاب للجيل الجديد، كذلك تحمل معارضة الخارج كل الطحالب والعقائيل التي ينتجها الحرمان من العلاقة المباشرة بالمجتمع، فهي تعيش المجتمع الافتراضي مرتين، مرة في الشبكة الاجتماعية العنكبوتية، ومرة في المجتمع التخيلي الذي بنته عن سوريا لم تعرفها في يوم من الأيام.

فالمأساة السورية تفتح دائما جراح أكثر من ثلاثين ألف منفي قسري لأسباب سياسية مباشرة يجاوز عددهم مع عائلاتهم المائة ألف، وأبناء هؤلاء وأحفادهم هم الذين يتحدثون عن الشوق إلى سوريا وعن التغيير الموجه من الخارج بخطاب لا يجد بالضرورة من يفهمه داخل البلاد التي حرم منها جيلان أحيانا ولا يعرفها إلا عبر روايات الأهل.

فهؤلاء كانوا أولا ضحايا سنوات العنف ١٩٧٨-١٩٨٢ بين الطليعة المقاتلة والسلطة، وثانيا ضحايا التهميش والاضطهاد بحق الأكراد الذي خلق دياسبورا كردية كبيرة ومسيية. وأغلبية الشباب السوري لا تتعرف على نفسها لا في الخطاب الانتقالي لبعض الإسلاميين، أو في الخطاب الشوفيني لبعض القوى الكردية. وتعد هذا خطرا على الوحدة الوطنية ووحدة البلاد. من هنا الفارق بين خطاب التجمعات الجديدة داخل البلاد مثل «حركة شباب ١٧ نيسان للتغيير الديمقراطي» ومبادرات فيسبوكية من واشنطن ولندن وباريس... إلخ، تعتقد، مثلما روج بعض أشباه المثقفين-الصحفيين في الغرب أن فيسبوك والأنموذج الإسرائيلي والفضائيات هي التي صنعت البيئة الثورية العربية الراهنة.

تحاول أنظمة الدكتاتورية العربية كافة أن تصور التغيير الحاصل في بعض البلدان العربية اليوم باعتباره في أحسن الأحوال غير ذي جدوى، وفي أسوأ الأحوال فتنة لتمزيق العباد والبلاد وبث الشر والخراب.

ولعل «كتائب القذافي» اليوم المعقل الأخير لهذه الأطروحات، عبر نقل الأنموذج الثوري المصري-التونسي للتغيير من ثلاثية (المدنية، السلمية،

الوحدة الوطنية) ورباعية (العدالة، الحرية، المساواة، الكرامة) إلى الصراع الدموي زنقة زنقة، واستباحة المدنيين وقصف المدن والموارد الحيوية واعتبار المواجهة العسكرية للثوار، سيناريو مقبولا ومعقولا للتعامل مع الحالة الثورية العربية (للأسف المأساة الليبية تتكرر في البحرين ملبسة بثوب الخطر الخارجي والمشروع المذهبي!). وتروج أجهزة السلطة في سوريا لهذا الخطاب أيضا.

لكن كيف يمكن الوثوق بمن يقتل شعبه للاحتفاظ بالسلطة بأي ثمن؟ وهل يمكن الركون لمن مارس الاستبداد وسرق المال العام أو تواطأ معهم وأزرهم بالقلم وعلى المنابر، إعلامية كانت أم دينية، لمجرد أنه يلوح باستعمال العنف الصلف مع المجتمع؟

إن صيرورة الوضع الثوري عربيا لا تنبع فقط من الاشتراك في الثقافة واللغة والآمال والألام في عالمنا العربي بين كل المكونات عربية وأمازيغية وكردية ... إلخ، بل أيضا وقبل كل شيء في كوننا جميعا ضحايا منظومة دكتاتورية واحدة نكتشفها كلما نزل الشعب إلى الشارع في عاصمة جديدة فلا يسعنا إلا أن نقول: حسبك فقط أن تغير الاسم، أليست هذه قصتك أنت! فعلى خلاف طبيعة السلطات وتكوينها ووسيلة الاستمرار، سعودية كانت أم قذافية، مباركية أم بعثية، ملكية أم جملكية، توجد منظومة تسلطية عربية للحكم مشتركة في مواصفات رئيسية يمكن تلخيصها بالتالي: تأميم السلطة التنفيذية للفضاءين العام والخاص والسلطات التشريعية والقضائية والرابعة، اعتبار المال العام مزرعة خاصة لبطانة الحاكم، رفض فكرة وحقوق المواطنة، ربط الدفاع عن حقوق الناس بالخارج والغرب والمؤامرة، التعامل الأمني في كل القضايا السياسية والمدنية، فرض سياسات اقتصادية واجتماعية من فوق يتخللها مكارم للحكام من وقت لآخر لا تغني عن فقر ولا تستجيب لحاجات التنمية، تجهيل المجتمع، اختزال مفهوم السيادة في طمأنة القوى الكبرى بأن مصالحها ومطالبها في قمة أجندة قمة السلطة.

أمام هذه الصورة القاتمة، ومهما حدث واستشرست قوى النظام القديم كما يحدث في ليبيا اليوم، لن يكون المستقبل إلا أحسن مما كان، وبالتالي كل من يحدثنا عن مخاوف الفراغ والانقطاع والفوضى ... إلخ يستحضر موضوعة العبد الخائف من حريته.

لقد اقتنعت الشبيبة في العالم العربي بأنه لا شيء في ميراث الدكتاتورية العربية نبيكي عليه. في حين تحمل ثورات الشباب في العالم العربي للبشرية صفحة عظيمة جديدة، فمقاومتها مدنية، ووسائل نضالها سلمية، وقد تحررت من الحزبية الضيقة والأيدولوجية المقيدة، وهي تؤكد على هويتها الحضارية المدنية وضرورة تأصيل الديمقراطية وتوظيف كل خيرات البلاد لأهلها وليس لعصابات السراق فيها. بحيث تتكون معالم المستقبل الجديد بشكل جماعي ومن كل الطاقات دون استثناء أو استقصاء أو تهميش أو تمييز. لقد وضعت الثورة التونسية وبعدها المصرية حدا لحالة الربط العضوي في الذاكرة الإنسانية بين الثورات والقتل دفاعا عن النفس أو انتقاما ممن أذل وقتل، بحقنها دماء الجميع واعتبارها العدل معيارا للتعامل مع الماضي وليس الثأر.

وحدها أجهزة النظام الدكتاتوري القديم كانت تمارس البلطجة والقتل وتوظف المرتزقة، والمثل الليبي أبلغ تعبير عن وحشية الحاكم وجاهزيته لكل الجرائم من أجل الاحتفاظ بالسلطة.

وقد التقط الشباب في سوريا هذه الرسالة البناءة للتغيير التي جعلت من الشرعية الشعبية أرقى وأعلى أشكال الشرعية، بل القراءة الوحيدة لتفعيل المقاومتين المدنية والوطنية.

لقد وقفت القطاعات الأوسع من الشباب السوري نصيرة ومتابعة للتغيير في مصر وتونس، واستنكر المجتمع السوري بكل أطرافه الموقف الرسمي المخجل من نظام القذافي، بل وعبر عدد كبير من المواطنين والمواطنين عن ذلك برغبتهم في الالتحاق كمرضين وأطباء بمدينة بنغازي أو المشاركة في التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها.

وكان تاريخ سقوط الفرعون نقطة مفصلية في الخطاب الديمقراطي الوطني، حيث ثمة وعي بأن الأرض العربية كلها أصبحت الملجأ والمنطلق للمقاومة الفلسطينية وليس فقط سوريا.

كل هذه المستجدات، كان في مقابلها تكلس سياسي ومسلكي عند السلطات السورية التي ترفض استيعاب ما يجري من تغييرات حولها وداخل حدودها، وتعتقد أن زيادة وتيرة الرقابة والاعتقالات كفيلة بضبط الوضع المجتمعي السوري.

وقد تجلى ذلك بوضوح في ١٥-١٦ مارس/آذار الحالي، حيث شملت الاعتقالات أكثر من ٣٠ شخصية مدنية وسياسية في تحركين، الأول من أجل التغيير الديمقراطي والثاني تضامنا مع معتقلي الرأي. لكن هل ثمة قراءة لما يحدث، غير استعمال السلطات السورية لأسلحة فاشلة تنتمي لحقبة انقرضت؟

لا يمكن بحال الهرب من لحظة الحقيقة، فبالأمس وقف المجتمع السوري مع ذكرى حالة الطوارئ المدمنة المزمنة، وغدا ذكرى استقلال لم يبق للمواطنة فيه مكان، وبعد غد انتخابات مجلس شعب لا يحمل من الشعب إلا الاسم والرائحة، وبعده استفتاء رئاسي على شخص واحد مرشح من حزب واحد، وكل هذا في ظل دستور قرونوسطي تعطله حالة الطوارئ، رغم تنصيبه حزب البعث قائدا للدولة والمجتمع.

كل هذه البؤر التسلطية التي رحلت عن كوكب الأرض منذ دهر، ولم يعد يشاطرنا بها سوى نظام كوريا الشمالية، هل ستقوى على مواجهة رياح الثورة؟

من دمشق جاء الجواب على لسان «حركة شباب ١٧ نيسان للتغيير الديمقراطي»: «إذا لم تغيّر.. بالضرورة ستتغير».

٢٠-٣-٢٠١١

انتفاضة الكرامة وانبثاق الجديد

منذ ٢٠١١/٣/١٨، يوم نجح الشباب في مدينة درعا، رغم كل الحصار الأمني والتحصينات لإجهاز أي اعتصام أو تظاهرة، بكسر الحصار، وخرجوا من منطلق فئة تطالب بالتغيير إلى مجتمع يتحرك بكل فئاته من أجله، تتداول وسائل الإعلام ردود السلطة على الأحرار، سواء منها ما كان بالرصاص الحي أو الغازات المنوعة أو وسائل الإعلام المنتمية إلى العصور الحجرية للتواصل بين البشر. وفي غمرة أحداث متسارعة نستعرض فيها قائمة غير حصرية بأكثر من مئة شهيد من المحافظة لوحدها، وعشرات المفقودين والمعتقلين في الأيام الأخيرة، نطالب بالتوقف لحظة عند زهرة الجنوب لمعرفة من هم وماذا يريدون وكيف يعيشون عملية التحول الملموسة في المسلك والأخلاق ومفهوم المشاركة العامة وفكرة المواطنة والوطن. من هم هؤلاء الذين أسقطوا جدار برلين الدكتاتورية بصدور عارية وكلمات ظن أكثر المتفائلين بالإنسان العربي أنها قد اختفت من القاموس (سلمية، سلمية، لا لا للطائفية، لا فساد ولا استبداد، يابوطي ويا حسون الشعب السوري ما بخون، يا بثينة يا شعبان شعب درعا مش جوعان، فزعة فزعة يا حوران للقدس والجولان، اعتصام اعتصام حتى إصلاح النظام، قاتل شعبه خاين شعبه، واحد اثنين واحد اثنين وينك يا سورية وين..). يكتب لي أحد المناضلين المخضرمين وهو سجين سابق: «كنا نتضايق من أصوات الموتورات القديمة التي يستعملها الشباب لأن بعضها عمره عشرين سنة أي أكثر من عمر صاحبه، صوت وضجيج يشق هدوء جلستنا على مساطب المنازل ليلا. لم ندرك أن هؤلاء هم صناع الغد، الآن ينظفون الساحة قبل مغادرتها يرفعون اليد للقسم: «أقسم بالله العظيم أن لا أرتشي ولا أصفح مرتشي ولا أسكت عن رشوة»، «لن ننسى دم الشهداء ولن نتوقف قبل محاسبة القتلة»، يا شهيد الحرية اسمك أكبر غنية، «لا سنية ولا علوية، وحدة وحدة وطنية».

قام شباب درعا بتشكيل ثلاث لجان الإِسبوع الماضي: لجنة تنظيم للاعتصامات واستقبال الضيوف والمتضامنين، لجنة تأمين للمؤن والطعام، ولجنة من أجل المساعدة الطبية. فقد استعملت السلطات الأمنية كل وسائل الضغط بما فيها محاصرة المشايخ ومنع سيارات الإسعاف من نجدة الجرحى، فيما يشكل جريمة ضد الإنسانية. وأعطت الأوامر بإطلاق الرصاص الحي، ووضعت القناصة في الأماكن الحساسة في المدينة. كانت تريد خلق حالة فوضى تبرر استعمال القمع لتفريق المعتصمين. لكنها صعقت بقدرة هؤلاء الصغار في العمر الكبار في الحكمة والقدر، على ضبط النفس وعدم استعمال أية وسيلة عنف ورفض الحجارة في محافظة استعمال الحجارة فيها تعبير عن الرجولة والبلوغ. دعوة أولى لجمعة الشهداء، وهاهم عبر حركة شباب ١٧ نيسان للتغيير الديمقراطي يوجهون النداء لجمعة الحرية للمعتقلين (٨ نيسان)، ورغم كل الأوجاع والضغوط والملاحقات، مازالت الشبيبة تمسك البوصلة من أجل تغيير ديمقراطي سلمي وحضاري.

انقل رسالة من شاب في السابعة والعشرين يشكو لي من تغييب الصورة الحقيقية لما يحدث:

«يحاولون تصوير درعا بالمجتمع القبلي والعشائري، نحن شباب لا ننتمي إلا للوطن، الشهداء من كل العشائر والجماعات دون استثناء والتعازي تجري في كل بيت. لا يمثلنا شيخ عشيرة أو قبيلة ونسمع من الأكثر احتراماً وصدقا وأمانة وبعدا عن أجهزة السلطة، هذه هي معاييرنا. لا فرق بين ذرعاوي وقروي، لا فرق بين حوران والحسكة وحلب، نحن اليوم في مدرسة الكرامة نتعلم من بعضنا البعض. الاستبداد زرع عادات وتقاليد دنيئة لا تليق بالأحرار، وفي كل يوم نتناقش في جلساتنا واعتصاماتنا لنتحدث عن سورية الغد الجميل الذي لا يخاف الإنسان فيه إلا من ربه. يوم الحرية والعدالة. يوم يكون القاضي قاضي كما هو اسمه يقضي بالحق ولا يخاف في العدل لومة لائم، يوم يكون ممثل الشعب ابن الشعب لا ابن الحزب، يوم نقول بصوت واحد: هذا دستورنا وليس دستور الأسد والبعث، الأصغر عمراً يسألون من هم أكثر خبرة كيف يعدل الدستور وكيف تلغى حالة الطوارئ، يجيب محام اعتقل بالأمس: المادة ١٠١ تقول يعلن الرئيس حالة الطوارئ ويلغيها، الأمر لا يحتاج إلى لجان هم يريدون استبدال طوارئ قديمة

بطوارئ جديدة، والشباب يستمع ويصيح بعدها: لا طوارئ لا تعذيب.. حول تعديل الدستور أمسك باقتراحات المحامي حبيب عيسى، ولكي يعرف الشباب من هو يقول لهم هذا صديق هيثم مناع وهو ثقة.. يتابعون اكتشاف كيف وأين ومتى يحصل التغيير.. لقد استفاد الشباب كثيرا من تغطية الجزيرة للثورة المصرية، ونحن الحوارنة نحب مصر ونحب الشعب المصري، أصلا مثلما سبق وأعلمتك، الشباب كانوا متففين على أن لا يتحركوا قبل سقوط الفرعون».

فقدت السلطات السورية صوابها، من أصغر عنصر أمن إلى رئاسة الدولة، اتهمتهم بجند الشام وهم يدعون للدولة المدنية، ثم عادت واتهمتهم بالماسونية والصهيونية وهم أنصار المقاومة الفلسطينية، حملت بالسيارات الرسمية السلاح والمال لتضعه في الجامع العمري فتبين عقم الكذبة الكبيرة، تحدثت عن عناصر غربية وأجنبية ولم يشارك شخص واحد من خارج محافظة درعا، تحدثت في مساعدات خارجية وهي تعرف أن الإنتفاضة كانت ومازالت بوسائل محلية وإمكانيات ذاتية بشكل مبالغ فيه (لعلها الأنفة الحورانية والرفض الصارم للمثل العراقي). لكنها لم تفهم أن ما يحدث هو بداية نهاية الدكتاتورية، ونعش منظومة الفساد، وإعادة الإعتبار لمفاهيم كان يجري اغتيالها من السلطة سواء عبر التغييب أو التوظيف البائس مثل المواطنة والديمقراطية والإنسان وإقامة العدل والوحدة العربية وتحرير الجولان وفلسطين والدولة المدنية وسورية لكل أبنائها..

يبدو أن سقطة شافيز وأوغلو ومشعل، في سوء تقييم الحدث وفهم الرغبة العميقة عند شعب سورية للتغيير الديمقراطي، قد زادت في عمى دفة الحكم، فلم تعد ترى وقائع احتضار الوطنية التسلطية، وولادة الوطنية المواطنة ذات الشرعية الشعبية.. لقد رحلت مع دماء الشهداء حقبة كاملة، وسورية الغد لن تكون على شاكلة سورية العقود الأربعة الأخيرة.. سورية الجديدة لا تحمل لا روح الإنتقام ولا أمراض وعقابيل التسلط، بل تفتح صدرها لكل شريف ومخلص لهذا الوطن ليكون شريكا في صنع حاضره ومستقبله، وليس مجرد مهرج أو مروج، لآخر وأسوأ أشكال عبادة الشخصية ودكتاتورية الحزب والأمن.

السلطة الأمنية وانتفاضة الكرامة

ترك الفريق حافظ الأسد العالم في لحظة لم تعد أركان السلطة التي بناها صالحة بحال من الأحوال لأي حاكم من بعده، اللهم إلا بمعنى الإدارة الأمنية لبقاء الأمر الواقع.

فقد أقام سلطته على تجمعات مصالح عسكرية وأمنية تركز على عصبيات قبل مدنية، واعتمد مبدأ الحزب الواحد القائد للدولة والمجتمع، ودمج بين الحزب والأيديولوجية والدولة في الدستور والمؤسسات، واعتمد على تضخيم الأجهزة الأمنية وعسكرة المجتمع وسيلة لإخضاع السياسي للأمني والأمني لقرار الرئيس. اختزلت السلطات الثلاث في التنفيذية، والتنفيذية في مراكز قرار فعلية غير تلك التي نجدها في قواميس التعريف بالجمهورية العربية السورية.

استعمل الفريق حافظ الأسد الوقت كوسيلة للسيطرة الداخلية وتنظيم العلاقات الخارجية، كان ذلك في فترة جمدت فيها الحرب الباردة والصراعات الدولية أهمية الزمن الضائع الإقليمي، الأمر الذي سمح له بنسيان آلاف المعتقلين عقدين من الزمن في السجون دون رد فعل متناسب داخل أو خارج الحدود، وأحرق المجتمعين السياسي والمدني على نار هادئة حيناً وهائجة أحياناً أخرى، إضافة للتمتع بحقوق الخطأ والصواب في إدارة الدولة.

لكن العالم تغير، والظروف تغيرت، وإن كان العلم بوجود معتقل في السجون يحتاج لأشهر أحياناً قبل ربع قرن، فهو لا يحتاج لأكثر من دقائق اليوم. الثورة السبرانية والمعلوماتية حولت الرقابة والتعتيمات الأمنية إلى أساليب بالية وباهتة، وقد شيع العالم أنموذج الحزب الواحد دون أسف عليه في معظم الدول التي اعتبرت الحزب القائد أسلوباً للحكم.

لم تستوعب السلطات السورية اليتيمة بكل مكوناتها حقائق المرحلة

البشرية الجديدة التي بدأت منذ سقوط جدار برلين: لم تفهم أن الدولة الأمنية قد أصبحت شكلا بائسا للدكتاتورية يعزز بالضرورة منظومة الفساد ويستمر في الانتشار الأفقي لمؤسسات القمع. وأن استمرار النهج الأمني في حكم الناس يحقق بالضرورة القطيعة بين الحاكم والمحكوم ويلغي أشكال الوساطة السلمية وصمامات الأمان المدنية الضرورية لاقتصاد العنف، وأنه سيعطي ردود فعل جديدة لا يمكن رصدها أو إحصاؤها أو السيطرة عليها بسهولة.

كذلك حسرت السلطة الأمنية مفهوم الأمن باستمرار المجموعة الحاكمة لا بضمان الأمن الوطني واحتياجاته، والضرورات المواطنة ومقوماتها. الأمر الذي ترجم تغييب المجتمع عن المشاركة السياسية والمدنية بغياب قدرة السلطة نفسها عن الموقف الوطني الفاعل والدينامي، باعتبارها لا تملك المناعة الذاتية اللازمة لمواجهة الرهانات الإقليمية الجديدة.

وقد ظهر ذلك للعيان في عجز السلطة عن المبادرة السياسية للخروج عسكريا من لبنان بعد تحرير الجنوب، وركودها في التعامل مع قضية تحرير الجولان، وتخطيها في العلاقات العربية العربية. ولا شك في أن وصول المحافظين الجدد والسياسات المغامرة والمتخبطة لهم في المنطقة قد أفادت وأطالت في عمر الأوضاع رغم بؤسها، بحيث بدت السلطات السورية معقلا للصوص والرفض لسياسات الهيمنة والاحتلال، الأمر الذي ضم للخطاب الرسمي، موضوعيا أو ذاتيا، فئات واسعة مناهضة للاحتلال الأميركي والسياسة الإسرائيلية التوسعية والعدوانية، اعتبرت في هذا الموقف وسيلة ضرورية لتحديد وتحجيم الخسائر.

إلا أن السلطة السورية، وقد كسبت أكثر من معركة سياسية إقليمية، نسيت البنية الهشة والمتآكلة للسلطة الأمنية، والبنية المهمشة للتعبيرات السياسية الحاكمة، والإفقار السياسي والمدني للشعب مع ما جرى من اختزال للعلاقة بين الحاكم والمحكوم بترخيص الأمن لهذا بالسفر، ولذلك بالعمل، ولثالث بشراء قطعة أرض، ورابع بإعطاء تصريح لوسائل الإعلام.. إلخ. تحول ضابط الأمن إلى ضابط لعملية التنفس البيولوجية والنفسية والثقافية والمدنية والسياسية للمواطن، بحيث لم يبق للأخير من المصطلح لا المعنى ولا المبنى.

ومع موت السياسي في حضان الأمن، أصبح الحديث في الإصلاح السياسي الضروري والعاجل هرطقة وتشتيئا لطاقت البلاد، ووهنا للأمة وإثارة لكل نغرات التفرفة في المجتمع طائفية أو قومية أو سياسية.

احتضر خطاب الإصلاح في المؤسسات المهيمنة على البلاد والعباد مع حملات الاعتقال المتتابعة وتصعيد التضحيقات، وكانت الأمور تهوول نحو استكمال عملية اغتيال المواطنة والإنسان، بحيث استقر الأمر - كما كتبت قبل ثلاث سنوات- على أننا وصلنا لوضع «يمكن القول فيه دون مبالغة أن رفع حالة الطوارئ دون تعديل ودمقرطة دستور البلاد ومحاسبة الفاسدين يعد خطوة أقل من المطلوب، ليس فقط في مسار تكسير حالة الاستعصاء التي أوصلتنا الدولة التسلطية الأمنية إليها، بل لمواجهة المخاطر التي تعصف بسفينة الوطن».

بعد مجزرة حماة، نشرت مقالة قلت فيها إن الجنرال حافظ الأسد قد حطم أسس النضال المدني والسياسي في سوريا على الأقل لعقد من الزمن، وإننا سنرجع سنوات إلى الخلف على صعيد مفاهيم النضال النقابية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فالطلبة المقاتلة، باختيارها للعنف والخطاب الطائفي، سمحت للدكتاتورية بالتوظيف المفرط لكليهما باسم تخليص البلد من الظلامية.

ولا أظن أنني كنت بعيدا عن الحقيقة. خلال سنوات، كانت أطروحات المعارضة هشة وبرامجها البديلة هزيلة وتنسيقها مع بعضها في غاية الضعف. لقد دفعت غالبا ثمن تحالف قطاع منها مع السلطتين السياسيتين في الأردن والعراق، ودفعت أعلى من ذلك ثمن حملات اعتقال واسعة هشمتهما باستخدام الحل الأمني الذي يضعف المحكوم ويهشم المجتمع ويفقد الحاكم الشرعية السياسية والمدنية.. لكنها خزنت -ومن عمق المأساة نفسها- فكرة مركزية تقوم على عقم وبؤس العنف السياسي في مواجهة الدكتاتورية.

لقد استوعبت التجربة السياسية الديمقراطية السورية حقيقة أن الدكتاتورية مزودة بكل الوسائل الضرورية لمحاربة العنف السياسي، وقامت قناعة مشتركة من القامشلي إلى درعا ومن الديني إلى العلماني وعند العربي والكردي، تقول إن مجرد اختيار العنف وسيلة لإسقاط الدكتاتورية يعني منح الطغيان تفوقا مسبقا على أرض المعركة يمنحه القدرة على

التحكم في مختلف وسائل الرد دون محاسبة، خاصة إن كانت الدكتاتورية هذه صديقة للقوى التي تحكم المنظومة العولمية السائدة.

ففي كل أشكال مقاومة الدكتاتورية الداخلية تكمن أهمية اللا عنف في المترتبات الكلية على نتائج الصراع بين السلطة والمجتمع، بين أنصار الديمقراطية وأنصار التسلط. لأن كل تعزيز لدور العنف في الشأن العام ينعكس سلباً ولأجيال، على الاختيار الديمقراطي المدني في البلاد. هذا الدرس المشترك بين أركان المجتمعين السياسي والمدني، هو الذي استقاه الشباب الأحرار اليوم في رفضهم القاطع لأي شكل من أشكال العنف وأي تعبير طائفي وأي خطاب عسبوي منغلق.

بحيث ترفض الشبيبة الحرة أن تحمل عقابيل الدكتاتورية وأمراضها بإعلانها القطيعة في التفكير والممارسة مع نصف قرن من حالة الطوارئ وأيديولوجيات الطوارئ ومركبات الخوف.

كما سبق أن ذكرنا، مات الأسد سياسياً كمشروع وكتصور قبل وفاته الفيزيائية. وأصبحت الدكتاتورية من العقم بحيث لا تنتج سوى الفساد والاستبداد، وأصبح السكوت عن الأمر القائم جزءاً من الخوف العام. لعل غياب رأس السلطة قد حرك ما تبقى من نبضات في جسد مجتمعي منهك. إلا أن السلطة الأمنية العسكرية لم تفعل سوى الاستفادة من الوقت لتعاود ضرب نويات التغيير في خريف دمشق الذي استحق اسمه باعتقال عشرة من أسماء الفعل الاجتماعي والسياسي آخرهم قبل ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ بيومين، أي لأسباب ودوافع وحسابات داخلية أكثر من كونه قراراً استباقياً مرتبطاً بما عرف بالحرب على «الإرهاب».

لكن العالم تغير والمعطيات الإقليمية تبدلت، وأصبحت نقطة قوة السلطة السياسية (الشرعية الوطنية التسلطية التي منحت البلد الاستقرار وواجهت المؤامرات عليه)، أصبحت عارا وشؤماً على السلطة عينها. صارت السلطة مكشوفة الظهر والبطن.

وما الاندفاع المجنون عند مافيات الفساد لكسب ما يمكن بأقصى سرعة، إلا تعبير عن خوفها المبكر من نهاية عهد محتملة وضرورة نهب ما يمكن «قبل يوم القيامة»، كما يقول المثل. وها نحن مع ولادة الشرعية الوطنية للشعب نشاهد السقوط الذريع للشرعية الوطنية التسلطية وانتصاب

الشرعية الشعبية المواطنة باعتبارها أرقى أشكال البرنامج القومي في زماننا ومكاننا.

خلال عشرين يوما من عمر انتفاضة الكرامة، تعرت الطبيعة الأمنية للسلطة في غياب واضح لقيادات حزبية من أحزاب الجبهة على اختلافها، والوزارات المختلفة، والإدارات المحلية والوطنية. وباستثناء ثلاث مداخلات سياسية، كان هناك خطاب واحد على الأرض هو خطاب السلطة الأمنية والحل الأمني والمواجهة المفتوحة مع الشبيبة.

لقد نال الشباب السوري في درعا حصته من طائرات الهليكوبتر وخرائط المياه وسيارات الإطفاء والرصاص الحي منذ اليوم الأول، في حين انتظر قرابة أسبوع ليستمع لأول رد فعل سياسي على الحدث. وبرز للعيان، أن ما يحكى عن «الحزب القائد للدولة والمجتمع» لا يتعدى المادة الثامنة في الدستور الذي لم يدخل حيز التطبيق بسبب حالة الطوارئ، وربما لن يدخلها قبل أن يتحرر من كل ما هو حزبي وتسلطي في مواده.

وأن السلطة الفعلية تكمن في أخطبوط الأجهزة الأمنية الذي يتداخل مع كل الفعاليات المجتمعية بشكل سرطاني وسلي يشل قدرتها على الابتكار والفعل المدني والحركة السياسية الخلاقة.

لا يعرف الشباب الذي صنع انتفاضة الكرامة الحسابات السياسية والتحالفات والعداوات والتكتيكات والإستراتيجيات، لقد همشته المنظومة السياسية السائدة فعثر على نفسه خارج سقفها وبنيتها وهياكلها. من هنا لا يعنيه كثيرا أن يتحدث عن إصلاح أو إسقاط النظام لأنه يتحرك خارج أي مساومات أو توليفات مع الأمر القائم ويعتبر القطيعة مع الدكتاتورية والفساد شرطا واجب الوجود لبناء الحلم الجديد.

لم تتبلور بعد تنظيمات سياسية جديدة تعبر عن الجديد المرافق للانتفاضة، وباستثناء «حركة شباب ١٧ نيسان للتغيير الديمقراطي» التي ولدت قبيل الانتفاضة بأسبوعين، فإن جملة أشكال التعبير الأخرى مشتقة من الحقبة السابقة خطابا وأسلوبا ونهجا. ويمكن القول إن العديد منها يحمل بضاعته القديمة لحقبة مفتوحة جديدة لا بد له -حتى يعيش- من إعادة نظر شاملة في تجربته وتصوراته للذات والآخ والثورة.

لقد قضت السلطة الدكتاتورية في سوريا على عنصر هام من عناصر

المدنية: هو العلاقة بين الواقع والخطاب السياسي. حيث تشوهت الكلمة وتشوه الشعار وتشوهت الحقائق وتجردت الأشياء إلى درجة فقدان حس التمييز. لقد أصبحت تنتج الخلايا الخبيثة في عملية دورانها حول نفسها، وبذلك لم تعد قادرة على حماية نفسها من سرطانها.

لذا تشوهت علاقتها بغريزة البقاء الموجودة في أعماق كل من يمارس الحكم. وخلال قرابة نصف قرن، تكفل الاستبداد السلطوي بسحق الشخصية القضائية وقتل الشخصية الأخلاقية وإلغاء الخصوصية النوعية للكائن البشري. ومع التخطيم المنهجي للقدرات الذاتية للمجتمعات، نما الإحساس بهذا العجز السياسي الوطني وليس فقط عقم وبؤس الأنموذج السياسي/الاقتصادي وراء العديد من شعارات الشبيبة التي تؤكد الوحدة الوطنية والتلاحم الشعبي والتحرير، وليس فقط مناهضة الطائفية والتسلط ومحاربة نهب المال العام.

فلسفة الشبيبة تقول إن المناعة الذاتية أساس الحق والقوة، وليس بالإمكان الدفاع عن الوضع القائم باعتباره ضمانا من الخطر الخارجي، لأن هذا الوضع هو السبب الأساسي في جعل الخطر الخارجي قائما.

الدولة الراهنة بشكلها الحالي لم تعد تمثل طموحات أحد، وصورتها السلبية مزروعة عند الأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع. لم يعد بالإمكان العودة إلى نواظم مشتركة عليا دون اعتبار المواطنة، وليس الحكومة أو الرئيس، الجامع الوحيد للكيانات المحطمة والدافع الأوحيد للاجتماع السياسي.

لكن ما معنى المواطنة في غياب الحقوق الفردية والجماعية؟ ما هو مبنائها في غياب تعريف واضح للأشخاص بغض النظر عن جنسهم ودينهم وقوميتهم؟ هل ارتقينا إلى قبول فكرة الفضاء السياسي والمدني الأوسع الرافض لكل استثناء وإقصاء؟ هل توافقنا على نزع القداسة عن الشأن العام لنتساوى أمام القانون في الوازع والناظم والرادع؟ هل بالإمكان جعل سلامة النفس والجسد شعارا ثقافيا/سياسيا عاما، أي زرع مناهضة التعذيب في الوعي الجماعي؟ هل وضعنا أسس إعادة الروح للسلطة القضائية المحتضرة تحت ضربات الأمن والمتنفذين؟ ألم يحن موضوع دسترة حقوق الجماعات القومية في سورية لنخرج من الشوفينية إلى حقوق الشعوب؟

كل هذه الأسئلة يتم طرحها اليوم في معمعان القطيعة مع التسلط وأمل
بناء نهضة الإنسان والأوطان.

هل نحن بصدد تبلور حركة مدنية واسعة من أتون حركة مئات آلاف
الشباب الذين ينخرطون كل يوم في النضال من أجل التغيير الديمقراطي؟
هل ستقوم الطبقة السياسية التقليدية بعملية غسل الدم الضرورية لتكون
بمستوى الوضع الثوري؟ هل ستخرج الجموع المدججة عن صمتها وارتهانها؟
كل هذه الأسئلة تطرح اليوم في صلب التجربة الرائدة التي يخوضها
الأحرار منذ انتفاضة ١٨ مارس/آذار وحتى اليوم. حيث تتماسك أجهزة
القمع دفاعا عن بقائها بالحفاظ على كل الخلايا السرطانية في تكوينها، أي
تعجز عن التجاوز والخروج من العقل التسلطي والممارسات التسلطية التي
أودت بحياة مائتي شهيد على الأقل. وهي اليوم في مواجهة إقدام الشبيبة،
عاجزة عن فك الشيفرة الجماعية التي يتحدث بها الجيل الجديد.

٢٠١١-٠٤-١٢

من أجل استمرار انتفاضة الكرامة

رغم كون تعبير الثورة السورية قد ولد على فيسبوك، واستعمله الرصين من المثقفين والسفيه من الفوغائيين سواء بسواء، ليس بالإمكان الحديث عن ثورة سورية حتى اليوم.

ويمكن القول إن انتفاضة قد اندلعت في الثامن عشر من مارس/آذار ٢٠١١ في مدينة درعا التي نجحت في كسر الطوق الأمني المفروض على المدن السورية منذ دخول العالم العربي في وضع ثوري جديد إثر انطلاقة الثورتين التونسية والمصرية.

وإذا كانت الإرهابيات والتحركات الاجتماعية قد زرعت أساسا صلبا للتحول في اليمن والبحرين، فإن التراكمات الميدانية في ليبيا وسوريا لم تكن بنفس القوة والخبرة. فلم يكن التجمع السلمي في دمشق ممكنا، إلا بعملية خارقة للمعتاد كتلك التي سجلتها عائلات المعتقلين قبيل انتفاضة الكرامة بيومين أمام وزارة الداخلية واعتقل فيها خمُس المعتصمين.

ولا شك أن للحركة الثورية العربية ما أعطى مثل هذا الاعتصام زخما وقوة حضور معنوية عالية لم يكن بالإمكان رصدها في أيام التصحر السياسي والمدني الناجم عن القبضة الفولاذية لأجهزة الأمن السورية على مجمل مفاصل الحياة العامة في البلاد.

إلا أن الشجاعة الأسطورية لأبناء محافظة درعا وريف دمشق وحمص والساحل السوري، هي التي تسمح لنا منذ انطلاقة انتفاضة الكرامة بالحديث عن التغيير الديمقراطي المدني والجزري في سوريا.

منذ انطلاقة الانتفاضة، حاولنا بكل الوسائل، أكثر من مثقف وتجمع،

على تقريب الحلقات الثلاث للتعبير عما يحدث في سوريا: حلقة العالم الافتراضي، حلقة الإعلام السمعي والبصري والمكتوب، وحلقة الوقائع اليومية المعاشة. ومن سوء الطالع ومظالم الأيام، أن هذه الحلقات غالباً ما تباعدت وكانت نقاط تقاطعها أحياناً محدودة وغير قادرة على إزالة التشوش والتضارب الذي رافق الحراك السوري منذ انطلاقته الفعلية.

وقد انعكس ذلك جلياً على عملية التعبئة والانضمام للانتفاضة، كذلك على قوة جذبها لأغلبية مريحة تغطي الخرائط الضرورية لتوفر الحمالة المجتمعية الكافية للتعبير الديمقراطي في البلاد، وهي: الخريطة الجغرافية، الخريطة الطائفية، الخريطة القومية والخريطة الطبقيّة في البلاد. ولعلّ العنصر المنقذ حتى اللحظة، كان في الانتساب الواسع للشباب للانتفاضة الكرامة، هذا الانتساب هو الذي غطى على نقاط الضعف والمشكلات التي تواجهها، إلا أن الإقدام وكسر كل حواجز الخوف وإن كانا يشكلان نقطة انطلاق أساسية، يستتبعان انتقالاً ضرورياً من القدرة على التعبئة الشبابية إلى القدرة على عقلنة الفعل الثوري واستطاعته التجاوز المستمر للأوضاع البائسة من جهة، وإبداع أشكال جديدة للنضال والعلاقات الإنسانية ونمط التفكير بالواقع والمستقبل من جهة ثانية، بحيث يتجسد كل ذلك في تعريف جديد لإنسان مختلف عن ذلك الذي شوهته وأنهكته الدكتاتورية طيلة نصف قرن.

على الصعيد الذاتي في سوريا، علّق المجتمع السوري نعيه بوفاة الجبهة الوطنية التقدمية منذ اغتيال ربيع دمشق، وقد تأكدت هذه الوفاة السريرية عند احتلال العراق وبعدها في الملف اللبناني بكل جوانبه، حيث حرّمت على نفسها الدور والفعل وقبلت بمكانة التابع الطائع. الأمر الذي عزز غياب المشاركة السياسية بين الأطراف الحاكمة نفسها لحساب صورة سلطة رئاسية وأخطبوط أمني يحدد السياسات الداخلية ويشرف عن قرب على السياسات الخارجية.

وقد تغطت عورات هذا النهج في إدارة الدولة والمجتمع بأخطاء كبيرة ارتكبتها أطراف أساسية في المعارضة لم تدرك حجم الصدمة النفسية عند الناس لاحتلال العراق وما ترك من نتائج إثر الخطاب المعادي للسوري وليس للسلطة السورية في إعلام ١٤ آذار في لبنان، والكره الشعبي لإدارة بوش-

تشيبي لعائها للمسلمين والعرب ودعمها غير المشروط للإسرائيليين، والتأييد الذي تلقاه المقاومة الفلسطينية واللبنانية في المجتمع السوري. لذا سجلت السلطة الأمنية السورية انتصارا كبيرا على المعارضة السياسية الديمقراطية التي تبعثرت وانحسرت مهمة بعض أطرافها في توزيع الاتهامات والبعض الآخر في البحث عن تمويلات تعوضها بالثروة عن خسارتها للثورة.

يمكن القول دون أية مبالغة، إن الطبقة السياسية السورية في الموالاة والمعارضة كانت عشية انطلاق الثورة التونسية في أسوأ أوضاعها منذ تسلم بشار الأسد السلطة، وإن هذا السوء من أهم أسباب العزوف عن السياسة والعمل العام عند الشباب، بل لنقل بتحديد أكبر، القطيعة بين الأجيال وغياب الأنموذج الجذاب في الوعي الشبابي العام. لذا لا يستغرب أن لا تتعدى صرخات المعارضة السورية في الإعلام قبيل سقوط بن علي، قضايا اعتقال تعسفي ذات معنى رمزي وتخبط واضح في البرنامج والرؤى والتحالفات. في هذا الأتون المحبط والمدمر، خرجت بشائر الربيع العربي من تونس، وامتدت لمصر، ووقف الشباب مشدوها وهو يرى الشبيبة العربية تعود للفعل التاريخي ولقلب الأحداث.

وبأقل من شهرين، كنست الثورتان التونسية والمصرية كل طحالب حقبة الحرب على الإرهاب في النفوس وفي العقول، وقتلت أيديولوجيات صناعة الموت لتفتح الباب أمام صناعة الحياة. وضعت حدا لطاعة الحاكم وطاعة المشعوذ الذي أنجبه اليأس التسلطي المزمّن. وفي فترة قصيرة، اهتزت مدارس سياسية واجتماعية دينية وثقافية وقومية عششت في المجتمع منذ عقود.

وبدأ الشاب يسأل الشاب عن وسائل الفعل الاجتماعي السياسي بعد أن كان لا يشرب الماء دون سؤال شيخه. وتمزقت في أيام حواجز الخوف عند مئات آلاف الشباب الذين شعروا بأن غيبتهم قد فاقت غيبة أهل الكهف وأن حضورهم الجديد وحده جدير بأن يكون منهج حياة.

إن جريمة السلطة السياسية الأمنية في سوريا مضاعفة عندما تطلق تهمة السلفية على هذا الشباب المتمرد على كل أيقونات حقبة الاستبداد العربي التي كانت ولا تزال جزءا من الإنتاج الذاتي للعبودية في مملكة الصمت التي تشكل أكثر نماذج الحكم السياسي والديني شوّما وعمقا في العالم. فهم قد

رفضوا الوطنية التسلطية، ونمط العلاقات الاجتماعية المتعايش مع التسلط (أقل من الشمولية ولكن دون المدنية)، كذلك أشكال الانفتاح الاقتصادية التي نهجتها السلطة منذ مطلع القرن. مقابل تحرر شامل من كل ما يمت للفساد والاستبداد بصلة، ومن أجل دولة مدنية ومواطنة حديثة تضع كرامتهم وحقوقهم في المصاف الأول.

لم يكن بإمكان مشروع شباب الانتفاضة التقدم دون خوضهم لحربين مبدئيتين لا هوادة فيهما: الحرب على العنف ومناهضة الطائفية. فقد أظهرت تجارب الانتقال في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وأفريقيا، أن العنف من أركان استمرار الدكتاتورية وليس من وسائل مقاومتها، وأن عمليات البناء المدني والديمقراطي تتطلب صيانة حق الإنسان في الحياة وحقه في السلامة النفسية والجسدية وقدرته على الانتصار للعدالة ومقاومة العدوانية التي تنتجها النظم التسلطية.

مقاومة الانتقام والثأر ليست فقط عملية تجميل للعمل الثوري، بل هي مخبر غسل الدم الضروري بين حقتين تاريخيتين: الأولى تتنكر للكرامة الإنسانية والثانية تعتبرها قاعدة النهضة والنهوض. من هنا، كان حرص الشبيبة على رفض العنف بكل أشكاله، رغم الدموية المفرطة التي واجهت بها أجهزة الأمن شباب الانتفاضة.

إلا أنه من الضروري القول بكل صدق ووضوح، إن كان غياب الحدود عن الشبكة العنكبوتية والفضائيات قد زرع الحالة الثورية من الماء إلى الماء، فإن هذا العالم بلا حدود قد حمل الطحالب أيضا من الأماكن التي لم تعرف معنى ومبنى ما يجري، وأرادت أن تكون فيه ضمن حساباتها مع حكوماتها، وأيديولوجيتها القرون وسطية، وأطروحاتها التي لا تعرف من الإسلام سوى «الجهاد» الأصغر والفرقة الناجية.

فإذا بنا، وبعد أن كان كثرة من خطباء الجزيرة العربية يتحدثون عن الفتنة في وصفهم للثورة، ننقل لخطاب طائفي ومذهبي موجه إلى سلطة سميت بالنصيرية تحارب أهل السنة في بلاد النشور، مع رسائل تنبيه لثوار درعا من الوثنية الوطنية والوثنية الديمقراطية والوثنية المدنية والباطنية والرافضة.

وكون هذا الخطاب يصب في خدمة سياسة أميركية تهدف لمحاصرة الدور

الإيراني في المنطقة، وسياسة خليجية متوافقة على خنق الحراك البحريني باعتباره خريفا مذهبيا ومؤامرة خارجية، فقد انتشر كالهشيم، ليغطي في فضائيات الملل والنحل على واقع حال الحراك المجتمعي السوري المدني. ولم تقصّر عدة أطراف في الدياسبورا السورية، في تكرار هذا الخطاب الذي يثير لعاب الإعلام الخليجي صاحب السطوة الأعلى في الإعلام العربي اليوم.

لقد كان للاستشراس الأمني والقتل المنهج أن أنجب حالات فردية للثأر والانتقام، حالات تحركت ضمن عصبية عائلية ولم تكن جزءا من الحركة الشبابية. وقد شجب الشباب والأحرار في عموم سوريا هذه التصرفات الفردية والمعزولة، إلا أن السلطة الأمنية قد ركزت عليها باعتبارها حالات تنظيمية مسلحة ووضعت في ذمتها كل عمليات القتل لجنود وعناصر أمن رفضوا إطلاق الرصاص على المتظاهرين الأبرياء.

لقد سعت السلطات الأمنية الحاكمة إلى تغليب صورة المواجهة المسلحة رغم غيابها، ووظفت عبر أجهزتها وعدد كبير من الفنانين والأدباء ورجال الأعمال كل المنتجات الخليجية المذهبية في عملية تصوير المشروع الثوري السوري كمؤامرة خارجية تتصدى للموقف الوطني المانع والمقاوم عبر التجيش الطائفي ضد الأقليات الدينية والمذهبية. وترجمت ذلك عمليا بالهجوم العسكري للقوات الخاصة على مهد الانتفاضة (مدينة درعا)، ومناطق التحرك المتقدمة (شمال حمص، ومحافظة درعا، وبانياس)، متجنبة العنف ما أمكنها في منطقة الجزيرة ومدينتي حلب ودمشق.

كان المطلوب من دخول القوات الخاصة لمدينة درعا وحصارها منذ أسبوعين، التنكيل بمجتمع الانتفاضة، وتحويل القدوة إلى نقمة، عبر العزل الإنساني بقطع المدينة عن أهم مستلزمات الحياة (الماء والكهرباء والغذاء والدواء والاتصالات) والخراب الاقتصادي والإفقار المالي (من سرقة الممتلكات إلى وقف صرف المرتبات..) والشلل التعليمي ووقف الخدمات الإدارية ومنع التجول وتثبيت نقاط المراقبة في كل مكان وإغلاق المساجد.. لقد دفعت محافظة درعا وحدها أكثر من ثلثي شهداء الانتفاضة ومنها أكثر من نصف المعتقلين في عموم القطر أما الجرحى فحدث ولا حرج.

ولكي يتسلم أي مواطن جثمان ابنه الشهيد اليوم عليه كتابة تعهد بعدم إقامة جنازة له وشهادة يقول فيها إنه قد قتل من قبل العصابات المسلحة.

ولا شك أن هذا المشهد الكارثي قد أثر على مسار انتفاضة الكرامة، بحيث لم يكن التضامن في عموم المدن والقرى السورية في مستوى حجم الحصار، ولم يتجاوز التعبئة التي عرفتها سوريا في الأسبوع الذي سبق.

رغم كل الوضع المأساوي في الحياة اليومية للمجتمع، لم تتمكن الطبقة السياسية الحاكمة من تعبئة الفراغ الناجم عن كلية الحضور الأمني. على العكس من ذلك، فإنها تشارك في هذا الفراغ عبر صمت القيادة السياسية المريب عن اعتقال أهم شخصيات المعارضة الديمقراطية القادرة على الإسهام في بلورة مخرج سياسي ووقف التوحش الأمني.

وكأن هناك تداخلا وانسجاما مصيريا بين مختلف مكونات السلطة السياسية والأمنية، الأمر الذي يعطي المجتمع السوري مخرجا واحدا من الأزمة، هو استعادة المبادرة وعقلنة إستراتيجية التحرك في الفترة القادمة حول محاور عدة:

- القدرة على إدخال كل الجالسين على المدرجات إلى ملعب التغيير الديمقراطي السلمي عبر توضيح التخوم، خاصة وقد عادت السلطة لخطاب الضرورات الأمنية ولم تعد تكثر للحديث عن الإصلاح والتغيير. بحيث يظهر للعيان أن قوام المشروع المدني الديمقراطي السوري في معسكر الشباب والأحرار، وأن التشويش الطائفي والمذهبي الخارجي وتوظيف السلطة له، بضاعة كاسدة ومفضوحة في المجتمع السوري.

- التفكيك العقلاني لسقف الخيار الأمني وشجب العنف من أي طرف كان.

- بلورة برنامج انتقال سلمي عملي ومنطقي قادر على الرد على أطروحات السلطة التي تربط بين الانتفاضة والفوضى وغياب الاستقرار.

- كشف أسباب اصطفاف عدد كبير من رجال الأعمال، على اختلاف مذاهبهم، في المعسكر المعادي للانتفاضة، والانحياز الواضح للعدالة الاجتماعية وكل ضحايا الفقر والبطالة والتهميش في المجتمع السوري.

- تصدي المعارضة السياسية التقليدية للخطاب الحاقدي حيناً، الغامض وغير المسؤول أحياناً أخرى لبعض أطرافها، والذي يصب في خدمة السلطات الأمنية التي تستفيد من غياب مصداقية العديد من أعضائها لتطعن في مصداقية الجميع.

- مباشرة مشروع التضامن الوطني مع المناطق المحاصرة، هذا المشروع الذي يبدأ بالتوثيق لجرائم العقوبة الجماعية، وينتهي بإعادة البناء كمهمة مجتمعية لا تنتظر قراراً من أي طرف حكومي أو خارجي وتعتمد على إمكانيات الشعب السوري نفسه.

٢٠١١-٠٥-١٠

وبداً الأسبوع الثالث لحصار درعا

عظّم الله أجركم وبعد.. لم يكن لدى محدثي الوقت لطويل العزاء، فمن حوله كل آثار التنكيل والعقوبات الجماعية بأهل المدينة، وليس ثمة متسع للمشاعر الشخصية: سجّل أخوي، الإتصالات مازالت مقطوعة، الكهرباء متقطعة، حظر التجوال شبه تام.. الخروج والدخول من كل منطقة في حي البلدة يحتاج لموافقة. رواتب الموظفين والعاملين في قطاع الدولة مازالت مقطوعة.. المدارس مغلقة والمساجد أيضاً، محظور رفع الأذان، ولأول مرة منذ دخول الإسلام بلاد الشام تمنع الصلاة في المساجد يوم الجمعة..

لا يمكن لمحافظة قدمت حتى اليوم ثلثي شهداء انتفاضة الكرامة وجاوز عدد معتقليها أكثر من نصف من اعتقل في سورية بعد ٢٠١١/٣/١٨ والبالغ ثمانية آلاف شخص، أن تكون أمثلة الشباب السوري.. لا بد من تحطيم صورة القدوة وتعميم فكرة حلول النقمة على كل من يقف مع التغيير الديمقراطي. فالطبع في منطقتي السلطة السلطوية مدلل والتأثير مكبل، والهدف الأول للحل الأمني هو تحطيم الإرادات.

لجنة من الأهالي تقوم بتقييم الخسائر المادية في البيوت والممتلكات وقد سجلت اليوم خسائر بعض منازل حارة الأبازيد: المحامي ميثال الأبازيد، عبد الرحيم الأبازيد، هيال الأبازيد، عاطف الأبازيد، عبد العزيز الأبازيد، طه الأبازيد، أحمد اليوسف الأبازيد، نزار الأبازيد... سجّل: حرق، تدمير، تكسير ممتلكات منزلية، سرقة أدوات ومقتنيات، نهب عام. حتى ثانوية بنين درعا البلد تم نهب محتوياتها. في حين أصيب مسجد أبو بكر الصديق.. تم احتلال جامع بلال وبيت يوسف الأبازيد وموسى العبد وأبو أشرف السويدان وسليمان الأبازيد لتستخدم مقرات للأمن والقوات الخاصة، ولكي تتساوى أماكن العبادة في المظالم جرى استخدام كنيسة شمال الخط مقراً لهم أيضاً. اليوم رأينا عدة عواميد كهرباء تصل لتوضع مكان ما تم تحطيمه وتكسيهه في

الإسبوعين الماضيين. كل المحال التجارية تعرضت للنهب والسرقة من أجهزة الأمن والقوات الخاصة. مازالت الدبابات ترابط في المدينة، دبابتان عند خزان المياه الرئيسي، دبابة عند كل مصرف، ست دبابات عند المسجد العمري... حدث جديد يقطع صمت حظر التجوال. لقد تم تشييع الشهداء حسن شحادة الأبازيد، بشار الأبازيد، أسامة بن الشيخ أحمد الصياصنة، عيسى غزلان، ياسر الأبازيد، عبد المحسن شحادة الأبازيد. وشارك في التشييع أكثر من ٤٠٠ شخص يهتفون يللي بيقتل شعبه خائن، الشعب يريد اسقاط النظام.. وهذه أول مظاهرة مختلطة نسائية رجالية لأن آخر المظاهرات تحت الحصار كانت نسائية، ولم تتمكن مسيرات القرى القادمة من نصف القطر الشرقي والغربي قبل عشرة أيام، من الوصول لمدينة درعا. حيث حال إطلاق النار الكثيف واستشهاد أكثر من مئة متضامن من وصول المسيرتين إلى الأحياء المحاصرة.

مازالت مراكز الاعتقال المؤقتة والدائمة تعج بالشباب، ولا يشكل الإفراج اليوم عن قرابة عشرة سجناء نسبة تذكر لما بقي من معتقلين. أخبار باقي المحافظة ما زالت تحمل رائحة القتل العشوائي والتنكيل والتوحش الأمني. نوى ما زالت محاصرة، طفس تستعيد بعض أنفاسها، جاسم ونمر وإنخل تضمد جراح الأمس، ١٤ شهيدا من الحارة اليوم فقط بينهم طفلين وأربع نساء وقد أحرق مشفى الرحمة في البلدة. قوات الأمن تدخل مدينة الحراك من الجهة الغربية بعد الغروب.

يبدو أن عددا من الطلبة قد حاول التظاهر في المدينة الجامعية في حلب، في حين تستمر الإتصالات من أجل الإبقاء على تظاهرات يوم الجمعة في عموم محافظات سورية.

ثمة حوادث متفرقة يتحدث عنها التلفزيون الحكومي السوري، في حين أوردت حركة شباب ١٧ نيسان للتغيير الديمقراطي تقريرا مختصرا من مدينة بانياس جاء فيه: بعد انقطاع تام للكهرباء والمياه والإتصالات الخليوية وخطوط الهاتف دام أربعة أيام، وبعد عودة خطوط الهاتف الأرضية جزئيا الى المدينة، ينكشف حجم الدمار والترويع الذي لحق بالبلد وأهلها وقرائها المحيطة من الجهة الغربية. مئات المعتقلين تم تجميعهم في الملعب البلدي وحي القوز حيث تم إنشاء مركز للاعتقال. المعاملة المشينة والتعذيب

من الإهانات والتدعيس والضرب والجلد في مراكز الاعتقال المؤقتة. معظم الشباب والرجال بين معتقل وهارب ومتخف. عدد من المعتقلين اقتيد إلى القرى المجاورة لتتم أهانتهم واتهامهم بالعمالة والخيانة، تم الاعتداء على الطاقم الطبي في مشفى الجمعية في بانياس البلد واعتقالهم وتعذيبهم .. لم يتركوا شخصية ذات شأن إلا وقاموا بإهانتها من أطباء وصيادلة ومهندسين ومشايخ وشخصيات اعتبارية . تم الإعتداء على عدد كبير من البيوت حيث نرى آثار السرقة والتكسير. مئات البيوت تم نهبها وسرقتها خصوصا التي لم يكن أهلها متواجدين في المنزل وتم احتلالها من قبل الشبيحة والأمن يسرقون ما يمكن حمله ونقله من المنازل من شاشات التلفزيون حتى ملابس الأطفال!! ويكسرون ما لا يستطيعون نقله كالأبواب والنوافذ وأدوات المطبخ.. تم تخريب وتكسير جامع الرحمن الذي يخطب به الشيخ انس عيروط .. وسرقة ما فيه من فرش وأثاث ونحوه . وتم الاعتداء بشكل كبير على المنازل المحيطة بالجامع (وبخاصة مكان إقامة الشيخ وعائلته) وثقب خزانات المياه المتواجدة على الأسطح في عمليات تخريب واضحة. تم سرقة وتكسير بعض المحلات التجارية وبخاصة المحلات الإلكترونية ونهبها وتم سرقة جمعية البر والخدمات الاجتماعية القريبة من مبنى البلدية وهي تحتوي على مواد تموينية ومستلزمات ضرورية للفقراء والمساكين..

لا تحرص السلطات الأمنية البتة على إخفاء تغولها ووحشيتها، بل أحيانا تحاول نشره على الملأ كوسيلة من وسائل الترهيب واستعادة سلاح الخوف. ويبدو أن مختصيها يعملون بكل الوسائل لتحويل مناطق وأحرار الإنتفاضة إلى قوة نابذة عوضا عن أن تكون قوة جاذبة. على الصعيد الإقليمي وجه رئيس وزراء مصر رسالة ثانية للأسد، وعلى الصعيد الدولي أغلق الباب أخيرا أمام عضوية سورية لمجلس حقوق الإنسان وفرضت عدة عقوبات شخصية. وسائل الإعلام خفت بشكل بارز حجم تغطيتها للأحداث السورية. ويبدو أن ترويج السلطة لفكرة تقول بأن الأيام الصعبة خلفها وليست أمامها، جعلت العديد من مكاتب البورصة السياسية تعيد النظر في أسلوب تعاملها مع الإنتفاضة. إلا أن الشباب الذي كان مركز القوة الفعلية، ونقطة ارتكاز المقاومة المدنية لم يقل كلمته الأخيرة.

مساء الأربعاء ١١/٥/٢٠١١

الربيع السوري والثورة المضادة

ما يشهده العالم العربي هو نهضة جديدة، تتمثل في رفع القيم الإنسانية عالياً وفي انبعاث الحراك الاجتماعي كميون أول للمواطنة والسياسة عبر الساحات العامة. إلا أن موقع العالم العربي والمثل التي تحتضنها هذه النهضة وثورتها تجعلها عرضة لثورة مضادة، تتقاطع ضمنها المصالح الغربية مع المقاربة المذهبية، تلعب من خلالها وسائل الإعلام عندما تفقد مهنتها دوراً مشوشاً.

انبثقت الثورات العربية من رحم الأزمات المستعصية لأنظمة سياسية تحولت إلى نعش بدون جنازة منذ سنوات. وإن كانت المعارضة السياسية لهذه النظم، ديمقراطية كانت أو إسلامية، قد عرفت مواجهة شرسة وغير متكافئة مع السلطات التسلطية في بلدانها منذ عقود، إلا أن المكانة الجيوسياسية والنفطية للعالم العربي جعلت من موضوعة التغيير قضية دولية بامتياز، خاصة وأن التصور الاستعماري لهذا الجزء من العالم، لا يعتبره فقط من عناصر تغيير موازين القوى الدولية، وإنما أيضاً من أركان منظومة الهيمنة التي أعيد رسم معالمها بعد سقوط جدران برلين.

لقد انتقلت الإدارة الأمريكية السابقة إلى سياسة هجومية معلنة في ظل ما عرف بالحرب على الإرهاب، وتجلي ذلك باحتلال أفغانستان بغطاء دولي واحتلال العراق بدون أي غطاء. إلا أن فشل القوات الأمريكية وحلفائها في تقديم مثال جذاب في بغداد، وحالة الخراب والعنف والتطرف التي كان الإحتلال سبباً وطرفاً فيها، أوقف طموحات المحافظين الجدد عند سقف تحديد الخسائر؛ ولم يتمكن الحراك اللبناني، بمختلف عناصره ومقوماته،

من أن يشكّل نقطة استقطاب جديدة بعد الصدمة العراقية، فهناك بلدان أحبّت أم أبت، أصغر من الطموح العربي ولو كانت أكبر من حدودها. وكان للتوحش الإسرائيلي والتواطؤ الأمريكي في العدوان على لبنان وغزّة بالتأكيد، أن حجّم كل أطروحات الإصلاح التي روّجت لها إدارة بوش-شيني. فقضت الإدارة سنواتها الأخيرة بدون أوام تنسّق مع مسؤولي المخابرات العامة العربية (المعتدلة)، عوضاً عن إضاعتها الوقت مع الحوانيت التي شجّعته ومؤلتها من أجل القراءة الغربية للإصلاح العربي.

طوال فترة التصحر السياسي هذه، ظهرت ثوابت أساسية تعتبر المغذيات الأساس لأشكال المقاومة المدنية والنهضة والتغيير اليوم، من المفيد استرجاعها سريعاً:

- التغيير الديمقراطي الفعلي مشروع مجتمعيّ يبني من الداخل ومن تحت ولا يتحقق من الخارج أو من فوق.

- الاحتلال العسكري، كما هو حال التمرد الداخلي المسلح، وجهان لعملة واحدة تعزّز الدكتاتورية أو تعيد إنتاجها بتعبيرات أكثر شراسة. والسبيل الوحيد للخلاص من النظم التسلّطية القائمة هو المقاومة المدنية السلمية التي تضمن الإنتساب الأوسع للمجتمع في عملية التغيير الديمقراطي.

- على كل المدافعين عن الحرية في وجه الاستبداد والفساد رفض سياسة المحاور واعتبار نضالهم مشروع إعادة صياغة مدنية وجيوسياسية واستراتيجية على أساس ميزان قوى جديد، مشروع يعتبر المواطن نقطة الارتكاز المركزية في العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، والشعب أساس السيادة وعنصر الارتباط بين الاستقلال الأول والاستقلال الثاني.

- في غياب حمالة اجتماعية تقليدية لمشروع التغيير، لا بد من استقراء ذلك عبر كسر حالة العزوف عن المشاركة المدنية والسياسية بابتكار وسائل جديدة للنضال، والإندماج الواسع للشباب بشكل يسمح بخروج المعارضة الديمقراطية من حالة جماعة محاصرة محدودة العدد والعدة، إلى حركة اجتماعية فاعلة بكل معنى الكلمة.

كان مفكرو اللجنة العربية لحقوق الإنسان قد نشروا هذه الأطروحات في عدة منابر. لكن للحقيقة والتاريخ، لم يتصوّر أحد منهم، أن القدر سينعم عليهم بربيع الثورات وهم على قيد الحياة، فقد كانت انتهاكات حقوق الإنسان

في قمتها في ٢٠١٠ وكان السكون المجتمعي مستنقعا. إلا أن هذه الأوضاع البائسة هي التي أعادت الإعتبار للمأثورة القائلة بأن العفونة هي أيضا، مصنع الحياة.

بدأت الثورة في بلدين معروفين بولاء غير مشروط للإدارات الأمريكية المتتابعة (تونس ومصر)، وقد شاهدت بحكم تواجدي في أوربة كيف كانت ردود الفعل السياسية والإعلامية. ناهيكم عن أطروحات وفتاوى الفتنة الأشد من القتل، التي خرج علينا بها «أئمة الاستبداد» باستعارة تعبير عبد الرحمن الكواكبي. ولا يخفى على أحد كيف بدأت تتشكل تحالفات وعداوات جديدة، وكيف سعت فرنسا والولايات المتحدة لتحجيم الخسائر بسفير استحق أول تظاهرة أمام السفارة الفرنسية في تونس بعد الثورة، وعودة فيلتمان (١) للحلبة العربية. ولم يكن يجلب بخاطر كل أعداء الربيع العربي بأن معمر القذافي سيحمل، بوعي أو بدون وعي، بشخصيته السايكوباتولوجية أو هوسه الإيديولوجي، أول منجل يوجه لرقبة الثوار في العالم العربي، وليس فقط في ليبيا. فعبّر تمسكه بالسلطة والمال والميليشيات، حول الوضع الثوري في ليبيا لحرب لم تنته مآسيها بعد، موجها رسالة لكل شخص في المنطقة العربية، بأن حلم التغيير لن يكون سلميا، وسيحمل في طياته احتمال تحطيم الوطن وقتل المواطن قبل أن يكتشف معنى موطنته. هذا النهج التدميري، تسعى السلطات اليمنية والسورية لنسخه بصورة بائسة، حيث ثبّطت سياسة التوحش الأمني الإتساع الأفقي للحركة المدنية الصاعدة، وأعدت لطحالب الماضي قوة الحضور التي تسمح لها، في حال غياب الوعي الثوري المؤطر والمستقطب، الإحتفاظ بما أمكن من معالم النظام القديم.

الساحات العامة مدارس جماعية لاكتشاف المواطنة لكنّ مدينة درعا نجحت في صدّ المشروع القذافي عن الحدود السورية، عبر إعادة الإعتبار للمقاومة المدنية المطالبة بالحرية والكرامة والمساواة والعدالة. وكان لمعجزة اعتصامها اليومي، الذي انتقل إلى إنخل والحراك وجاسم والحارة ونوى... وصار الخبز اليومي للمدن والبلدات والقرى في حوران. وكان لهذا الإعتصام أن كسر عملية الإفقار السياسي والثقافي والمدني التي خلقتها الدكتاتورية، حيث صارت الساحات العامة مدارس جماعية لممارسة الديمقراطية

واكتشاف المواطنة. هكذا أصبح أنموذج القائد المخلص تافهاً ومبتدلاً، وعادت فكرة الدور الجماعي والفعل الوطني بقوة أعاد أهالي دوما إنتاجها سريعاً. ثم عمّت المظاهرات منطقة الجزيرة والساحل، ورد الأكراد السوريون على رفع الضيم في قضية المحرومين من الجنسية بربط الجنسية بالحرية والتضامن مع إخوانهم في درعا في لوحة إنسانية رائعة. من جهة أخرى حاول ريف دمشق بكل الوسائل تنظيم الاعتصام في قلب العاصمة في ساحة العباسيين. أمّا، حمص، قلب سورية المعطاء، فقد التقطت الشعلة لوضع لبنة الأساس «لساحة التحرير السورية»، لتنتقل استراتيجية السلطة من المواجهة الشرسة إلى التوحش الأمني-العسكري. وفي حين توشحت حمص بحزن الشهداء، وأصاب مدن الساحل سهام وحشية «الشبيحة»، باشرت القيادة الأمنية عملية احتلال درعا لوضع حد لشيطان الإعتصام الذي كان قد حوّل المدينة إلى ملتقى مفتوح لكل الأحرار في سورية.

دخلت القوات العسكرية الخاصة درعا بهدف تحطيم معالم الإنتفاضة التي سبق وحطمت رموز الدكتاتورية كافة. كان الإنتقام بارزاً في الاعتداء على البيوت والممتلكات بشكل مجاني، بل وسرقة أساسيات الناس بما في ذلك رخيص الثمن. تحطيم السيارات الخاصة صار مهمة أمنية، ونهب معدّات المدارس يذكر المرء بسرقة الدوائر الحكومية في بغداد عشية دخول القوات الأمريكية. لم تمنع العقوبة الجماعية من حرمان من الماء والكهرباء والاتصالات والغذاء والدواء، لم تمنع هذه العقوبة المواطنين تعزيز ما اكتشفوا في انتفاضتهم، فبرزت أشكال تضامن أسطورية ووقفت المرأة تحمي القدرة على الصمود المعاشي والصمود النضالي بأن. في كل يوم تظاهرة نسائية تسير بين الدبابات. هكذا نجح الأهالي في إسقاط كل أهداف الحصار المتجسدة في كسر الإرادات وجعل مشكلة البقاء على قيد الحياة تسيطر على الحركة المدنية الاجتماعية. وقبل أن تستعيد درعا حضورها الأول، كانت مدينة حماه قد دخلت المععان بكل قوة وحرص على الطابع المدني السلمي، ورفض الإنتقام والتطرف، ومناهضة الطائفية والمطالبة بالحرريات الأساسية.

لم تكن الإنتفاضة خارج نطاق المكان والزمان الذي تنتمي إليه. ولعل صورتها التمثيلية قد تشوّهت أحياناً كثيرة لغياب الشفافية داخل الحدود

السورية. إذا أعطى هذا الغياب دوراً كبيراً للفضائيات، وللشبكات الاجتماعية سلطة التواصل والربط والتشويش في نفس الوقت. وكان لوضع الإنغلاق الذي تعيشه سورية أن ضخم دور المعارضة خارج البلاد، كذلك جعل من الفضائيات والأنترنيت مرجعيات مركزية وإن لم تكن في مستوى الدور الذي تلبسها. لكن هذه العناصر بمجملها لم تعايش عربة التغيير بمكوناتها الأساسية الثلاث: السائق، أو الإنسان باعتباره القيمة العليا، العربة أو البنات المادية والتنظيمية، أخيراً الوقود المتمثل في المرجعية الأخلاقية وإعادة بناء منظومة القيم. الأمر الذي حوّل التضامن الخارجي في العديد من أشكاله إلى محاولة استيلاء وفرض سيطرة على الحراك الاجتماعي المدني أكثر منه مجرد سند داعم وحام للحراك الثوري.

وفي حين نجح الشباب الثائر في انتزاع هيبة الدولة عبر تعطيل قدرة الأخطبوط الأمني الكلي السلطات على الفعل في وجه الشباب المقدام، واستطاع إعلان وفاة الشرعية «الوطنية» إلقاء التسلط والتنكيل والفساد «الوطني» إلى مزبلة التاريخ وولادة الشرعية الشعبية، وأخيراً تحقيق القطيعة الذهنية والسلوكية مع منظومة الفساد وروتين القهر المخابراتي، لم تنجح تعبيرات المعارضة التقليدية في الخارج من مواكبة الحدث وبقيت تتعايش مع خطاب أكل الدهر عليه وشرب. وقد كان من سوء طالع سورية أن الحرب الإيرانية-الخليجية غير المعلنة قد فرخت فضائيات مذهبية تبث الحقد والكراهية والتكفير اليومي. ومنذ الأسبوع الأول، تحولت هذه الفضائيات، من مقارعة مثيلاتها الشيعية في بغداد إلى الحرب المقدسة ضد الرافضة والمجوس وحزب الله الذين يرسلون القناصة والقوات الخاصة لدعم النظام النصيري (كندا) في دمشق. وبعد أن كان اختصاص بعض رجال الدين السوريين المنفيين نقض الرافضة ومواجهة التشيع ودحض أطروحات الجماعات غير السنية، تحول هؤلاء بين ليلة وضحاها إلى معركة إسقاط النظام السوري، ولكن ضمن تفسيرهم الخاص للصراع باعتباره بين «سلطة نصيرية تتحالف مع نظام مجوسي رافضي» و «ثورة أهل السنة». ورغم وقوف رجال دين سنة معروفين مع السلطة السورية وتحريم رجال دين شيعة مثل آية الله محمد علي دستغيب لتزويد السلطة السورية بالمال أو الدعم اللوجستي لقمع المتظاهرين، نجد التطييف واضحاً وتغييب السياسة متعمداً.

وقد بدأنا نسمع الخطاب المناهضة للمشروع الديمقراطي صراحة وضمناً عبر اعتبار الدولة المدنية وثنية، والدولة الديمقراطية صليبية، والمطالبة بخلافة إسلامية حيناً وإمارة إسلامية أحياناً أخرى. ورغم هزالة استجابة الداخل السوري لهكذا أطروحات، فقد استثمرت السلطات السورية هذا الخطاب لخلق حالة رهاب (فوبيا) فعلية من سلفية ضخمها وسلحها وربطها بالدوائر الغربية والمشروع الأمريكي للهيمنة. الأمر الذي جعل بعض هؤلاء يطالب بالتقوية حرصاً على كسب الجمهور.

لم نتوقف كثيراً أول الأمر عند هذه الظاهرة باعتبارها كانت من وسائل التشويه التي استخدمتها السلطات السورية لضرب الإنتفاضة، وكان موقف البعض عدم التعرّض لها. إلا أن حالة الغرور التي أصابت أنصارها بحيث نصبوا أنفسهم أولياء أمر الثورة وصاروا يضعون ميثاقها ويحدّدون مساراتها ويتحدّثون تارة في الدفاع المشروع عن النفس وللتحريض على التسلح، وتارة أخرى في تهديد الأقليات بالترحيل والإبعاد وأحياناً المحاسبة (كذا!) إن لم تقف في صف الثوار، بدأت تترك آثاراً كارثية على التعبئة الشبابية خاصة في المدن.

المصالح الغربية والمقاربة المذهبية تتقاطعان بشكل كبير

كانت استراتيجيات العمل الشبابي تعتمد على الحسّ التلقائي والعملي. ومن هنا إصرارها على مواجهة الحل الأمني العسكري بالمقاومة السلمية وشعور الأنفة والاعتزاز بالنفس والقدرة الذاتية على التغيير بشكل سفهت فيه أطروحات التدخل الخارجي لحساب سيناريوهات الفعل الداخلي. كذلك قضت الإنتفاضة الشبابية على روح العشائرية وتصدت مبكراً لكل الأطروحات المذهبية والطائفية. وأخيراً جلبت مشاركة الجماعات المستضعفة من مراهقين ونساء بشكل واسع. لكن عمليات التحريض المذهبية، التي سمحت بها عدة دول باعتبارها تضرب عصفورين بحجر: من جهة تهتمش إيران، ومن جهة ثانية توجّج التوتر الداخلي بسورية بشكل يضعف الحل السوري ويطيل أمده ويفتح الباب للتدخل الخارجي بأشكال عدّة.

وهنا يمكن القول أن المصالح الغربية والمقاربة المذهبية قد تقاطعتا بشكل كبير، خاصة وأن بناء نموذج متقدّم للديمقراطية في سورية لا يشكّل هاجساً أساسياً عند أي من الطرفين. ولم نتفاجأ عندما سمعنا أن بعض الدبلوماسيين

الغربيين نصحوا الذين قابلوهم بالعزف على الوترين المذهبي والطنافسي «للتمكن من تحقيق تعبئة شعبية واسعة» كما قالوا. وقد تجلّى ضعف المشروع الديمقراطي في صفوف قطاع هام من المعارضة التقليدية في مؤتمر أنطاليا الذي حاول مسخ صيغ التعاون الحزبية والعشائرية للوصول إلى السلطة التي استخدمت في العراق. وباسم الجبهة الواسعة نسي من يتحدّث في حقوق الإنسان مشروعياته وهو يخلط الحابل بالنابل تحت راية شعار عام وغير ذي معنى استراتيجي لأيّ تغيير ديمقراطي... هو «إسقاط النظام».

توحش الحل الأمني العسكري وخوف معارضي الخارج من أن يكونوا خارج أيّة مشاريع داخل الوطن جعلنا نشهد عملية تعويم للأسماء واللجان والقيادات وأحياناً بشكل مهزلي كاستعادة اسم «المجلس الوطني لقيادة الثورة» (الذي استخدم في الثامن من آذار ١٩٦٣) أو المجلس الانتقالي (وهنا البصمات اللببية واضحة). وبدأت جملة «فليأت الشيطان ويخلصنا» تتكرّر على لسان المتدخلين على فضائيات نزلت في معركة «البروباغندا والبروباغندا المضادة» مبتعدة عن أيّة مهنية. وبعد أن كنّا نتمنّى من الإعلام أن يكون طرفاً في عملية بناء الوعي الديمقراطي، دخلنا في لعبة إعلامية تهمّس القطب الديمقراطي وتدعم بوعي أو بدون وعي كل التلاوين الباهتة للحراك الاجتماعي في سورية. الأمر الذي انعكس مباشرة على القيم الأولى والممارسات الجديدة للشباب السوري.

فبعد أن كان رفض مغادرة البيوت والقرى والمدن موقفاً تؤكّد عبره الجموع جريمة اقتحام المدن من القوات الخاصة، صار ثمة من يحثّ الناس على اللجوء لبلدان مجاورة لكسب الرأي العام. وبعد الحرص على الدقّة في إعلام الثوار والأحرار، صار ثمة من يحاول المبالغة هنا أو الكذب هناك باسم «الضرورة الثورية». ولا شك بأنّ الفضائيات التي صارت تلقن أحياناً المتدخلين عليها ما يقولون قد لعبت دوراً كبيراً في إبراز هذه الممارسات التي تكرّر مهازل السلطة، وتبتعد عن الروح الإبداعية والأمينية لشباب قرر القطيعة مع كلّ مقومات وأخلاق النظام القديم. إلا أن التشوّش الأكبر بدأ مع اختيار البعض لتسمية «جمعة العشائر»، وما رافق ذلك من خطاب علني يخلط بين التسلح والتظاهر باسم «دفاع العشائر عن نفسها في وجه الشبيحة». وجاءت نقاط التشوّش التي رافقت قضية جسر الشغور لتزعزع عدّة مسلمات ثورية

عبر طرح «الدور التركي» علناً من عدّة أطراف سواء بالوكالة عبر منطقة عازلة تسمح ببناء فيلق عسكري مناهض للسلطة من الذين تركوا الجيش ومن طرح مسألة حمل السلاح، أو بالأصالة كما صرنا نقرأ على الشبكات الاجتماعية (ولو كلف ذلك حسب تعبير مواطن مغترب عشرين بالمئة من مرتبات الموظفين لعشرة سنين لتركيا مقابل ذلك)، أي أن مغتربنا يعطي ما لا علاقة له به لمن لا يستحق. ويصل الأمر بأحد الحقوقيين للقول بأن من حق الناو التّدخل في حال وجود عدد كبير من اللاجئين كما هو الحال في تركيا.

في وضع كهذا، يصبح من الضروري العودة والتذكير بأن الثورة تحتاج للوقت من أجل السير نحو أهدافها، ولا يمكن للثورة على دكتاتورية شرسة أن تكون دون ثمن باهظ. المقاومة السلمية هي التي تعطي المجتمع أفضل النتائج بأقل الخسائر. ومناهضة الطائفية والعشائرية وتعزيز العلاقات المدنية وحده كفيلاً بانتساب أكبر جمهور شعبي من مختلف المدن والقرى والأطراف والمذاهب لهذا الحراك.

لا يمكن لأية ثورة أن تنجو من كلّ مثالب الثورة المضادة والتأمر الخارجي، ولكن لا يمكن لأية ثورة أن تستحقّ اسمها دون خوض معركة إعادة بناء الإنسان. إنّ النضال من أجل سورية ديمقراطية قويّة يتطلب مناهضة كل أشكال تدنيس الوعي باسم شعبية سريعة وديماغوجية. ولتحقيق ذلك، تتصدّر عملية بناء القطب الديمقراطي الشبابي الأولويات، باعتباره صمّام أمان الحركة الشعبية. وبقدر محافظة هذا القطب على مجموعة القيم الأساسية الحامية للثورة، نمتلك الضمان لصيرورة انتفاضتنا... ثورة، أي عدم تحول انتفاضة الكرامة إلى مجرد تغيير في القشرة مع استمرار في المسلكيات والمؤسسات.

عن الموند ديبلوماتيك، الطبعة العربية تموز/يوليو ٢٠١١

(١) هو جيفري فيلتمان: مساعد وزير الخارجية الأمريكية في عهدي

جورج والكر بوش وباراك أوباما.

أحرار سورية والكورييدور الإنساني

اشتهر وزير الخارجية السابق برنار كوشنر بخاصتين الأولى الولاء للإسرائيلي والثانية الكورييدور الإنساني، بل وصل الأمر عند أحد الصهاينة لوصفه بالقول: «المناضل الذي منع ارتكاب إبادة جماعية أكثر من مرة بفكرة الكورييدور الإنساني. طبعا كورييدور كوشنر لا يختلف عن الأكورديون يتسع ويضيق حسب النغم والصوت والقضية، ولا مشكلة في أن يتوقف تماما عن العزف عندما يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني أو بقطاع غزة.

وكون بعض الإخوة في كردستان العراق يعتقدون بفضائل الكورييدور الإنساني، فقد اتصل بي أحد الأصدقاء الجامعيين من أربيل يوم دخول الدبابات درعا ليقول لي: هذه فرصتكم، خروج جماعي للأردن ويسقط النظام. فأجبتته: «عزيزي لم يسقط صدام يوم الكورييدور العراقي إذا كانت ذاكرتي لم تخني بعد. الشعب السوري في درعا هو الأحق بالمدينة من الأمن والقوات الخاصة التي من واجبها التمترس على الحدود لا بين البيوت، كلنا مع الصمود في المنازل».

لم تكن تراجيديا «أنطاليا» (حيث اختلط الحابل بالنابل باسم إنقاذ سورية من الدكتاتورية) قد بدأت بعد، لذا تمكنا كمجموعة من العقلاء مع أهالي درعا من الحؤول دون خروج لاجئين من المدينة.

لكن الحقيقة أقول وبألم، منذ انحازت عدة أطراف لنظرية التجميع الكمي للمعارضين، أصبح الجلوس مع النصاب والمجرم والسارق حلالا باسم اسقاط النظام. ووصل الأمر للجلوس مع الصهيوني برنار هنري ليفي والكسندر غولدفار مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي ومستشاره لشؤون الصناعات الأمنية والعسكرية واندريه غلوكسمان، المتحمس للمحافظين الجدد ومحامي إسرائيل. أو فريدريك إنسيل الذي بدأ حياته مناضلا في شبيبة البيطار (حركة شباب الليكود في فرنسا)، وهو صهيوني متطرف ويطرح مواقف عنصرية ضد العرب، كذلك دعي برنار كوشنر من أجل سمعة الكورييدور الإنساني.

من المأساوي أن يصبح عند البعض الاستنجد برموز اللوبي الصهيوني قضية عادية في واشنطن بالأمس ثم في باريس مؤخرا. بل وصل الأمر برجل أعمال سوري شارك بتمويل اجتماع منتدى «قواعد اللعبة» لصاحبه برنار هنري ليفي إلى القول: «ما الفرق بين الجلوس مع غولدفار وعزمي بشارة، كلاهما عضو سابق في الكنيست». الأخ رياض الشقفة المراقب العام لحركة الأخوان المسلمين قال لي بالهاتف عندما سألته عن حضور مندوب من الحركة الاجتماع: «أخبروني أن هناك اجتماعا مع مفكرين فرنسيين بينهم واحد يهودي».

هذا الانحدار عند البعض باسم الثورة السورية، بل حتى بحق تنظيمه السياسي، وعلى حساب المدافعين عن الكرامة والحرية لم يعد بالإمكان السكوت عنه، وصار من الضروري، والنضال على أشده لنجاح الإنتفاضة، من أن نعود لمناقشة مسألة مركزية تتعلق بمن نحن وما هي التخوم والحدود في التحالفات والمؤتمرات وهل باسم مناهضة الدكتاتورية يمكن الجلوس مع كل قادم أو كل من ينطبق عليه (عدو عدوك صديقك)؟

منذ ١٩٨٠، كنت أشعر بأن فكرة الفرز في النضال الديمقراطي ضرورية، وكان في الطرف الآخر من يتحدث في الجبهة الواسعة، واختلفنا كثيرا، خاصة في فترة تحالف البعض مع نظام صدام حسين، وبعدها عندما تواصل البعض مع اللوبي الصهيوني في واشنطن. وقد جاءت انتفاضة الكرامة لتحررنا من عقدة (من قلة الخيل وضعوا على بغالهم سروج)، كون الثورة العربية تنتج مئات آلاف الأحرار وتبعدنا عن حالة التصحر السياسي التي كنا نواجه فيها. لذا لم يعد بالإمكان إيجاد ذريعة أو مبرر، أخلاقي أو سياسي أو براغماتي، لمد اليد لمجرم ضد الإنسانية أو محتل إسرائيلي أو مرتكب جرائم اقتصادية. بل صار على العكس من ذلك، من الضروري التمايز بوضوح عن المرتزقة الجدد والسمارة الإقليمية وتجار البؤس؟

هناك بالتأكيد حالة انفصام نفسية وأخلاقية بين سياسيين مخضرمين يعيشون في المنفى والشباب داخل سورية، بل أيضا مع نظرائهم من الحركة السياسية التقليدية داخل البلاد والتي جددت شبابها في الثورة ومع الثوار في معايشة الحالة الثورية. في سورية يشعر الأحرار والثوار بأن المشروع التحرري لن يتوقف عند سقوط الدكتاتورية وغالبا ما نسمع عبارة تحرير القدس، أما

في الخارج فيلجأ البعض لتكتيكات واتصالات محدودة الأفق محدودة السقف، معيبة لأصحابها وعالة على الفعل الثوري السوري بأكمله.

لذا قلنا ونكرر، الغاية لا تبرر الوساطة، والثورة التي قدمت أكثر من ألف وخمسمئة شهيد وعشرة آلاف جريح وأكثر من تسعة آلاف معتقل ليست بحاجة لسوق النخاسة الصهيونية في الغرب، لأنها موضوعياً في صراع وجودي مع الصهيونية، التي ترفض سورية ديمقراطية قوية. وتبحث عن تمزيق أوصال البلد لتبقى الدولة العبرية مركز القوة العسكري والعلمي والاقتصادي في المنطقة.

لا يمكن فصل مشروع الحرية والكرامة عن مشروع التحرر الوطني ومواجهة الإسرائيلي. كما أن سورية بدون مواطن كريم ومواطنة كاملة الحقوق، بلد مصاب بنقص المناعة الوطنية بالضرورة لأن سلاح المقاومة الأهم والأعلى هو الإنسان. من هنا اعتبرنا دائماً الخروج من الدكتاتورية إلى دولة مدنية ديمقراطية الشرط الواجب الوجود لتحرير الأرض العربية.

يوماً بعد يوم، نجد الفصام بين الداخل والخارج السوري يتسع، وكلما خرجت شطحة على نمط «أخرجوا من بيوتكم لتركيا» من أجل منطقة عازلة تنطلق منها أفواج الضباط الأحرار، تورطنا في قضية جديدة أبعدتنا عن الاستقطاب الشعبي الواسع الكفيل بكفكة السلطة وفتح الباب للتغيير الديمقراطي السلمي. لقد رأينا وسمعنا التحريض على اللجوء والنزوح على الفضائيات، وكيف أن الحرائر تغتصب بالعشرات، والرجال يقتلون بالمئات، حتى أن أحد الأفلام تحدثت عن سبعمئة شهيد في الرستن وأقل منها بقليل في جسر الشغور. لجأ قرابة خمسة عشر ألفاً إلى الأراضي التركية، ونسيهم السياسيون، فصاروا يتظاهرون بنفس الشعارات التي يتظاهر بها أهالي حماة من داخل مدينتهم، ثم لم يجدوا سوى الإضراب عن الطعام للخروج من وضعهم الصعب. ووقع العبء علينا كمنظمات حقوقية وإنسانية لإخراجهم من مأساة جديدة.

لقد باشرنا منذ اليوم الأول الطلب بوقف مأساة النزوح وطلبنا التواصل مع أبناء سورية في الأراضي التركية. رفضت السلطات التركية دخولنا المعسكرات، ورفضت أن تكون هناك جمعيات غير تركية لمساعدتهم، ورفضت وجود الإعلام ورفضت اقتراحنا بتحويل ما أسمته «الضيوف» إلى قراءة

قانونية فعلية. أي فرز اللاجئيين على أساس القانون الدولي: بين فصيل أول يوجد خطر على أمنه وحياته في حال الرجوع وبالتالي منحه حق اللجوء وحق التواصل مع المنظمات الإنسانية والحقوقية وحق الحركة ضمن مصلحة البلد المستقبل. وفصيل ثان خرج بالتهويز والتجيش ولا ناقة له ولا جمل ومن المفترض تأمين عودة مباشرة له تضمن السلامة والكرامة. أي أننا حاولنا أن نناقش القضية مع السلطات المعنية وفق الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئيين اعتمدها يوم ٢٨ تموز/ يوليو ١٩٥١ والتي صدقت عليها تركيا منذ ستين عاما. لكن حتى اللحظة يرفض استقبال وفد المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية لتقييم وتقدير الاحتياجات وسبق ورفض طلب اللجنة العربية لحقوق الإنسان للتحقيق في أوضاع اللاجئيين، وتعامل السلطات التركية مع الموضوع باعتبارها الطرف الوحيد صاحب القرار في كل شاردة وواردة.

منذ خرجت فرضية الكوريديور الإنساني قبل عشرين عاما، قلت بأنها وسيلة سياسية انتقائية لتوظيف العمل الإنساني، وقد أثبت الوضع في العراق في ظل الإحتلال ثم وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة والعدوان على غزة ذلك بشكل جلي. لكن يبدو أن بعض «الأذكياء» ظنوا أن بالإمكان هذه المرة أن يدخل حلف شمال الأطلسي لنجدة عشرة آلاف نازح سوري في الأراضي التركية، وأن عليهم مد جسور تطمئن الإسرائيلي إلى أن القادم السوري ضد إيران وحزب الله وحماس ويكفل في اجتماع كسهرة سينما السان جرمان الشهيرة، ألا تلفظ كلمة الجولان أو فلسطين. وبدون أية مبالغة، أظن بأن هذه الهدية للسلطات السورية، لم تحلم بها ولم تعتقد بإمكانيات وقوعها حتى بمعجزة.

خلال نصف قرن، فشلت الأوساط الصهيونية في اختراق المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية، اليوم والشعب السوري ينعتق من الدكتاتورية بثواره وأحراره، تصبح أية مهادنة أو ارتهان لهذا اللوبي خطأ أحمر غير مسموح به، ومن المطلوب عزله عن الجسم الصحي الطبيعي للنضال من أجل سيادة الوطن وكرامة المواطن.

القدس العربي ٦/٧/٢٠١١

الدولة والثورة في سورية

تدخل انتفاضة الكرامة أواخر الشهر الرابع وتستعد لتحدي شهر رمضان المبارك. وبقدر ما يحمل هذا الشهر من شحنات رمزية لكل السوريين على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم، بقدر ما صارت المشتركات الجامعة للمجتمع السوري شرطاً واجب الوجود لصيرورة الانتفاضة ثورة، أي القدرة على النقلة من عملية التغيير في الإنسان إلى تغيير المؤسسات.

لا شك بأن التواجد خارج البلد قد حرم المرء من عيش لحظات تاريخية خاصة، لكن وسائل التواصل سمحت لنا بالتفاعل والتداخل بشكل كبير بحيث لم تكن النقاشات والمشادات وحسب بين المهاجرين والمهجرين، وإنما كانت بين الداخل والخارج وبشكل شبه يومي. الأمر الذي سمح بمتابعة دقيقة وأمينية، رغم البعد الجغرافي، وحوارات خصبة وغنية رغم اكتشاف الناس بعضها البعض.

في مئة يوم، تمكن الأحرار من انتزاع هيبة السلطة، أي تعطيل الأخطبوط الأمني «الكلي القدرة»، ونجحوا في إصدار شهادة وفاة للشرعية التي وقفت عليها مؤسسات الحكم، بحيث يمكن القول إن التسلط «الوطني» والفساد «الوطني» والتنكيل «الوطني» قد سقطت جميعها أمام شرعية الشعب الجامعة لسيادة الدولة وكرامة المواطن، وقد سقطت كل عمليات الإبعاد القسري للإنسان عن الشأن العام خلال عقود زمنية بأسابيع. وصرنا نتمثل المستقبل في قطيعة كاملة مع منظومة الفساد والقهر المخبراتي. بهذا المعنى ماتت الدكتاتورية، أي توقفت قدرتها على خلق جماعات واسعة تخاف من التغيير وتؤثر الصمت على التعبير.

ولعل أهم دروس الأسابيع الماضية هو أن الحل الأمني العسكري قد أصيب بحالة موت سريري بفضل المقاومة المدنية السلمية التي حولت الرصاصة التي تطلق على المواطن الأعزل إلى جريمة ضد الإنسانية، وأن العنصر الأساس في الحراك الاجتماعي المدني هو المجتمع السوري نفسه، الذي يبتكر

ويقيم ويصوب ويختار، دون تدخل أو دعم من أحد، وأن الأطروحات المذهبية والطائفية ما زالت مهمشة رغم كل عمليات التوظيف لشحطات تصدر من هنا وهناك.

لقد اخترقت انتفاضة الكرامة البنيات النفسية والذهنية للأشخاص ونقلت معسكر الخوف لصف القامع ونجحت في بعث الحياة في العلاقات المدنية والسياسية والاجتماعية.

إلا أن الضربات القاسية التي تلقاها الحراك المدني من أجهزة الأمن والقوات الخاصة ترك العديد من المناطق، بل خلق حالات شحن ومواجهات عززت رهاب التغيير في صفوف الكثير من أبناء الأقليات الدينية، وطلعت علينا دعوات، مع أو بدون فتاوى، تتحدث عن الدفاع المشروع عن النفس بكل الوسائل بما في ذلك العنف (والأصح تسمية هذا الرأي بالدفاع غير المتكافئ عن النفس بوسائل المؤسسة الأقوى لتنظيم العنف في المجتمع)، في حين عوضت جماعات أخرى عن رفضها العنف ومعاناتها منه بعنف لفظي في الشعارات والكلمات.

ويمكن القول في جمعة طالبت برحيل الأسد، تصدرتها حماة النوايع بكل المعاني والرموز، إن حراك مدينة دمشق ليس في المستوى المناسب مع أهمية العاصمة، وما زالت أكبر المدن السورية (حلب)، محدودة الحراك والتشارك. وثمة حالة انقطاع قسري بين التظاهر وعملية إنضاج الوعي السياسي المواكب له، خلقت له الأجهزة الأمنية التي مارست سياسة الأرض المحروقة بحق كل محاولات الاعتصام التي تسمح بالتفاعل الشعبي والحوار في معمعان الحركة المدنية، كما شاهدنا ذلك في محافظتي درعا وحمص. الأمر الذي جعل الشعارات تنفصل عن وعيها السياسي بحيث تحولت فيه أحيانا عديدة إلى مطالب «عقائدية»، أي مغلقة وثابتة تبتعد عن الدينامية النضالية وتفاعلات الحياة وابتكار الردود الأفضل على التحديات الأصعب وتخفف من الجاذبية الضرورية لانضمام قطاعات أوسع من المجتمع.

وبالطبع، لم يكن للفضائيات أو العالم الافتراضي أن تسهل مهمة الناس، خاصة عندما تدخل الفضائيات معركة الكم على حساب النوع، وتصبح في أحيان عدة طرفا أكثر منها مؤرخا للحظة. أو يصبح المرجع شهودا قلبلي الخبرة في الرصد الموضوعي والمتابعة السياسية والتحليل. الأمر الذي يخلط

بين الواقع النضالي والصورة التي يعرض بها بحيث ننتقل من الثورة إلى المجتمع المشهدي دون رؤية الفواصل والحدود بينهما.

لم تنجح السلطة في تعبئة موازية لتلك التي سبقت الخطاب الأول للدكتور بشار الأسد بعد ذلك اليوم، في حين استطاعت الحركة الشبابية من كسر طوق المحافظة (درعا) إلى عموم الوطن. وتبقى المشكلة في أن هذا النصر قد سار بمعدلات بيانية سريعة ثم عاد إلى وتيرة أقل وتفاعل أكثر حذرا.

ولا شك بأن ضبابية الصورة التي قدمتها معارضة «أنطاليا» باعتمادها التجميع الكمي، وتأخر المعارضة الديمقراطية داخل سوريا، وتراكم أخطاء داخل وخارج البلاد حمل وزرها الأحرار دون أن يكونوا طرفا بها، والتجيش اللفظي لعدد من المسؤولين الغربيين الذي أعطى انطبعا بأن حلف الناتو يعد العدة لسيناريو ليبي مكرر، الأمر الذي أربع قطاعات واسعة من الناس من فكرة سيناريو التدخل العسكري الخارجي.

لقد أعطى التعقيم الإعلامي للإشاعة والتضخيم وعدم القدرة على التحقق قوة حضور كبيرة، وكان لهذه العوامل مجتمعة الإسهام في فرملة روح المشاركة عند رجال الأعمال وميسوري الحال وحزب (الله يسترنا من المجهول) الذين آثروا سلامة الأمر الواقع على مرارته خوفا من التغيير الثوري واحتمالاته.

ولعل من أهم عوامل التردد المجتمعي في أوساط غير قليلة من الطبقات الوسطى، خاصة منها الكوادر غير المسيسة، إدراك هذه الفئات لواقعة اختطاف الدولة من قبل السلطة وغياب مفهوم النظام بالمعنى السياسي العميق للكلمة.

فإن كان بالإمكان تحقيق انتقال غير عنيف في مصر بالرغم من سقوط رأس النظام، فذلك لوجود مؤسسات دولة لم تتمكن الحقب المختلفة منذ حركة الضباط الأحرار إلى ثورة ٢٥ يناير من تأميمها أو مصادرتها بشكل كامل. الأمر الذي يسمح لأجهزة الدولة غير الحزبية بإدارة الأمور في الفترة الانتقالية التي تحتاجها الثورة ويتطلبها التغيير، في حين أن ضرب قمة السلطة في سوريا ومواجهة المؤسسة العسكرية يعنيان تفتتا غير محدود وغير مضمون العواقب على مستقبل الدولة المصادرة نفسها. كون هذه الدولة رهينة السلطة بكل معاني الكلمة.

وليس من الغريب أن يخوض معنا حتى اليوم، عدد من المثقفين المستقلين أو المعتقلين السابقين حول دور المؤسسة العسكرية كضمانة أخيرة للوحدة الوطنية ووحدة الأراضي السورية، أو أن نسمع جملا على نمط «ثلاث سنين دكتاتورية ولا عشر سنين حرب أهلية».. لعدم قدرة البنيات الإدارية والبيروقراطية الهشة والمؤدلجة على ضمان استمرار مؤسسات الدولة.

من هنا نشاطر التحليل كل من يعتبر توريط المؤسسة العسكرية في الأحداث المسلك الأكثر خطورة وإجراما من مسالك السلطة الأمنية فيما حدث، لأنها وضعت المجتمع في مواجهة مفتوحة مع الجيش ووضعت الشعب أمام خيارات تدميرية لا تستثنى الفوضى والحرب الأهلية من سيناريواتها. الأمر الذي يتضمن تفتت المؤسسة الوحيدة التي تضمن وحدة البلاد بعد نصف قرن من الدكتاتورية.

إن تحديات الأحرار في سوريا لا تتوقف عند المواجهة القمعية الشرسة، بل تتعدى ذلك لكل مخاطر الوجود والوجدان الوطني. وإن كان مفهوم المسؤولية تجاه سوريا قد أصبح عند المسكين بزمام الأمور متداخلا مع وجودهم في السلطة، فإن أغلبية الشعب السوري ما زالت تعتبر قوة الدولة الديمقراطية من مقومات الثورة نفسها، وسيادة سوريا الغد في الارتباط العضوي بين مفهوم الوطن والمواطن. بحيث لم تغب فكرة البناء الجديد مع كل من لم يرتكب جرما من السلطة القديمة في رفض لفكرة الاستقصاء والاستئصال التي زرعتها الدكتاتورية ويرفض الأحرار إعادة نسخها ومسحها في نموذج الغد.

لقد خاضت الأجهزة الأمنية معركتها الأخيرة على حساب اللحمة المجتمعية والوحدة الوطنية، الأمر الذي يتطلب من الثوار حكمة عالية وقدرة على استقراء أوراق عمل تجمع بين الروح الثورية والتغيير من جهة، والعقلانية الهادئة من جهة أخرى.

ولا شك بأن استعراض نقاط الضعف والقوة، وتحويل كل منزل ومضافة إلى ملقى حوار بين السوريين، واعتبار كل تجمع مدني أو ثقافي مرخص به بمجرد ممارسة حق التجمع والتنظم الجمعياتي، أي بعلم وخبر.. ففي أجواء حوارات سياسية ومدنية تعم البلاد، تتوفر الظروف الصحية للبحث عن مواضع التقاطع بين المطالبين بالإصلاح من فوق والثائرين من أجل

التغيير في الشارع.

ولا يمكن أن تتحقق عمليات فرز حقيقي على أساس برنامج يتم الانتساب إليه وخارطة طريق يتم رسمها دون توفر الشروط الطبيعية للحوار المجتمعي الواسع بعيداً عن الحل الأمني والاعتقال الاعتباطي وقمع المتظاهرين. رغم كل الظروف القاسية للتجمع والتفاعل بين السوريين، يمكن القول اليوم إن الرد الأكثر قرباً من مطالب الحركة الاجتماعية المدنية على عرض الحوار الذي تقدمه السلطات السورية، يكمن في الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني عام للحوار يضم الشباب وممثلي كافة القوى السياسية والهيئات والشخصيات العامة ذات الصلة في المجتمع، يهدف إلى الاتفاق على البرنامج والآليات المناسبة للانتقال بالبلاد إلى نظام ديمقراطي مدني تتحدد ملامحه الرئيسية في:

١. دستور يرسي عقداً اجتماعياً جديداً يتبنى الدولة المدنية شكلاً للحكم وحقوق المواطنة المتساوية لكل السوريين بصرف النظر عن المعتقد والعرق والإثنية والجنس، ويكفل التعددية السياسية وإلغاء المادة الثامنة من الدستور الحالي، وينظم التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، ويرشد مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية ويحدد عدد الدورات الرئاسية، ويضمن استقلال القضاء والفصل بين السلطات الثلاث.

٢. تنظيم الحياة السياسية عبر قانون ديمقراطي للأحزاب، وتنظيم الإعلام والانتخابات البرلمانية وفق قوانين توفر الحرية والشفافية والعدالة والفرص المتساوية.

٣. الإلغاء الفعلي لكل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، بوقف العمل بجميع القوانين ذات العلاقة بالأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وإلغاء جميع القوانين والمراسيم التي تبرر للأجهزة الأمنية ممارسة التعذيب والقتل، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً أو طوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاعتقال والاضطهاد السياسي.

٤. ضمان حرية الأفراد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها، والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية، خاصة الأكراد والآثوريين، وإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة وأمن سوريا أرضاً وشعباً، بما يضمن المساواة التامة للمواطنين السوريين الأكراد

مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الاجتماعية والقانونية، وهو الأمر الذي لا يتعارض البتة مع كون سوريا جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية يرتبط واقعها ومستقبلها ارتباطاً مصيرياً بها وبقضاياها.

٥. تحرير المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات المهنية من وصاية السلطة والهيمنة الحزبية والأمنية، وتوفير شروط العمل الحر والمستقل لها كمنظمات لمجتمع مدني جدير بالتسمية ينظم نشاطاتها قانون عصري للجمعيات.

٦. تشكيل هيئة وطنية للمصالحة والإنصاف ورد المظالم من أجل الكشف عن المفقودين السوريين وضمان الحقوق الأساسية الخاصة بالتعويض وإعادة التأهيل لضحايا التسلط والعنف السياسيين.

٧. مباشرة إجراءات عودة المال العام المسروق لخزينة الدولة، وإعطاء اهتمام خاص للأحياء الفقيرة والجماعات المهمشة والعاطلة والمستضعفة وصغار صغار الكسبة، والسعي لتأمين حد أدنى للعيش لكل الفئات المظلومة لا يوجد اليوم في سوريا دولة علمانية أو وطنية، يوجد سلطة وحسب، وستكون مهمة بناء الدولة من أصعب ما ينتظر قوى التغيير الديمقراطي في سوريا. والدولة المدنية برأينا، هي الوحيدة القادرة على استقطاب قوى التغيير والإصلاح بكل ألوانها وتعبيراتها وأجيالها.

والدولة المدنية كما اتفقنا قبل ١٦ عاماً، وكنا مجموعة من المثقفين الإسلاميين والديمقراطيين، هي وضع الفضاء السياسي خارج القداسة. أي اعتبار أي برنامج سياسي أو مطلب للمجتمع قضية بشرية مختلفة المراجع. الإسلامي يعتبرها من جوهر التزامه الديني والناصري يعتبرها ابنة حركة التحرر في مرحلتها الجديدة الديمقراطية والاجتماعية، والشيعوي يسميها مشاركة الشعب في ممارسة السلطة وصناعة حاضره ومستقبله... إلخ والليبرالي يسميها الوسيلة الأمثل لحماية الحقوق المدنية.

المفكرون الإسلاميون المعاصرون يجاهدون فكراً منذ أكثر من قرن ضد العصبية العشائرية والنزعات الطائفية وروح الثأر والعنف المجاني وهي قيم مدنية أساسية. والعلمانيون الديمقراطيون يطالبون بدولة قانون وضمان حرية التجمع والتنظيم والتعبير وضمان حقوق الأشخاص بغض النظر عن

جنسهم أو لونهم أو انتمائهم.

لقد كرم الإسلام الإنسان دون تحديد وأسس القرآن الكريم لدولة العقد الاجتماعي عندما جعل من أهم صفات المؤمن احترام العهد والأمانة (البقرة ١٧٧، والمؤمنون ٨، والمعارج ٣٢). الديانات السماوية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان أسست للمحاسبة في الفساد وفي الجرائم الجسيمة. وكما يذكرنا إلياس مرقص، حين تسقط الذمة (العهد، الدين، القانون، الضمير) يسقط كل شيء، لذا يتابع بالقول: ليكن شعارنا الذمة العامة، الجميع للجميع، الكل للكل، الجميع لكل فرد، حق الناس.. دولة حقوق أساس، شرط الدولة الديمقراطية.

الدولة المدنية التي نطالب بها لخلاص سوريا من الدكتاتورية هي الانتقال من النموذج الفتوي الطارد لأغلبية مكونات النسيج المجتمعي، إلى جعل أية أغلبية عديدة أو سياسية قوة جاذبة لباقي مكونات المجتمع. وليست هذه الصفة حالة مثالية بل حالة طبيعية متحققة الوجود في الدول التي تضمن أوليات الحقوق السياسية والمدنية كما هي مقرة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

٢٠١١-٠٧-٠٩ عن الجزيرة نت

الثورة أم الحرب في بلاد الشام

كلما اشتدت وطأة الضربة الأمنية العسكرية على الحركة المدنية الاجتماعية السلمية في سورية يعود السؤال عن المواجهة العسكرية بين القامع والمقموع إلى السطح.

سألت العديد من الشباب في مدينة القصرين التونسية: لماذا دافعتم عن سلمية الثورة، أجب أكبرهم عمرا: «ماذا جنت الجزائر من القتال، وهل لدينا من الإمكانيات ما يسمح بتحطيم الثروتين: الإنسانية والطبيعية؟» وأجاب أصغرهم: «حرب العراق والحرب على الإرهاب جعلتنا نكره كل حرب، لا نريد الموت حبا بالموت، لا نريد القتل مهما كانت الغاية من القتل، لا يوجد قتل، لا يوجد جريمة قتل».

الشباب الذين صرخوا «سلمية» في درعا جنوبي سورية رفضوا أية صيغة عنيفة بما في ذلك عنف الكلمات. الذين كتبوا على جدران الجامع العمري «لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك»، الذين قالوا في داريا «سلمية سلمية لو قتلوا كل يوم مية»، الذين هتفوا في دوما «إن لجأت للسلاح فلديهم الكثير منه» وحملوا يافطة في حمص عليها «المستبد يقتل والحر يصنع الحياة»، هؤلاء هم من وضع الأسس الصلبة لانتفاضة الكرامة، الأسس الراقضة للعنف والطائفية والتدخل الأجنبي، الأسس التي تعتبر البناء المدني الديمقراطي الأمل الوحيد للقضاء على الدكتاتورية.

مثلت الدكتاتورية السلطة السوداء بكل المعاني، لإنتاجها الواسع للإنسداد والاستعصاء الذهني في حياة المجتمعات باعتبارها مادة إلغاء للمبادرة والحوار والتشارك والتفاعل والتضامن والتعارف في حياة الجماعة. وقد تضخمت أضرارها منذ أضيف إلى مبرراتها القديمة كالحرب والكوارث والأزمات، سلاح الدفاع عن إيديولوجية محددة. لم تعد الدكتاتورية مذاك شكلا صفيقا لممارسة العنف، فقد ألبست الشعارات الممارسات الدكتاتورية ثوبا مزخرشا يضع على ظهر كل ضحية للتعذيب أو القتل أو التنكيل بطاقة

كتب عليها: خائن، كافر، مرتد، عميل، متآمر.. ورغم كل أجهزة الدعاية الضرورية لاستمرارها، لا يمكن للدكتاتورية الاستمرار طويلا إلا بمنطق الظروف الاستثنائية والحرب.

لم يكن من الغريب أن يكون أول محركي آلة الحرب في وجه الحركة الثورية العربية معمر القذافي، فقد جمع من بين أقرانه بين كل صفات الدكتاتور المعاصر، القائد، الزعيم المفكر والمنظر لبلده والإنسانية. وقد كان لحالة الإغتيال المدني والفقر السياسي الهائل التي خلقها ما جعل الإنزياح نحو الحرب قدرا سريع التحقق في ظروف الدفاع عن البقاء لمن ثار على سلطته. أما في اليمن، فرغم حرب صعدة، ووجود السلاح في كل منزل، وتوجه تنظيم القاعدة من كامل أصقاع الجزيرة العربية لجنوبها، إلا أن التيار الأقوى في الحراك اليمني ما زال يعتقد بفضائل التحول السلمي ويخشى مخاطر انزلاقات الحرب. في سورية، رغم إلغاء معظم أشكال الوساطة السلمية بين السلطة التسلطية والمجتمع في الأربعين عاما الأخيرة، فشلت السلطة التسلطية الأمنية في بناء حاضنة اجتماعية للعنف تسمح برد فعل تلقائي على اعتداءاتها المتوحشة على المواطنين. ولعل ما يحدث في سورية اليوم يشكل الإختبار الأكبر للحركة الثورية العربية برمتها: هل بالإمكان تحجيم قانون نيوتن القائل بأن لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومعاكس له في الإتجاه عبر النضال الواعي الناضج القادر على هزيمة قرار السلطة الأمنية بجعل الحرب استراتيجية المواجهة لها مع الحركة المدنية للتغيير في سورية؟

منذ دخول القوات الخاصة إلى درعا بعد شهر ونيف من انتفاضة الكرامة اتضح للقاصي والداني أن سياسة السلطة في مواجهة المجتمع تقوم على فكرة الحرب التقليدية و/أو الأهلية. لذا فهي تعتمد منطق الحرب وأساليبها: الكذب، الخداع، شل قدرات العدو، قتل كوادره الواعية أو اعتقالها، شيطنته، تزوير الأحداث والصور، إثارة العصبية العضوية والنزعات الغرائزية عند المتقاتلين، حرمان المواطن من الطمأنينة بربط أمنه بأمن السلطة التي ثار عليها..

ومن أهم وسائل الحرب، القدرة على جر الطرف الآخر لمنطق الحرب، بحيث يتسرب خطاب الخداع والكذب والمبالغة وثنائية الخير والشر إلى خطاب

الثوار أو الإعلام الذي يعبر عن طموحاتهم. ويسود في الفضاء الإعلامي كل ما يعطي الأفضلية للتمثيل على الواقع والنسخة على الأصل والظاهر على الكائن.. هنا يسقط المقيوم وإعلامه في فخ القامع، وتنتهي مهمة المعرفة الإعلامية وينغمس الجميع في عملية خداع عامة تسمح باستمرار التسلط مع تغيير تماثيله وأصنامهم.

من نافل القول أن كل من يؤثر الحرب على الثورة والدعاية على التأمل والتعبئة على استعادة الوعي، يشارك بإدراك أو بدون إدراك، في استمرار الدكتاتورية. فالدكتاتورية ليست بن علي أو مبارك أو القذافي أو الأسد أو الصالح إلخ، الدكتاتورية منظومة تفرز ممثلها وتضغط من أجل جعل خياراتها خيارات شعبية بالرضا أو بالإكراه. كل الانقلابات العسكرية تبدأ بإعلان حالة الطوارئ في البلاغ الأول لأنها منطقتها يقوم على إلغاء الشرعية الشعبية، وكل تغييرات القشرة تحرص على أن يعاد إنتاج النظام القديم بأقل الخسائر لكل من يستفيد من المنظومة السائدة.

هل تحتمل الأوضاع العربية ثورة ديمقراطية مدنية ناجحة؟ وهل لهذه الثورة حلفاء وأنصار؟

الثورات كالأرواح في الحديث الشريف جند مجندة، ما توافق منها أتلّف وما تنافر منها اختلف.. من هنا تقتنّب الشعوب من تجارب الشعوب وتفتني بها.. الثورة تعثر على بصماتها عند من خاض الصراع نفسه من أجل الحرية، ولا يمكن ولا يجوز لثوارها اختزال تجربة أو بلد بموقف حكاهم. توقفت كثيرا عند مدى استيعاب بعض مبادرات العالم الافتراضي كتلك المتعلقة بنداات المقاطعة من شباب سوريين لدول مثل جنوب إفريقيا والهند والبرازيل وفنزويلا.. كيف يمكن أن نتحدث عن استيعاب عندهم معنى الثورة؟ هل يمكن القول أن حكومات مغرقة في الظلم لشعوب أخرى يمكن أن تكون قدوة للتحرر في سورية مثلا؟ عندما تختزل العلاقة بالدول ووسائل الإعلام والأشخاص بموقف أو بتصريح، هل يمكن الرد بالقول «الشباب دائما على حق» و«كن ضد السلطة وقل ما تريد»؟

عندما يتم تجييش جماعات غير قليلة في حرب مذهبية لا ناقة للشعب السوري فيها ولا جمل، عندما يراد لثورة شعبية أن تقوم بحرب بالوكالة على هذا القطب الإقليمي أو ذاك، ألسنا بصدد الإنزلاق من الثورة لمنطق الحرب

الذي تريد السلطة الأمنية أن نسقط به؟

عندما تتوقف عملية إنتاج التصورات السياسية لحقبة الانتقال وتصبح عملية العنف اللفظي عملة رائجة في الشارع وتبدأ عملية هضم التسليح بفوج الضباط الأحرار حيناً والدفاع الذاتي عن النفس أحياناً أخرى هل يمكن المحافظة على الطابع السلمي المدني للثورة أم أن الأمور قد تفلت من عقالها؟ هذه أمثلة بسيطة لما يمكن تسميته سقوط الضحية في منطلق جلادها، ومساهمتها بالتالي في إطالة عمره، كونها تتوقف عن دورها الطبيعي كقوة جاذبة للأغلبية الأهم في المجتمع، أغلبية أهل المواطنة.

في الحرب يكون كلا الطرفين على حق، فالحرب في المنظار الذاتي دائماً مقدسة والآخر لا يمكن إلا أن ينتسب للمدنس. الحرب تقضي على محاولات الثورة تمزيق الأخلاق الاستبدادية والسلوكيات المنقوعة بالفساد وخطاب الأمانة والشفافية والصدق، الحرب هي الوسيلة الأفضل لحصر التغيير في القشرة، وهي العدو الأكبر للثورة، كمشروع مواجهة مباشرة مع قوى التكيف وقوة الرياء والإنسان المزيّف والموظف في خدمة سلطة قمع القدرات والمبادرات.. لا يمكن لاغتيال الثورة في منطلق الحرب أن يتم دون تظافر كل قوى الإرتداد، أي الهزيمة المؤقتة للثورة لحساب الخطاب الدعائي الذي يصبو إلى إرجاع القليل من الحياة لأساطير تلفظ آخر أنفاسها.

في الحرب تلاحق الدكتاتورية أكثر العقول ذكاء والنفوس إباء لكي تبعدها عن الجموع الثائرة كي لا تكون نبراسها الدينامي والكارزمي. الحرب لا تتعدى بمنطقها زراعة الضجل، في حين تقوم الثورة بزراعة النخل. الحرب قد تكون خاطفة أما الثورة فالزمن فيها مادة إنضاج وعطاء وخصب وروح المتابعة مدرسة متكاملة لمجتمع جديد.

رغم الإفتراق الجوهرى بين الحرب والثورة، تبقى التخوم في عدة أوضاع واهية على أرض الواقع. ويمكن القول أن البروباغندا تشكل المصعد، العتلة التي تعمل على انزياح حالة البشر المطالبة بالحرية إلى تجبيش فارغ وأرعن يُختزل في الغيظ والحقد الدفين العميق والنوازغ الغريزية.. هذا التوجه يقتل إبداعات الثورة في أتون إيديولوجيات ظلامية مسبقة الصنع تعطي الطمأنينة لكل ما يتعلق بالموت، وتقتل الإكتشاف والقدرة على الرد الإبداعي على الأوضاع في سيرورة خطيرة اسمها التسيير العقائدي الآلي.

لا يوجد بين المرشحين المحتملين لدفع ضريبة الحرب المالية طرفا ديمقراطيا واحدا. كلهم ينتمون لمعسكر العالم القديم والقيم القديمة والنظم البالية في تسلطها وتخلفها.

كما أنه لم يكن في المجتمع السوري عشية انتفاضة الكرامة حاضنة للعنف، فقد بدأنا نسمع هكذا خطاب من حزب المستعجلين خارج البلاد، المتأثرين بالأنموذج الليبي، الذي لم يعد بعد ٢٥ ألف قتيل (٥٢ ألف قتيل و٣٣٠ جريح عشية مقتل القذافي) يشكل مصدر استلهام لأحد من المحيط إلى الخليج. لذا وكما نلاحظ في المتابعة المجهرية لكل من يتحدث في الرد العنيف على جريمة العنف السلطوية غياب وضوح الرؤية السياسية بل أية منطلقات استراتيجية لتغيير ديمقراطي، ولعلمهم يشكلون الطرف الأكثر استجابة لمشهد الضرورة الإعلامية القائم على التجبيش، تجبيش صار يسبق في أيامنا ليس فقط الخطاب المدني والسياسي بل أيضا الواقع ومتطلباته الفعلية. وليس من الغريب أن نسمع في منطوق العديد منهم استحضارا لعقلية الحقد والثأر والإنقاذ إن كانوا وراء الحدود أو داخلها، وهم بالأمثلة التي قدموها للقتل، على قتلها، لا يفترون كثيرا عن أخلاق الدكتاتورية التي أنجبتهم في رحم التسلط الذي ينتزع الأنسنة من أي صراع مسلح بين مكونات المجتمع الواحد.. ورغم أن احتمالات الحرب في صدر الثورة ما زالت لا تقل عن احتمالات انتصار الثورة على الحرب، لن يكون تاريخ نقاط الإتصال والإنفصال بين الحرب والثورة ممكنا، بسبب العنف المنهجي للدكتاتورية والنفاق الجماعي عند من يريد مناهضتها بوسائل غير سلمية.

ليس من الممكن أن يتعامل إنسان صاحب ضمير مع ما حدث في حماه ودير الزور وريف دمشق ومحافظة درعا ومحافظة حمص وادلب ومدن الساحل بدم بارد ورضوخ مستسلم لقدر لا يعفي منه حذر، لكن تراجيديا الثورة تكمن في دفع جيل لأثمان باهظة من أجل حرية وكرامة أجيال، وأن يحتفظ الثوار بقدر عال من المسؤولية ينصبهم موضوعيا لتشكيل صمام أمان المستقبل باعتبار أن الوطن يستعين بهم ولا يستعينون عليه.

لا يمكن الخروج من التصحر السياسي والفساد الاقتصادي والتحلل الاجتماعي والتراجع الثقالي دون هزة أرضية وجدانية تمس العقول والقلوب ولا تقبل بأقل من القطيعة مع الماضي أساسا لبناء الحاضر والمستقبل. الثورة

في وضع كهذا تنتمي لإنسانية النحن، هي فعل التجاوز للعلاقات العضوية والعصبية والترجمة اليومية لمواطنة الأشخاص وسيادة الدولة. لا يمكن لأي ثورة معاصرة أن تستحق اسمها عندما تلجأ إلى الإلغاء الضمني لأهم أركان مشاريع الحداثة المعاصرة غير المنجزة.

الثورة هي طموح إعادة بناء إنسان التنوير في الحقبة المعاشة، هي النهضة للأمة والنهوض للإنسان والبناء الأرقى للمؤسسات القادرة على ترجمة علاقة متقدمة بين الشخص والمجتمع والدولة.

٢٠١١-٠٨-٠٩

حماية التماسك الاجتماعي أثناء الإنتفاضات وبعدها

أنهكت الدكتاتوريات العربية قدرة المجتمع المدني على القيام بدوره الطبيعي كصمام أمان بين السلطة والمجتمع وبين مكونات المجتمع فيما بينها. وفتحت المجال للتعبيرات العضوية قبل المدنية (عشائرية وقبلية وطائفية ومذهبية..). للنمو بشكل سرطاني في مجتمع ولجته منذ أكثر من قرن منظومة اجتماعية اقتصادية رأسمالية، أي منظومة تفتح المجال للإنتقال من الفرد المرتبط بالجماعة باعتبارها وسيلة حماية وهوية وانتماء إلى الشخص الذي يتمتع بحقوق وواجبات. وفي حين تمكنت الرأسمالية المركزية من تطوير مفاهيم وتعبيرات مؤسسية متقدمة للمواطنة والدولة الديمقراطية المدنية والسيادة. كان للأنموذج التسلسلي العربي الفضل في تغييب الإنسان-المواطن وسرقة الدولة لحساب سلطة متنفذة مهيمنة ومصادرة لإمكانية التمثيل الشعبي التشريعي والقدرة على امتلاك قضاء مستقل نسبيا، حتى لا نتحدث في سلطة قضائية وفصل للسلطات!

اعتمدت الدكتاتوريات على تحجيف منابع الحياة المدنية بمحاصرتها التطوع ومنعها التبرع ومصادرتها للمشاركة في الدور والحياة العامة. بحيث صار المرور من القنوات الأمنية المسيطرة، الشرط الواجب الوجود في الفضاءات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

لا شك بأن الحركة الشعبية المدنية التي انطلقت من تونس لم يغب عنها منذ اليوم الأول عمق التحديات وضرورة القطيعة المنهجية من التسلسل المنتج للتفكك الاجتماعي بتعبيريه التقليدي (روابط التضامن العضوية) والحديث (وسائل الدفاع الذاتي النقابية والحقوقية، السياسية منها والمدنية). وتجلى ذلك بإعطاء الحراك طابعا مدنيا مواظنيا أولا، في رفض لأي صنم وأي رمز سياسي أو ديني، والتأكيد على السلمية كوسيلة للتغيير الديمقراطي بأقل

الخسائر. في مصر نجد هذا الإصرار واضحا أيضا وفي اليمن والبحرين وسورية والأيام الأولى للثورة الليبية. ولعل من المفيد التوقف عند انتفاضة الكرامة في سورية والمواجهة الأمنية العسكرية لها بشكل لم يعد السؤال مطروحا حول حماية التماسك الاجتماعي، بقدر ما صار هذا التماسك مادة توظيف من قبل السائد للحفاظ على النظام القديم.

لخص أحد الشباب من درعا صورة الوعي السياسي والمدني في الأيام الأولى للحراك الشعبي المدني بالقول: «عمي إحنا جينا من المواتير للثورة». انطلق الشبيبة لكسر حاجز الخوف قبل طرح أي برنامج أو تصور ولكنهم ومنذ اليوم الأول بهروا العالم وأجهزة الأمن بتداعيهم للتظاهر بوسائل حضارية راقية: يصرخون سلمية سلمية ويتحدثون في الحرية ويدينون رامي الحرامي والفساد. هذه المجموعات الجديدة غير المؤرشفة في سجلات المخابرات صارت على الفور في خطاب السلطة مؤامرة!!.. هؤلاء الذين كسروا هالة الدكتاتورية وحطموا صورة الأمن الكلي القدرة حطموا في الوقت نفسه فكرة درعا الروابط العشائرية و«ديرة الحسد» و«عين عالرزق وعين للمخابرات».. إلى غير ذلك من الصورة السلبية عن الذات التي راجت في ظل الدكتاتورية.

لن ابتعد عن الأسطورة التي يسجلها الشباب والشعب في ملحمة ثورية لم تعرفها سورية في تاريخها الحديث أو القديم، وضعت خيمتان في ساحة السرايا في درعا للإعتصام، الشباب ينظمون المرور، يحمون المجمع الحكومي خوفا من اعتداء عناصر الأمن عليه، أمام الجامع العمري عشرات الآلاف يحتفلون بالحرية، يافطة تقول «يا بوطي ويا حسون الشعب السوري ما بخون» وأخرى تقول «لا إخوان ولا سلفية بدنا دولة مدنية». كل إنسان ضروري، لكل دوره، عجينة وطنية وديمقراطية متكاملة متجانسة.. بلدات لم يسمع بها العالم مثل جاسم والحراك والمسيفرة وداعل والحارة ونوى.. أقامت مدارس الحوار الديمقراطي في اعتصاماتها وبشكل يومي. عرس للمواطنة ينير غدا مختلف يحتفل في أقل من أربعين يوما بانضمام ١٦ مدينة سورية لموكب الكرامة. ورغم القتل والقمع، انتقلت الإنتفاضة من محافظة درعا إلى سورية ولم يعد بالإمكان إطفاء نور الثورة.

في هذا المعمعان، بدأت السلطة حربا شعواء للدفاع عن الطحالب التي

أنتجتها في عقود أربعة.. الفزاعة الإسلامية والمذهبية انتصبت سلاحاً إيديولوجياً للدكتاتورية، الفوضى والحرب الأهلية صارت مادة الرهاب اليومي لكل من لم ينضم للحراك المدني. وإن فشلت في تحقيق ذلك في محافظة درعا فقد استطاعت زرع أسفين قاتل في مناطق الاحتكاك الطائفي مثل بانياس وطرطوس واللاذقية وأخيراً حمص. وكأن حرب السلطة المعززة للأحقاد الطائفية لا تكفي، بدأت العيون الخارجية تسعى لتحويل الصراع في سورية (بين الثوار والدكتاتورية) إلى صراع على سورية (يركز على طبيعة تحالفات السلطة الإقليمية وفرص توظيف الحراك الشعبي المدني لمصالح أطراف غير سورية وي طرح القضية المذهبية من منطلق الصداقات والعداوات للسلطة السورية).

كان الحراك المدني يقبر أخلاق الطغيان وينتج أخلاق الثورة.. السلطة تكذب والثوار يوثقون كل ما يقولون، السلطة تقتل والشباب يحمون الحق في الحياة والأمن في اعتصاماتهم.. السلطة تسعى للشحن الطائفي والناس يصرخون واحد واحد واحد والشعب السوري واحد.

شاركت عدة أطراف، علمانية وإسلامية ومستقلة، من الجاليات السورية في الخارج، في دعم الحركة الثورية المدنية. وقمنا، كل على طريقته، بإيصال وسائل كسر الحصار الإعلامي وخلق أدوات التواصل والحوار والنقاش شبه اليومي بين الداخل والخارج. وقد أطلقت في الأسبوع الثاني للثورة ما صار يعرف باللاءات الثلاث: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي. كاستراتيجية عمل سياسية أساسية لضمان وحدة الأراضي السورية ووحدة النضال والشعب ومن أجل تحويل انتفاضة الكرامة إلى قوة جاذبة للأغلبية السكانية بكل معنى الكلمة. وقد تحرك تيارنا من أجل خلق عمليات الاستقطاب الضرورية لتحويل الانتفاضة إلى ثورة: الريف-المدينة، الأقليات-الأغلبية الإسمية، العلمانيون-الإسلاميون، الشرعية التاريخية للأحزاب الديمقراطية-الشرعية الثورية للحركة الشبابية.

لكن الإبداع الشبابي كان أرقى في العديد من معالمه، فقد نظمت النساء مظاهرات يومية أثناء حصار درعا. وكان الشباب يسترشدون في العديد من القضايا الكبيرة بما يسمونه (الكبارية) أي أصحاب الخبرة من الوجهاء والشخصيات العامة. يشكلون اللجان وينظمون حياتهم في ظل الحصار

والحرمان من الماء والكهرباء والغذاء.. كتب لي أخي الشهيد وكان ملاحظاً وقتئذ: «التضامن بين المواطنين يفوق التصور، سمّها المعجزة أو أي اسم تعثر عليه. لقد رفعنا حالة الطوارئ من جانب واحد، نظمنا إمكانيات الصمود لأصعب أشكال الحصار، الناس تتبرع بكل ما لديها من أجل الصمود الجماعي، الآن يا أخي أدرك ما يعنيه الأدياء في حديثهم عن عطر الثورة الذي يصل لكل من يحبها.. ويستفيد منه الجميع.»

يمكن القول أن الأشهر الأولى شهدت تواسلاً بين الأجيال انتهى بمشاركة كل الفئات العمرية على اختلافها، ومشاركة نسائية واسعة واندماجاً مواطنياً طمس العلاقات العشائرية. وقد خلق هذا الوضع حالة هلع في صفوف سلطة متسلطة عاشت من التغيب الكامل لمواطنيها واغتيال كل شكل من أشكال المشاركة. وصار تأجيج العنف الأمني العسكري ليس فقط وسيلة قمع للحراك المدني الشعبي، وإنما أيضاً عملية قتل عن سابق إصرار وتصميم لأشكال التضامن والتماسك والتفاعل المدني في المجتمع السوري. وقد اعتمد رهان السلطة على قانون نيوتن القائل بأن لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القوة ومعاكس له في الإتجاه. لقد أرادت السلطات الأمنية في محاولتها للتطبيع مع الوسائل المتوحشة والخيارات الأسوأ التي لجأت إليها لتوليد ردود أفعال عنيفة متطرفة ومتطيفة تسمح لها بتبرير وتصعيد قمعها. وشجعت في وضح النهار كل أشكال رد الفعل الثأرية الشخصية واللفظية على حملاتها الهمجية بحق المتظاهرين العزل وأطلقت سراح أعداد كبيرة من المتطرفين المعتقلين قبل ١٨ آذار ٢٠١١ في قضايا تنظيمات جهادية وفي نفس الوقت اعتقلت أكثر من ثلاثة آلاف كادر متنور من عناصر الترشيد والتهدئة والتوجيه للحركة الشبابية والحراك الاجتماعي المدني. إلا أن التيار الأوسع حافظ حتى اللحظة، على قدرته على جعل النضال السلمي لإسقاط الدكتاتورية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية رغم كل مترتبات الزمن المدمى بالعنف السلطوي الأعمى.

لا يغيب عن المراقب أن أهم الوسائل لحماية التماسك الاجتماعي تتطلب التوقف عند أساسيات توفر الدفاع الذاتي السلمي عن النفس وعن المجتمع الأهلي الواسع وتشمل:

١- القدرة على حل الصراعات والخلافات بطريقة غير عنفية ورفض الوقوع في فخ الانتقال من الثورة إلى الحرب.

٢- القدرة على الضبط الديمقراطي للفسيفساء القومية والدينية والطائفية، أي التأسيس لوضع ثقافي-سياسي جديد يعتبر الاعتراف بالحقوق الأساسية للجماعات مكمل أساسي لتعريف المواطنة في الدولة المدنية. (عهد الكرامة والحقوق كأنموذج).

٣- ضمان السلام البارد في مرحلة الانتقال

لا يمكن القول بأن عملية إنضاج الوعي المجتمعي المدني تسير دون حذر وأفخاخ وأعداء. فرموز العالم القديم ليسوا فقط في معسكر السلطة التسلطية، والمعارضة السياسية التقليدية تحمل إرثا ثقيلًا بنيويا ووظيفيا يترك آثاره بوضوح على النضال اليوم داخل وخارج البلاد. وكما أن الثورة تتقدم، عناصر الثورة المضادة تتسلح أيضا. بل ويمكن القول أن هناك سباق علني وضمني بين إنضاج الوعي وتدني الوعي، بين تأكيد منطلقات الثورة ووضعها برمتها على بساط الرفض، أخيرا وهنا مريض الخطر، بين تعزيز روح التعاون المواطني وعودة الطحالب الطائفية والشوفينية بأسماء أخرى في الأوساط الأخطر تضررا وسحقا. ولا نستغرب في الشعارات دخول العنف اللفظي (مثل دمك مهذور، إعدام الرئيس..)، كردود فعل على الاستعمال الأعمى والمفرط للعنف الفيزيائي بحق الحراك الاجتماعي. وهناك شخصيات وقوى متطرفة تقوم بذلك عن سابق وعي وبشكل يشمل رموز ديمقراطية معارضة (أكثر من فتوى صدرت بحقي من سلفيين آخرها: اللهم اصلحه أو خلصنا منه). ولا شك بأن الإعلام الخليجي قد لعب دورا في الترويج لخطاب العناصر الأكثر محافظة والأكثر تطيفا في المعارضة السياسية السورية بحيث تغيب المرأة تماما وتستضاف الأقليات الدينية والقومية بجرعات هوميوباثية ولا ينال التيار المدني الديمقراطي حجما يتناسب مع قوته المجتمعية وحضوره في الميدان. وبعد أن كان الزمن عامل إنضاج سياسي أساس، ثمة مخاوف عند الشبيبة من أن يتحول إلى عنصر إحباط مدني يسمح بعودة شياطين الأمس بلباس الثورة ومخاطر التفتت المجتمعي الذي تحمله إيديولوجيات الطوارئ في ردها على عنف حالة الطوارئ السلطوية.

هل تسير الأمور نحو الأسوأ وكيف يمكن مواجهة عناصر تمزيق التماسك الاجتماعي؟ بكل أمانة لا يمكن حماية التماسك الاجتماعي في عمليات الهدم والبناء الإجبارية والمرافقة لكل حالة ثورية دون التمتع

بأعلى قدر من المسؤولية والصدق والشفافية في التعامل مع هذا النوع من العضلات. فالنفاق والشعبوية والبحث عن الإرضاء من أجل الإرضاء وتجنب نقد الأخطاء والمنزلقات كل هذا يسمح للإخطاء الممكن تداركها بالتحول إلى مشكلات مستعصية ومتأصلة يصعب معالجتها. فلا يمكن معالجة مرض دون تشخيص صحيح ودقيق، ولا يمكن الذهاب بعيدا في الفعل السياسي والمدني دون القدرة على نزع القداسة عن الشأن الدنيوي العام. فالمواطنة تتكامل مع الحقوق الأساسية للجماعات، وتكتمل سيادتها، أي كرامتها بوطن سيد. ولا يمكن بحال استنباط إجابات ثورية في ظل انتفاضة-ثورة دون الاستيعاب المسبق لكون الثورة تعبر عن نفسها بالنهضة الثقافية والتنمية البشرية والديمقراطية المدنية. أي أنها مضطرة للمواجهة مع البنيات والوظائف القديمة التي غذتها الدكتاتوريات ووظفتها الإيديولوجيات المحافظة. من هنا ضرورة امتلاك القدرة على الابتعاد عن الشارع من أجل مدّ شبابه بالبوصلة الضرورية للتمييز بين الثورة والثورة المضادة، بين التوظيف الخارجي والتغيير الداخلي، بين مصالح الدول التي تهدف لتحجيم التغيير الديمقراطي ومصالح الشعوب التي تريد أن يذهب إلى أبعد مدى. لن يرى المواطن السوري أو التونسي على الإعلام الخليجي من يتحدث عن ثورة من الماء إلى الماء لأن عروش الخليج تريدها للجمهوريات وتحرمها على شعوب الملكيات. لن يكون ثمة مجال للخوض في حقوق المواطنة ومدى تجسدها في النظام العربي؟ وسيخرج علينا أبناء الحركات البيروقراطية ورواد المال السياسي بأطروحة دعوا بramerكم وأراءكم جانبا، فليسقط النظام ونترك الأمر لصندوق الإقتراع؟ هذه الأطروحات هي التي تعطي العمر لأنظمة بالية بل ومتوحشة وتجعل قطاعات واسعة تستنكف عن المشاركة في الحراك المدني الاجتماعي. من هنا ضرورة وجود عقد اجتماعي سياسي أخلاقي يزرع الأسس لدولة غايتها الإنسان وقاعدتها المواطنة وصلابتها في فصل السلطات وابتكاراتها في التداول السلمي على السلطة.

مداخلة هيثم مناع في القاهرة ١٧/١٠/٢٠١١ في منتدى الحوار الشبابي:
الشابات والشبان في الإنتفاضات العربية: عناصر التغيير نحو الديمقراطية،
هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الإسكوا، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

الثورة السورية على مفترق طرق

في تسعة أشهر، أعطت السلطة في سورية أسوأ ما عندها، وقد وصلت لحالة توحش معمرة بالمعنى الأمني والعنفي، لم يكن في جعبتها القدرة على فهم ما يحدث وفق المعطيات الميدانية للحراك الثوري، وما فتئت تفتقر لقدرة التعامل مع الوقائع بإجابات سياسية ملموسة تستجيب للحد الأدنى من طموحات الحركة المدنية السلمية. تمسكت الآلة الإعلامية الرسمية بخطاب بئس وعدائي تغيب عنه فكرة المواطنة المشتركة في الوطن الواحد بين الثائر والقامع، بين الموالي للسلطة والمطالب بإسقاط النظام. وبذلك زرعت السلطة السورية إسفين العداوة المفتوح والمواجهة الشاملة، ليس فقط مع المجتمعين السياسي والمدني، وإنما أيضا مع المجتمع الأهلي الواسع، الحاضن الأول لانتفاضة-ثورة الكرامة. لم يسقط المجتمع الثائر على منظومتي الفساد والاستبداد في لعبة السلطة، كما أنه أثبت بأن الكائن الإنساني الواعي يتفوق على الكائن العضوي أو الطبيعي. فأصر على سلمية الثورة في أكثر المناطق الريفية تهميشا في البلاد. وأثبت مواطنو محافظة درعا، منطلق الثورة ومشعلها المستمر، بطلان قانون نيوتن (لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومعاكس له في الإتجاه) في الصراع الاجتماعي السياسي الواعي من أجل الديمقراطية. فتصدت شعارات الدولة المدنية التعددية الديمقراطية، والثورة السلمية، منذ اليوم الأول جدران المسجد العمري. وانفضحت رواية السلطات عن المؤامرة والتسلح على صحرة الوقائع في ساحات جاسم والمسيفرة والحراك والحارة ونوى وبصرى الحرير... كنا نعيش حلم الثورة واقعا في اعتصامات البلدات الصغيرة ودرعا البلدة والسرايا.. ودخلت الثورة السورية التاريخ المعاصر كحراك مدني سلمي ينطلق من الريف نحو المدن من أجل إعادة بناء المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية على أشلاء

دكتاتورية اختزلت علاقتها بالمجتمع بأجهزة القمع والردع. ولعل قرار دخول الجيش مدينة درعا قد أرخ لمسلك جديد ودور جديد للمؤسسة العسكرية قررت السلطة الأمنية اللجوء له مهما كانت نتائج ذلك على وحدة الجيش وعلاقة الجيش والشعب ووحدة البلاد. لكن هذا القرار الخطير، لم يكن له تأثيرات على الصعيد الوطني وتمكنت المدن الأخرى (حمه وحمص ودير الزور والقامشلي وريف دمشق بشكل أساسي) من الإستمرار في التجمهر الواسع بشكل أعطى الثورة بعدها الوطني وبدأت عملية تبلور البرنامج المدني الديمقراطي في حوارات مجتمعية شملت الشرائح الواسعة للشعب السوري. ولا شك، بأن قرار السلطات السورية المجرم بدخول الجيش حمه ودير الزور والبوكمال في يوم واحد (٢٠١١/٧/٣١) قد وضع حدا للحضور الواسع للمشاركة الشعبية والتعبئة العامة لكل القطاعات المدنية والأهلية بقوة السيف والنطع. وقد شهدت العشر الأواخر من شهر رمضان عملية تراجع في الخطاب المدني مع دفع إعلامي متعمد للخطاب الديني انعكست سلبا على الثورة وخلقت حالة اضطراب وقلق في صفوف قيادات شابة حلت محل قيادات أكثر خبرة ونضجا كانت السلطة الأمنية قد نجحت في تغييبها بقوة الحل الأمني العسكري المدمر.

لم تبق العملية الثورية خارج نطاق التأثير الخارجي، سواء كان هذا الخارج سوريا أو إقليميا أو دوليا. وقد بدأت وسائل التواصل الحديثة بأخذ مكان متصاعد على حساب الوقائع الميدانية بحيث لم تلبث أن نجحت في استبدال الصورة الداخلية الواقعية بالصورة الفضائية الانتقائية، والعالم الافتراضي. وليس من الغريب أن حركة مثل «إئتلاف شباب ثورة ١٨ آذار» لم تتح لها ثلاث دقائق على أية فضائية خليجية رغم أنها قدمت نخبة من الشهداء والمعتقلين. ويمكن القول أن جماعات الضغط السورية المحترفة والمتفرغة في الخارج، قد نجحت في التأثير على رؤية العالم للثورة وصورتها، وفي التأثير تباعا في خطاب عناصر التواصل من الداخل مع الخارج المرحب والمروج لخطاب محدد سلفا، خطاب عزز بشكل مباشر أو غير مباشر، الفكرة السلطوية التافهة حول المؤامرة. وكان للتهميش المتصاعد لقيادات الداخل الميدانية والسياسية التاريخية التي لم تنسجم مع الخطاب المطلوب بشكل واضح، أن دعم ألوانا إيديولوجية ومذهبية لم يكن لها أي دور أو أثر في

انطلاقة الثورة السورية.

أوصلنا التهميش الإعلامي لكوادر متقدمة في الثورة من جهة والتصعيد الموهوس لعمليات الاعتقال والاعتقال من قبل السلطة من جهة ثانية، أوصلنا اليوم لحركة اجتماعية مقطوعة الرأس سياسياً أو تكاد، ومشوشة الرؤية برنامجياً بالتالي. وصار هناك تداخل ما بين المشروع الدكتاتوري من جهة، وبين السعي للمقاومة من خلال أفكار تستجلب التسليح والتدخل الخارجي من جهة أخرى، مثل الشعارات المطالبة بالحماية الدولية والحظر الجوي والمناطق العازلة ومشاركة الجيش الحر المكون من المنشقين عن الجيش السوري ومن ينضم إليهم من المتطوعين. ولهذه المصطلحات كما يعرف دارسو القانون الدولي دلالة واحدة، وهي إطلاق صيرورة العسكرة فيما يجري في سوريا حالياً من صراع داخلي وخارجي، لتصير جزءاً من الثورة يمكن أن يغير طابعها جذرياً في مدى غير بعيد. لذا نحن بالفعل على مفترق طرق، يفتح المجال لاحتمالات متعددة ومتباينة، مع ملاحظة أن السيناريو الأسوأ لم يعد بعيداً، في ظل التعبئة الخارجية الحالية، والصدقات والعداوات التي تجاوزت العقلانية السياسية والقراءة المستقلة لمصير البلاد. ولن تكون الحرب الأهلية في سورية خالصة بالمعنى السياسي أو الطبقي، بل ستكون ملوثة بالتدخل الخارجي السافر والتعبئة الطائفية، أي أنها انتصار لكل مقومات الردة والظلام، حرب خاسرة بكل معاني الكلمة ولكل الأطراف، وسيكون أكبر الخاسرين فيها: الثورة الديمقراطية والشعب السوري.

لقد مات النظام السوري في العقول والقلوب، ولم يبق لنا كسوريين سوى أن نحمل مؤسساته وشخصياته الرسمية إلى قمامة التاريخ. قام الشعب الثائر بالعمل الأكبر وصار وضعنا الحالي يشبه جثة ضخمة لكائن مشوه يبلغ من العمر ٤٠ عاماً وأمامها طفل يبدأ بالكاد في اكتساب الوعي بوجوده، و يحاول أن يبعد تلك الجثة عن طريقه كي يرى المستقبل.

علينا كسوريين وعرب، في وضع كهذا، أن نمتلك الجرأة السياسية والأخلاقية على طرح السؤال على الجميع: إلى أين نتجه اليوم؟ وهل سيحصد الشعب ثمن تضحياته حرية وكرامة؟ أم أن كل هذه التضحيات الغالية ستضيع وتهدر بانزلاق الثورة إلى السلاح والعسكرة والتدخل العسكري الخارجي والحرب الأهلية- الطائفية؟ الواقع أن الإجابة على هذا

السؤال تبدو في غاية الصعوبة، فهناك من يتصرف وكأنه مصاب بعمى ألوان سياسي مزمن، أعني بهذا فئة مناصري النظام والذين يرون ضرورة التمسك ببقائه حتى النهاية، وحتى ولو تسبب ذلك في تحطيم المجتمع والدولة. وفي مواجهة هؤلاء تجد من يقول أن إسقاط النظام السوري بالإمكانات الذاتية يبدو أمراً غير ممكن، ولهذا يرون وجوب الاستعانة بكل من يقول بأنه يقف معهم لإسقاط هذا النظام أياً كان، حتى ولو الشيطان نفسه هو من يقول ذلك، فكل ما يعني تلك الفئة هو أن يسقط النظام بأي ثمن. وفي الواقع كل من هذين الفريقين يخدم الآخر: المناصر للنظام حتى لو تحطم المجتمع يدفع الطرف الآخر إلى طلب التدخل الخارجي. وطلب التدخل الخارجي يخدم النظام لأنه يثير المشاعر الوطنية ويعبئ المجتمع ضد الخطر الخارجي ويبعده عن الهدف الأساس وهو إسقاط النظام والقضاء على منظومتي الفساد والاستبداد. ولا شك في أن الحل العسكري مدمر للسلطة والمجتمع على حد سواء، في ظل الخصائص السياسية والاجتماعية السورية الراهنة. وقد يؤدي في النهاية إلى تمزيق البلاد وتهديد وحدة الجيش والشعب والبلاد. ولهذا أرى أن من الواجب العمل لإسقاط النظام بكل إصرار، مع استمرار التركيز على المسلمات الأساسية للثورة السورية واللوات التي أطلقت منذ نهاية آذار/مارس الماضي (لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل العسكري الأجنبي). أي التأكيد على سلمية ومدنية الثورة وعلى مناهضة الطائفية وعلى الاعتماد على القدرات الذاتية للشعب السوري. بل أكثر من ذلك، امتلاك الجرأة على القول بأن الثورة السورية إذا تسلحت ماتت، وإذا تأسلمت ماتت، وإذا تدولت ماتت.

يردد السوريون في أغلبيتهم الفعلية رفض الوصاية والدولة الدينية كلاهما: «لا دولة ملالي ولا باب عالي» لأن الأقليات جميعها، بما فيهم الأكراد والمسيحيين وغيرهم يرفضون التدخل التركي ناهيك عن رفض اليساريين والقوميين العرب والوطنيين عموماً لأي دور تركي يفتح كل جروح التاريخ ولا سيما اللواء السليب الذي أسكن فيه (قائد) ما يسمى الجيش الحر (الذي لن يتراجع شعبه عن الثورة كما يقول «حتى ولو لم يبق إلا مواطن سوري واحد»!).

لا تزال دمشق وحلب خارج سياق الاحتجاجات، وأعتقد بأن الأمر صار

معقدا اليوم وأكثر صعوبة، فبالإضافة للترتيبات والكثافة الأمنية الهائلة، تعتبر حلب والعاصمة من المدن غير المندمجة بالثورة، الأزمة الاقتصادية فيها ضعيفة نسبة للمناطق النائية، والتكوين السكاني متعدد الطوائف والمذاهب، كما أن لسكان كلا المدينتين مكاسب محددة وقطاعات اجتماعية هامة فيها تخاف من غياب الاستقرار حتى ولو كان هذا الاستقرار أشبه بمستنقع مياه راكدة. ولا شك في أن التطرف في الشعارات وتضخيم دور تيارات سياسية خارجية ضعيفة الأثر داخليا، يساهم في تردد المدن والأقليات عوضا عن جذبها، ويبعد الوسط المستقر عن مطالب مضطربة في الشكل والمضمون مثل مطلب الحظر الجوي ومناطق عازلة والجيش الحر يحميني والمجلس يمثلني... فهذه المطالب لا تشكل قوة جذب سياسي على الصعيد الوطني بقدر ما هي شعارات تتقاسمها بعض بؤر التحرك الثوري والفضائيات. وسيزيد فرص أن تنضم دمشق وحلب للمظاهرات في سورية في حال جرى التمسك بالسلمية ولم يكن هناك تطرف في الخطاب وإن كنت أرى ذلك أصعب اليوم منه بالأمس.

لا يمكن وضع حد للتفاوت المناطقي والاجتماعي في استقبال خطاب الثورة السورية دون عقلنة الخطاب الثوري والإبتعاد عن الشعبوية والتطرف والتطيف بشكل حازم. فمن السهل توجيه التحية لمحنة تلفزيونية مذهبية من قرية في ريف إدلب، ولكن ما هي النتائج السياسية والنفسية على الوعي الجماعي في عموم سورية لرؤية هكذا مشهد؟ وهل ما نراه على الإعلام يمثل كل السوريين في كل المحافظات ومن كل المكونات؟ أليس هناك نوع من التعميم الذي ينعكس سلبا على قطاعات واسعة من أنصار الثورة يشعرون يوما بعد يوم أن القراءة الوحيدة لمصير الثورة هي القراءة الخارجية التي تحدد المتحدث الرسمي والممثل الشرعي والقيادة المقبولة والبرنامج المسموح به؟ لقد نجح المال السياسي والإعلام في خلق فجوة حقيقية بين مكونات المعارضة السورية بفرضهما سياسة أبناء الست وأبناء الجارية وخلق تفاوت كبير بين أطراف المعارضة بشكل انعكس وينعكس على قدرة جمعها في برنامج ثوري مشترك وعمل نضالي فاعل. واليوم ونحن أمام تحدي الوحدة البرنامجية و«المؤتمر السوري العام» لكل قوى التغيير الديمقراطي، نبصر التباين المتزايد في وجهات نظر القوى السياسية المعارضة في قضايا مركزية

كالتمثيل المجتمعي والتدخل العسكري الخارجي والعلاقة بين الوطنية والمواطنة والتحالفات الإقليمية والدولية والعلاقة بالإسرائيلي والمقاومة. وتأتي جملة عوامل ذاتية تتعلق بالنشأة السياسية والمسلح ومصادر التمويل لتعقد العلاقة بين مكونات الحراك الثوري المختلفة. وليس من المبالغة الحديث عن حالة بارانويا سياسية حولت العديد من المعارضين القدامى أو الجدد إلى مهوسين بالرئاسة أو الوزارة في بلد لم تسقط الدكتاتورية فيه بعد. بل وصل الأمر ببعض لإعطاء ما لا يملك لمن لا يستحق، أو بيع السمك في الماء.. وما أوجنا كسوريين للكثير من التواضع ولقليل من التضحية والعطاء، فالخلاص من الدكتاتورية يحتاج قيما أخلاقية ومثلا عليا تسمح بتفكك القائم وزرع الأمل في القادم، ولا يمكن لكل سلوك أو منطلق يعيد إنتاج واستهلاك وسائل السلطة التسلطية نفسها أن يشكل رافعة بناء للمستقبل الديمقراطي.

سوريا اليوم على مفترق طرق. والطريق الثوري للجمهورية الديمقراطية المدنية لم يحتل المكان الأول بعد، الوضع اليوم صعب للغاية، ولكن حتى اللحظة، لا زالت لدينا مقومات وقيم وطموحات وتضحيات الإنتفاضة-الثورة، وهي أقوى من مقومات الثورة المضادة. لهذا، ورغم أن المعركة بالتأكيد صعبة وشاقة، فإننا محكومون بالأمل والنجاح.

الجزيرة نت ٢٠١١/١٢/٨

الخيار الثوري المدني في سورية

في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، وافقت السلطات السورية على خطة العمل العربية، وكذلك فعلت أهم أطراف المعارضة السورية. وهكذا -ولأول مرة منذ انطلاقة ثورة الكرامة- تتفق أهم أطراف الصراع السورية على خطة عمل واحدة.

ورغم أن السلطات السورية عودتنا على فصام مزمن بين القول والفعال، فقد كان من واجب كل حريص العودة إلى الخطاب السياسي بعد أن قضى الحل الأمني العسكري على المفاهيم الناظمة للعقلانية السياسية عند الثائر والفاجر. اعترفت السلطة السورية علنا بضرورة وضع حد للحل الأمني العسكري، وبذلك، أقرت علنا بأن عسكريتها للثورة ليست ضرورة بقدر ما هي خطيئة، ترتقي عند المدافعين عن الحقوق الإنسانية إلى الجريمة الجسيمة. وأقرت في الوقت نفسه، بأنها عاجزة عن القيام بأي مفاوضات مع المجتمعين السياسي والأهلي داخل البلاد وبدون توسط أطراف مقبولة (الجامعة العربية في حالتنا هذه)، أي أنها اعتبرت الجامعة العربية طرفا في مناقشة قضايا سيادية تتعلق بمستقبل سوريا عبر إقرارها بفكرة المؤتمر السوري العام للمعارضة تحت مظلة الجامعة العربية، لتتفاوض الهيئة المنبثقة عنه مع السلطات السورية في سمات المرحلة الانتقالية للديمقراطية وسمات الجمهورية السورية الثانية.

لقد كنت أول المراهنين على الحل العربي لعدة أسباب، أولها، كوني في موقع يسمح لي بمعاينة سقف التدويل. وبدون أي تحفظات دبلوماسية في التعابير، سمحت لي إقامتي في فرنسا لأكثر من ثلاثة عقود بفهم عميق للدبلوماسية الفرنسية. وطالما تابعت تناقضات هذه الدبلوماسية في الملف السوري.

ولا أنسى جملة الفقيه جبران التويني: ”شيراك يعتقد أن خروج سوريا

من لبنان يعني سقوط الأسد في أقل من أسبوع، وسندفع نحن وأنتم ثمن هذا التصور المبسط حتى السذاجة“. ويمكنني أن أستعمل بحق وزير الخارجية الفرنسية الآن جوبيه التعبير نفسه. لقد تابعت المسار الليبي في الدبلوماسية الفرنسية، وكيف تم تناول الملف الليبي وكأنه انتصار فرنسي، ولعل هذه المتابعة أيضا سمحت لي بالتيقن من محدودية الرؤية الفرنسية، واستحالة إعادة الأنموذج الليبي في المثل السوري.

فبناء هياكل صلبة لمعارضة ديمقراطية مدنية قادرة على إسقاط النظام لا يتم فحسب عبر تعويم بعض الأشخاص مع ملحقات ديكورية مشهدية، كاستئجار طائفة خاصة لهم بين فينة وأخرى، أو وضعهم تحت حماية البوليس الفرنسي، مع مشاريع تقدم لمجلس الأمن من أجل تدخل إنساني يفتح الباب لتدخل عسكري، كذلك لم يعد بإمكان أي حكومة غربية أن تثق بخزعات أي شلبي عربي بعد التراجيديا العراقية.

لا يمكن التعويل على التأييد الأميركي، فمنذ حقبة بوش الابن كان الرئيس ونائبه على استعداد لاستقبال أي عابر سبيل يدعي قدرته على قلب النظام في دمشق. وقوانين محاسبة ومعاقبة سوريا صارت تنال الإنسان قبل أن تؤثر على السلطان، وقد أصاب هوس الفصل السابع بعض المعارضين السوريين بحيث صاروا يحملون بطائرات الناطو تقصف في عمليات جراحية ذكية.

ويمكن القول إن البريطانيين يمتلكون حسا عمليا أقوى من باقي نظرائهم الغربيين، وأن المعادلة السورية تحتاج لجرأة في الطرح وصدق وأمانة في التناول، خاصة فيما يتعلق بأسطورة التدويل وصالونات التجميل المروجة له.

جرأة تحتاج لغزو نقاط ارتكاز الدبلوماسية للسلطة نفسها، أي شرقا لا غربا، وجنوبا لا شمالا. مع التأكيد على الاتزان في العلاقة مع الآخر للرد على سياسات المحاور والمحاور المضادة، التي حولت بعض أطراف المعارضة السورية لسلعة من سلع سوق عكاظ في الدبلوماسية الدولية

لا شك في أن العلاقة مع الجارين التركي والإيراني ضرورية جدا لسوريا الجديدة، ولا شك في أن الدور التركي والإيراني على طرفي نقيض في المعطيات الحالية. ويأتي فتح ملف المذبحة الأرمنية من قبل ساركوزي (لأسباب

انتخابية داخلية، وأسباب تتعلق بسد الطريق على صفقات اقتصادية تركية في ليبيا) ليضع الخارجية الفرنسية في موقف لا تحسد عليه مع انغلاق ممرها الأول للملف السوري، ويجعل من الصعب على وزارة دفاعه مد المسلحين المنشقين من الجيش السوري الموجودين على الأراضي التركية بأي مساعدات من أي نوع.

لذا لا يمكن للديمقراطيين السوريين التعويل كثيرا على تعاون فرنسي/ تركي في ملفهم في الأشهر القادمة، هذا إذا قبلنا من حيث المبدأ بأي دور خاص لهما في القضية السورية، الأمر الذي يشكل موضوع خلاف كبير بين أطراف المعارضة، ويشكل عامل تمزق في معسكر الثورة قبل أن يهزم معسكر السلطة. من هنا ضرورة التذكير -دون كلل- بأن رهاننا على المقاربة العربية هو ابن دراسة حسية وبراغماتية، وليس فقط رغبتنا المبدئية في تطوير آليات وتعبيرات الفعل السياسي والقضائي والاقتصادي والثقافي العربي، كمهمة من مهمات الربيع العربي في عالم الكيانات الكبيرة.

ورغم كل محاولات التحجيم والتقزيم لعملية وصول ٦٥ مراقبا ومراقبة إلى سوريا مساء ٢٦/١٢/٢٠١١، فمن الضروري القول إن الجامعة العربية قد نجحت فيما فشل فيه مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة.

من الضروري التذكير بأن السلطة السورية هي أكثر التكوينات الحاكمة في الشرق الأوسط تعقيدا، وأن رهانات البقاء والسقوط، الاستمرارية والانقطاع، كذلك الهدم والبناء، مرتبطة بعدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية.

وما زالت المعارضة السياسية -على أكثر من صعيد للأسف- دون مستوى تصورات إستراتيجية مؤثرة وفاعلة، ومن المؤسف الاعتراف بأن السلطة الأمنية تكتسب قوة البقاء ليس فقط من القتل اليومي للمواطنين، وإنما أيضا من الفراغ الناجم عن غياب قيادات كبيرة قادرة على استقطاب أغلبية حقيقية في المجتمع الواسع، وليس فقط أغلبية منظورة في بؤر الحراك الثوري أو في إعلام لم تعد الموضوعية هاجسه الأول.

من هنا إصرارنا على مبارزة تدنيس الوعي في صفوف الثورة والثوار، لتعزيز فرص تجاوز منظومتَي الفساد والاستبداد في النضال والبرنامج،

وابتكار عهد مؤسس للجمهورية الثانية يشكل نقطة اللقاء الضرورية بين الثوار في الميدان ومن يراقبهم من على مدرجات الخوف على الذات والخوف من التغيير، نقطة لقاء لا يمكن التهرب منها في معمعان حراك يتجنب مواقف مبدئية كبيرة، خوفاً من خسارة وسيلة إعلام هنا أو فصيل متطرف هناك، أو ممول يخفف من أعباء النزيف الاقتصادي في حياة واحتياجات الثوار.

لقد أظهرت التصريحات المتناقضة والمشوشة وأحياناً المضحكة، التي رافقت وصول المراقبين العرب إلى سوريا، هزال ثقافة حقوق الإنسان عند السلطة وقطاعات هامة من المعارضة. ووصل الأمر أحياناً لتصنيفات مخيفة تتأرجح بين العمالة للسلطة السورية والرضوخ لإملاءات مجلس التعاون الخليجي. بحيث صار هؤلاء النشطاء - في أقل من يومين - جزءاً من ديماغوجية الخطاب السياسي المرافق للملف السوري، والذي لا يبرره لا توحش ودجل السلطات الأمنية، ولا أمية وجهل بعض السياسيين وشهود العيان.

ومن اللافت للنظر أن تصير كلمات مثل قطع اللسان وقطع اليد والإعدام جزءاً من كلامولوجيا الحاكم والمحكوم. وأن يطلب لبعثة مهمتها تقصي الأوضاع في المناطق الساخنة زيارة حمص أو درعا (كنا!).

وقد وصل الأمر بالبعض، وللحفاظ على حضور إعلامي، أن يصرح بالجملة وعكسها ومناقضة الذات بين الصباح والمساء. هناك خوف واضح من نقص تسعيرة الأسهم السياسية التي يقررها الإعلام وتنظيمات يعرف الجميع أنها افتراضية، وخوف من انقطاع التمويل، خوف من الغياب عن الشاشات، خوف من الرجم في ساحات التظاهر، خوف من لوحات مسرحية توضع من وراء ظهر المتظاهرين، خوف من انفجار البيت التنظيمي الداخلي...، كلمة واحدة لم تعد ترد في خاطر أو القاموس: الخوف على مستقبل الثورة.

يتطلب نجاح الخيار الثوري ترجمة النضال الميداني في خطاب سياسي وبرنامج سياسي. وعضواً عن استعراضات القوة ومزايدات اللحظة الصحفية، لا بد من التوقف عن الإسهال الإعلامي الذي يحول خطاب الثوار إلى بروباغندا مضادة لا تختلف في قواعد لعبتها عن بروباغندا الدكتاتورية. فنحن بأمس الحاجة للدفاع عن قيم أساسية أعطت الحراك الثوري قوته

وشعبيته، مثل السلمية والمواجهة الجريئة مع الطائفية. وقد أظهر انضجارا دمشق الإجماع أن أي تفجير أو استعمال للعنف يصب حكما في خدمة الدكتاتورية، إن لم يكن عناصرها طرفا مباشرا فيه. ألم تسكت المعارضة السياسية عن ضرب مقر المخابرات الجوية في حرسنا؟ ألم يتجنب الكثيرون إدانة عمليات عسكرية خلقت حالة تطبيع مع العنف؟ ألم يصبح التنسيق مع الجيش الحر أهم من التنسيق مع القوى الديمقراطية عند البعض؟ ألم يصمت ديمقراطيون وحقوقيون عن اختطاف أو قتل مواطنين أبرياء بدواع طائفية؟

لاءات حماية الثورة تحتاج إلى تصورات واضحة لمستقبلها تشكل منارة لكل مواطن سوري لم يعد ينتمي للماضي الذي مات وينتظر المولود الذي لم يأت بعد. الأمر الذي يتطلب منا تثبيت مبادئ عامة للمرحلة الانتقالية (أي الفترة الواقعة بين قيام سلطة ائتلافية إثر سقوط النظام وقيام مؤسسات الدولة وفق دستور دائم يقره الشعب). ومن حسن الحظ أن أهم فصائل المعارضة الديمقراطية تتفق اليوم على التزام مؤسسات الدولة والسلطة السياسية بما يلي:

- أ- الشعب مصدر السلطات وأساس الشرعية.
- ب- استقلال سوريا وسيادتها ووحدتها، شعبا وأرضا.
- ج- تأصيل فصل السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.
- د- حماية أسس الديمقراطية المدنية (وبشكل أساسي حرية التعبير والتنظيم والتجمهر والتعددية السياسية والتداول على السلطة، واللامركزية الإدارية).
- هـ- التأكيد على أن الوجود القومي الكردي جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري.

و- المواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. حرية الدين والاعتقاد مكفولة في الدستور، وتحترم الشعائر والطقوس الدينية والمذهبية، مع نزع القداسة عن العمل السياسي والمدني.

ز- نبذ العنف والتمييز القومي والطائفي والديني والجنسي، والوقوف ضد الإرهاب والاستئصال والفساد، وكذلك ضد الانتقام والثأر. وإلغاء

القوانين والقرارات الاستثنائية الصادرة في ظل الدكتاتورية، ومباشرة العمل لمعالجة آثارها في إطار لجنة مصالحة وإنصاف وطنية.

ح- التمسك بالتراب الوطني وتحرير الأرض السورية، وإقامة علاقات أخوة وتعاون مع الدول العربية، وعلاقات متينة ومتكافئة مع الدول الإقليمية، وتعاون واحترام متبادل مع دول العالم، لتأخذ سوريا الديمقراطية موقعها الفاعل في المجتمع العربي والإقليمي والدولي، بما يخدم المصالح الوطنية العليا والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

ط- الالتزام بدعم الشعب الفلسطيني وحقه في إنشاء دولته الحرة السيّدة المستقلة وعاصمتها القدس، وكذلك دعم كل الشعوب العربية والمظلومة في تطوراتها التحررية ومناهضة الاستبداد.

ي- الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

ك- الاستفادة من كافة الكوادر والطاقات السورية، داخل وخارج البلاد، من أجل إنجاح المرحلة الانتقالية وبناء الديمقراطية في الجمهورية السورية الثانية.

إن تمسك الكتل الكبيرة للمعارضة السورية (هيئة التنسيق الوطنية، المجلس الوطني السوري، الشخصيات العامة الاعتبارية...) بهذه الثوابت يجعل من الممكن الانتقال إلى شكل أرقى للعمل المشترك بين أطراف المعارضة الوطنية السورية.

وكون المؤتمر السوري العام الذي تدعو إليه الجامعة العربية يشكل معينا مشتركا، فهو يسمح ببناء مرجعية سياسية جدية للمرحلة الانتقالية تعتمد ولادة هيئة مشتركة من لدن المؤتمر المقرر للمعارضة، هيئة تمثل المعارضة وتنطق باسمها. وتكون مسؤولة عن تشكيل هيكل يمثل مرجعية السلطة في المرحلة الانتقالية بالتشارك مع من لم تتلوث أيديهم بالدم أو الفساد من كوادر الدولة.

هذا التصور يحتاج أولا إلى التخلي عن الطفولية السياسية والشخصنة وربط مصير الشعب بشخص أو بحزب. وهو يتطلب أيضا الخروج من لغة التحريض من أجل التحريض، والتعبئة من أجل التعبئة، والاتهام الرخيص، والتخوين السهل، والتكفير الأعمى. لأن التعبئة غير المغطاة بثقافة سياسية

متماسكة وتصورات عملية للتجاوز تطيل عمر دكتاتورية منهكة ومتعفنة
عبر استعمال وسائلها بثياب أخرى.

لا شك في أن العام الجديد يحمل تحديات كبيرة وصعبة، ولكنه أيضا
يحمل كل ما يمنحنا إياه الحق في الأمل... الأمل في أن يسجل التاريخ المعاصر
عام ٢٠١٢ لحظة استثنائية في تاريخ الشعب السوري.

٢٠١٢/١٢/٢٩ مواقع وصحف عدة

ملاحق

بيان من أجل التغيير

يا شعب سورية العظيم

برغم كل محاولات كسر إرادة وكرامة الشعوب في منطقتنا، نجح شعب تونس في ثورة وضعت حدا لعنجهية الدكتاتور وأسقطت مأساة الحكم مدى الحياة وأن يقرر حزب أو مؤسسة بوليسية حياة وحاضر ومستقبل المواطن والوطن، ثم جاءت ثورة مصر العظيمة، لتقول لكل الطغاة، بأن الدعم الخارجي، من أي قوة عظم شأنها أو صغر، هزيل أمام إرادة الشعوب. وبإزاحة حسني مبارك، بدأت حقبة ثورية جديدة من المحيط إلى الخليج، حقبة عاد بها الإنسان في هذا الجزء من العالم إلى التاريخ، ليكون طرفا في صناعته، وفي تقرير مصير مستقبل البشرية، وهاهم شباب ليبيا واليمن والبحرين قد دخلوا حلبة التغيير.

ليست البيئة الثورية طفرة، بل هي عملية تراكم وأوجاع وآلام وخبرات. وإن لم يكن الحديث عن دمشق قد بدأ بعد، ففي ربيع دمشق كانت مشارق النور الأولى في هذا القرن، وقد عرفت سورية نشاطات مدنية وسياسية هامة، خنقها القرار السياسي الأمني، قبل أن تأتي الحرب على الإرهاب واحتلال العراق، فتخلط الأوراق وتعيد صياغة الأولويات، بل وتخلق حالة عصابية مناهضة للتغيير، خاصة وأن المثال الأمريكي للتغيير من الخارج والأعلى، كان بشعا ومدمرا للطموحات الشعبية في السيادة الوطنية والكرامة المواطنة وتحرير الأرض العربية المحتلة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية. وبعد أن كانت بداية القرن تحمل آمالا كبيرة بالتغيير، انتهت العشرية الأولى بصورة قاتمة محدودة الإيجابيات حاملة لكل الطحالب التي

تعيش مع الإحباطات والسياسات القمعية المنهجية. الأمر الذي جعل المواطن العادي يعتبر مهمته الأولى في تحجيم الخسائر ما استطاع لذلك سبيلا. إلا أن الشعب السوري وخاصة الشباب يأبى تكرار الهزائم السابقة، ويعود اليوم ليطالبنا بأن نكون في مستوى طموحاته وأحلامه المشروعة.

لم يكن الإنسان في سورية خانعا يوما، وكان الوعي العالي للمواطن بأهمية حماية المقاومة والدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة سببا لتحمل الكثير من الإضطهاد والقمع السلطويين، ولكن وبكل أسف، لم تكن السلطة السياسية على قدر من النضج الموازي لنضج المواطنين، فلم تقابل هذه التضحيات باحترام أكبر للمواطنة، وبمباشرة إصلاحات ديمقراطية أساسية تعيد ثقة المجتمع بالسلطة. واستمرت السلطة السياسية في سوريا في سياسة العصا الغليظة والحل الأمني للمشكلات السياسية والرد القمعي على مختلف أشكال الحراك المدني. واليوم، ومع التغيير في الخارطة الجغرافية السياسية الإقليمية، وانتقال المنطقة إلى حالة ثورية عامة، لم يعد هناك أي مبرر لأن تكون أي شرعية كانت فوق الشرعية المستمدة من إختيار الشعب الحر، أي شرعية الوطن والمواطن. إن التغيير الديمقراطي هو السد الأقوى في وجه التدخلات الغربية والتوسع الصهيوني وهو الرد الوطني على كل التحديات. إن سيادة الشعب وحرية وكرامته تشكل اليوم الشرط الواجب لاستعادة الجولان والحقوق الفلسطينية وبناء غد أفضل لشبابنا وأطفالنا.

اليوم تمر الذكرى ٤٨ لإعلان حالة الطوارئ في سوريا، هذه الحالة التي كانت سببا أساسيا في استبدال دولة القانون بسلطة الطوارئ ورجال الأمن، وإضعاف وتهميش السلطة القضائية، وإنهاك اقتصاد الوطن بالفساد وبناء الثروات الخاصة المسروقة من المال العام، والتمدد السرطاني لأجهزة الأمن بحيث سادت ومادت في كل مظاهر الحياة.

ولا بد للخروج من حالة الاستعصاء السلطوية هذه، من قرارات عاجلة وواضحة تعبر عن طموحات الشعب، وتستجيب للحد الأدنى من مطالبه أهمها:

- رفع حالة الطوارئ وإلغاء محكمة أمن الدولة والقضاء الاستثنائي.
- ديمقراطية الدستور ليستجيب لحقبة الثورة العربية الديمقراطية التي نعيشها.

- العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.
 - إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة كل المنفيين للبلاد.
 - الدعوة لمؤتمر وطني جامع يضع أسس الانتقال السلمي من دولة التسلط إلى الدولة الديمقراطية ومجتمع المواطنة الكاملة للجميع.
- إننا نتوجه بهذا النداء المسؤول إلى كل مواطن ومواطنة، في أي موقع من مواقع المسؤولية السياسية والمدنية والاجتماعية والإعتبارية، وعيا منا بأن أي تأخر عن الإستجابة لمطالب الشعب اليوم، يشكل حركة مضادة لطموحات الشعب في البناء الديمقراطي التحرري والتنموي.

دمشق في ٢٠١١/٣/٨

خلدون الأسود، ماجد حبو، ناصر الغزالي، هيثم مناع

ثورة أهل المواطنة

تتوالى الأخبار القاتمة من مدينة حمص، بعد أربعة أشهر من هيمنة المقاومة المدنية على أشكال الرد الأخرى على التوحش الأمني، تدخُلُ عدة أشكال للعنف من المجتمع ضد المجتمع، ويتبلور تحالف المصالح والأهداف بين كل ذوي الأجنات الخاصة لمذهبة الصراع . فهل نجحت الأجهزة الأمنية في استدراج المقموع إلى برنامج القامع باعتبار هذا الاستدراج نحو التطرف والطائفية هو الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الدكتاتورية؟

حتى لا نسقط في الصورة التبسيطية التي تجعل من سورية ما قبل البعث جنة حولها انقلاب الثامن من آذار ومن ثم آل الأسد إلى جحيم، من الضروري التذكير بأن الدولة السلطانية قد شجعت خلال قرون تكوين الملة والطائفة والعشيرة باعتبارها الأجسام الطبيعية لإدارة العلاقة بين المجتمع الواسع والسلطة المستبدة. ذلك رغم وجود نوع من الإدارة الذاتية اعتمد على التكوين العضوي والعصبي التقليدي. ومهما سعى المدافعون عن مبدأ «الخلافة التي لا تخطئ» إلى تجميل صورة الرجل المريض، فقد كانت الخلافة العثمانية ظالمة في علاقاتها السياسية بالمختلف مذهبيا ودينيا عن ملة الحاكم، هزيلة في تكويناتها المدنية، لصوصية في علاقاتها الضرائبية، عاجزة عن التجدد والتقدم الذاتي، بحيث صارت «أحسن قراراتها» تلك التي تصدر بضغط خارجي.

الدولة الاستعمارية لم تكن أحسن حالا لأنها لم تعتمد قيم نهضتها أو ثورتها، بل قواعد استمرار هيمنتها. لذا كان العمل المؤسس للدولة السورية الحديثة ابن حركة ثورية تحريرية داخلية حملت الجميل من تراثها والمفيد من عصرها: الوطنية الجديدة التي ولدت في إطار الصراع ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية في العشرينيات على أساس قيم الثورة السورية الكبرى الموحدة للمجتمع السوري بكل مكوناته نجحت في بلورة معالم للشخصية

السياسية والثقافية السورية أبرزها قبول مدنية الدولة، وفق عقد اجتماعي يستند في واحدة من أهم ركائزه إلى مبدأ «الدين لله والوطن للجميع»، وبالتالي ولدت سورية المستقلة بمؤسسات برلمانية ضعيفة وثقافة مواطنة مدنية ناشئة لم تلبث حرب فلسطين أن أعادت لها البعد الوطني على حساب البعد المواطني. وليس من الغريب بعد النكبة، أن تكون سورية والبلدان العربية من أقل دول العالم اكتراثاً بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لقد اغتال خنجر إسرائيل عمليات النمو الذاتية للمواطنة والدولة الديمقراطية عبر جر دول المواجهة إلى مواجهة اضطرارية مع دولة لا تختلف عن القاعدة العسكرية الحديثة إلا ببعدها الاستيطاني السرطاني. وبهذا المعنى يمكن أن نتابع حركة العسكرة في استلام الحكم وفي توسع المؤسسة العسكرية في مصر وسورية. ولقد لعبت الانقلابات العسكرية دون شك دوراً كبيراً في بلورة عقلية تسلطية تفكر في القدرة على السيطرة على الجيش كوسيلة للإستمرار في الحكم، مهما كانت الإيديولوجيات جميلة وجذابة، دينية أو دنيوية.

لقد هدمت الدكتاتوريات السياسية كل البنيات الناشئة للمجتمع المدني والدولة المدنية، وتركت الناس تلجأ لخيمة التدين وكوخ العشائرية بعد رفع كل أشكال الحماية عن الفرد واغتتيال حقوق وحرقات الأشخاص عن سابق إصرار وتصميم. وليس بغريب في هذا المعمعان أن توظف العلاقات العضوية وتستغل القضية الطائفية بشكل تغطي فيه على تجمع المصالح الأمني العسكري المهيمن على السلطات الثلاث والبنيات الحزبية والنقابية المرخص لها في البلاد. ولا نستغرب أن تكون البيئة الحاضنة للطائفية قد تنامت في حالة التصحر السياسي والفساد الاقتصادي والتفكك الاجتماعي والإفقار الثقافي التي سادت البلاد.

لقد سجل الشباب السوري عودة الشعب إلى التاريخ وعودة البلاد إلى الحياة، وكلما كان أكسجين الثورة أعلى، تراجع الطحالب واحتضرت الطفيليات. لذا حملت انتفاضة الكرامة قيماً كبرى في مواجهتها لسلطة التسلط ومنظومة الفساد، قيماً تعتمد المقاومة المدنية السلمية في وجه المقاربة الأمنية للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، المطالبة بدولة ديمقراطية مدنية قوية في وجه أي تعبير من تعبيرات الطائفية، إحياء مفهوم المواطنة وسيادة الوطن منعاً لكل تدخل خارجي في مسار التحول الثوري السلمي إلى

الديمقراطي، ورفض أي شكل من أشكال العنف، ورغم فداحة الخسائر، بقيت الأغلبية العظمى من أبناء الحراك الثوري المدني تؤكد على هذه الثوابت وترفض الإنزياح عنها، لاعتبارها أي بكل بساطة، مؤشر انتصار للماضي الدكتاتوري على المستقبل الديمقراطي وعلامة تراجع عن أهداف نبيلة لا يمكن بدونها، تحقيق تحول ديمقراطي فعلي وبناء شبكات علاقات مدنية مواطنة جديدة وتأسيس القطيعة مع الإستبداد والفساد ومنتوجاتهما السلوكية والثقافية.

لم تبدأ الإنحرافات الطائفية عن مسار الثورة الديمقراطية المدنية في حمص بل في العالم الافتراضي، وحاولت أطراف ظلامية اختزال ثورة الشباب والشعب بحراك «أهل السنة» في وجه النصيرية والباطنية الرافضة والمجوس، واستطاع الإعلام الخليجي إعطاء زخم كبير لهذه الأطروحات على الفضائيات.

لقد حاولنا بكل الوسائل تحجيم هذا الصوت النشاز والمدعوم من أنظمة بدأت تتلمس رأسها منذ ثورة تونس، وبالأخص دول الخليج ، وعلى وجه التحديد النظام السعودي وحلفائه في المنطقة . ولا شك، بأن الدعم الإعلامي والمالي الهائل الذي يتمتع به أصحاب هذا الخطاب، قد أعطى السلطة الدكتاتورية كل ما تحتاج إليه في حديثها عن مؤامرة خارجية ضد «النظام الوطني والمقاومة والممانعة».. هكذا التقت مصلحة السلطة الأمنية وجنود التعبئة المذهبية من أجل خنق وتجفيف منابع العطاء الديمقراطي. الأول بالقتل والإعتقال والملاحقة لأهم كوادر الإنتفاضة الشعبية، والثاني في عنف الكلمات وتأجيج الأحقاد وتوفير البيئة الصالحة لعنف يواجه فيه عنف السلطة. ويلاحظ التقاطع الموضوعي بين شبيحة السلطة وتشبيحات المتطرفين في تغييب كلاهما لأهمية الحوار المجتمعي والتواصل المدني بحيث تستمر حالة تدنيس الوعي التي تنتجها الدكتاتورية. ناهيك عن محاولات ضرب ترابط النضال الاجتماعي نحو الحرية مع النضال الوطني من أجل التحرير بوعي أو بدون وعي.

لا يمكن بحال من الأحوال، مقارنة قوة السلطة الدكتاتورية الضخمة بقوة فوج المتطرف المحدودة. خاصة وأن المركب الأساسي للنضال الثوري ما زال يتقدم بشكل كبير على الأقلية المتطرفة في الحراك الاجتماعي. إلا أن

خطر هذا الفوج يزداد يوماً بعد يوم، ويساعد على ذلك عدة عوامل
أولها: لجوء السلطة الأمنية لخنق حالة الوعي المتقدمة للانتفاضة
عبر اعتقال خيرة كوادرها، وسحق الإعتصامات منعا للحوار الجماعي، وقتل
المواطنين معززة الرغبة في الإغتيال والرد عند المقموعين.

ثانيها، نشوء حزب المستعجلين من الطبقة السياسية التقليدية خاصة في
المنفى. حزب المستعجلين هذا يشعر بأن الإنضاج الطبيعي لقيادات التغيير في
الداخل يعني تهميش الدور الذي يسعى له من الخارج، لذا فهو يضم اتجاهها
قويا يدعو للعنف والتصلب وتكريس الصراع الطائفي بحيث يصبح دور
الخارج حاسما في علاقات القوى الداخلية.

لعل كارثة الكوارث في هذه اللحظات الصعبة التي تعيشها الحالة الثورية
المدنية في البلاد ناشئة من هذه التقاطعات بين شبيحة القامع ومتطريفي
المقموع. المقهور يجد في الرد الطائفي وسيلة تنفيس وتعبئة ضد توحش
الأمن، والقامع يجد في خطاب البعض عن ثورة أهل السنة ما يحتاج إليه
لتحييد الأقليات وقطاعات واسعة من السنة الراضين لأي هوية مذهبية
للنضال السياسي.

لا يمكن لثورة مذهبية أن تنتصر في سورية على الدكتاتورية. بل لعل
الطائفية والمذهبية أول مسمار في نعش الثورة. من هنا نؤكد للمرة الألف، أن
ثورة أهل المواطنة هي السبيل الوحيد للقضاء على الدكتاتورية والتخلص من
حكم العائلة والأجهزة الأمنية والمحسوبيات والعلاقات العصبية والزبونية.
لقد أصبح من الضروري تحقيق الفرز الواضح بين القطب الديمقراطي
بكل مكوناته، والقطب الإستبدادي بكل تعبيراته. لم يعد هناك مكانا للصمت
أو المهادنة، لأن المهادنة تعني المشاركة في اغتيال أجمل ما قدمت لنا انتفاضة
الكرامة، المواطنة في وجه الرعية، المدنية في وجه العصبية، السيادة في وجه
الهيمنة الخارجية والديمقراطية كمنهج جامع لكل السوريين.

٢٠١١/٠٧/٢٤

أول الموقعين: أسامة الطويل، خلدون الأسود، صدى حمزة ، ماجد
حبو، محمد أسامة عمار، محمد ذياب، ناصر الغزالي، وليد خليفة، نوري
شيخموس، محمود حلاق، فراس قصاص، عائشة أرناؤوط، سعيد لحدو،
حسان الأسود، هيثم مناع.

مشروع إعلان عهد الكرامة والحقوق

مقدم إلى اجتماع ١٧ أيلول ٢٠١١

في دمشق لهيئة التنسيق الوطنية

بطرس حلاق، سمير العيطة، عبد العزيز الخير، هيثم مناع

تشكل الانتفاضة-الثورة الحالية في سوريا تحولاً كبيراً في تاريخ المجتمع والدولة السورية. وهي تحمل في طياتها، كما كل الثورات والربيع العربي، نقلة نوعية ورسالة إنسانية ومنظومة قيم جامعة، تشكل القاسم المشترك لطموحات الشعب السوري وفاءً لدم شهدائه وتضحياته. منذ «الصحيفة» في المدينة المنورة إلى إعلانات الحقوق في الأزمنة الحديثة، شكّلت العهود والعقود والمواثيق أساس التعامل بين الناس وبين أبناء البلد الواحد؛ وكان محتواها هو العلامة التي لا بدّ من حضورها في مرحلة التغيير والانتقال والبناء، وكانت قواعدها هي فيصل المجتمع بمختلف تكويناته وأسس الدولة لحماية الحريات الأساسية وصون السيادة. وهي غير القابلة للتصرف باسم أية أغلبية انتخابية أو سياسية أو اجتماعية، ولا يجوز حذف أي جزء منها. تمثل هذه الحقوق والحريات والقواعد، مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، تجسيداً للحرية والكرامة المتأصلة في الإنسان، التي يتطلع إليها السوريون في إعادة بناء نظامهم الجمهوري من جديد.

لذا نتعهد، نحن الموقعون أدناه أفراداً وجماعة، على الالتزام بالعمل على إرساء النظام الجمهوري الجديد على الأسس التالية التي نتبنّاها على أنّها أهداف للثورة المدنية الشبابية السلمية:

• الشعب السوري حرّ وسيّد على أراضيه ودولته، وهما وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلي عن أيّ شبرٍ فيها، بما في ذلك الجولان المحتل.

وللشعب السوري الحقّ في النضال من أجل استعادة أراضيه المحتلّة بكلّ الوسائل الممكنة.

• الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقّق من خلال نظام جمهوري ديموقراطي مدنيّ تعدّدي، يسود فيه القانون ويقوم على المؤسسات. ولا يجوز فيه الاستئثار بالسلطة أو توريثها بأيّ شكل كان.

• تنبني الدولة السورية على أساس المساواة التامة في المواطنة وفي الحقوق والواجبات لجميع أبنائها، لا سيّما المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، ودون أيّ تمييز من أيّ نوع، سواء أكان ذلك بسبب الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإثنية أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب، على أساس الشعار التأسيسي للجمهورية الأولى: «الدين لله والوطن للجميع».

• تكفل الدولة السورية احترام التنوع المجتمعي ومعتقدات ومصالح وخصوصيات كل أطراف الشعب السوري، وتقرّ بالحقوق الثقافية والسياسية لكلّ مكوناته وتطلّعها للتطور والرعاية باعتبارها جزءاً أصيلاً ومكوّناً رئيساً لجسد الشعب السوري الموحد.

• تكفل الدولة السورية الحريات العامة، بما فيها حرية المعلومة والإعلام، وتشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، وحرية التظاهر والإضراب السلميين. وتضع قواعداً لصيانة هذه الحريات من هيمنة عالم المال أو السلطة السياسية.

• تلتزم الدولة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وبتأمين (وبضمان) الاستمتاع بهذه الحقوق للمواطنين والمقيمين على السواء.

• سوريا هي جزء من الوطن العربي، تتطلّع إلى توثيق مختلف أشكال التعاون والتوحد مع البلدان العربية الأخرى، في حين تحترم الدولة السورية وتصون التطلّعات الثقافية والاجتماعية لكلّ القوميات الأخرى المكوّنة للشعب السوري من كرد وآشوريين وأرمن وشركس وتركمان وغيرهم.

• يلتزم الشعب السوري دعم الشعب الفلسطيني وحقّه في إنشاء دولته الحرّة السيّدة المستقلة وعاصمتها القدس، وكذلك دعم كل الشعوب العربية في تطّعاتها التحررية ومناهضة الاستبداد.

• تربط الشعب السوري بالشعوب الإسلامية الأخرى جذور تاريخية

مشتركة وقيم إنسانية مبنية على الرسائل السماوية، وتتطلع الدولة السورية خاصة إلى إرساء تعاون وثيق مع تركيا وإيران في سبيل إنشاء منظومة إقليمية وازنة.

• تقوم الدولة السورية على الفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب السري والحر.

• الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية الضامنة للسيادة الشعبية والكرامة والحريات العامة، وهو عماد الدولة ومعين الوحدة الوطنية، يضمن الأمن القومي ومبادئ الدستور ولا يتدخل في الحياة السياسية.

• يقر دستور جديد أسس النظام الديموقراطي التعددي والنظام الانتخابي، بحيث يضمن حق تمثيل كافة أطراف الشعب السوري في السلطة التشريعية وكافة المناطق، ويكفل حق تواجد كل التيارات الفكرية والسياسية، دون هيمنة أحدها، ضمن قواعد تؤمن استقرار النظام البرلماني والتداول على الأغلبية من خلال الاقتراع العام، وتضبط بشكل دقيق الموارد المالية وإنفاق الأحزاب السياسية.

• يضمن رئيس الدولة الدستور والأمن القومي ومبدأ الفصل بين السلطات. يتم انتخابه بالاقتراع العام المباشر، ولا يجوز تمديد مهمته لأكثر من فترتين رئاسيتين، مدة كل منها أربع سنوات.

• يمثل رئيس الوزراء الأغلبية النيابية ويتحمل مسؤولية السلطة التنفيذية أمام الشعب الممثل ببرلمانه، ولكل وزير في الوزارة كامل الصلاحيات في إدارة شؤون وزارته، ضمن إطار البيان الوزاري الذي يخضع لثقة البرلمان.

• تقوم الإدارة المحلية على مؤسسات تشريعية وتنفيذية تدير شؤون المواطنين والتنمية في المحافظة أو الإقليم، بحيث تخضع الإدارة التنفيذية المحلية لسلطة المنتخبة محلياً، ويقتصر دور المحافظ على تمثيل سلطات رئيس الدولة.

• تصون الدولة الملكية الخاصة، التي لا يجوز الاستيلاء عليها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل، دون أن يعاد توجيهها لمصالح خاصة.

• تصون الدولة المال والملكية العامة لمنفعة الشعب، وتقوم سياستها

على العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة المستدامة وإعادة توزيع الدخل والثروة عبر النظام الضريبي بين الفئات الاجتماعية وبين المناطق والأقاليم، وكذلك على ضمان حرية الاستثمار والأسواق ضمن أصول ضابطة تكافح الاحتكار والمضاربات وتحمي حقوق العاملين والمستهلكين.

• تلتزم الدولة السورية بإزالة كافة أشكال الفقر ومكافحة البطالة بهدف التشغيل الكامل الكريمة اللائق، وتأمين الخدمات الأساسية لكل مواطن: السكن والتنظيم العمراني، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والكهرباء، والهاتف والانترنت، والطرق والنقل العام، والتعليم والتأهيل النوعيين، والتأمين الصحي الشامل ومعاشات التقاعد وتعويضات البطالة، بأسعار تتناسب مع مستويات المعيشة.

الإتفاق المجهض

نص الإتفاق بين هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي والمجلس الوطني السوري المقدم للأمانة العامة للجامعة العربية كوثيقة سياسية مشتركة تقدم إلى مؤتمر المعارضة السوري المنوي عقده تحت مظلة الجامعة العربية في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

إثر مباحثات امتدت لأكثر من شهر وتخللها تواصل مع قيادة الهيئة والمجلس، اتفق الطرفان على ما يلي:

- ١- رفض أي تدخل عسكري أجنبي يمس بسيادة واستقلال البلاد ولا يعتبر التدخل العربي أجنبياً.
- ٢- حماية المدنيين بكل الوسائل المشروعة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣- التأكيد على صون وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب السوري بكل أطيافه ورفض وإدانة الطائفية والتجبيش الطائفي وكل ما يؤدي إلى ذلك.

٤- نعتز بمواقف الضباط والجنود السوريين الذين رفضوا الانصياع لأوامر النظام بقتل المدنيين المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية وبتفهم أزمة الضمير الإنساني والوطني التي زج بها النظام أفراد القوات المسلحة ونحمل النظام كامل المسؤولية في ذلك.

في المرحلة الانتقالية:

أولاً: تبدأ المرحلة الإنتقالية بسقوط النظام القائم بكافة أركانه ورموزه الأمر الذي يعني سقوط السلطة السياسية القائمة مع الحفاظ على مؤسسات الدولة ووظائفها الأساسية، وتنتهي بإقرار دستور جديد للبلاد يضمن النظام البرلماني الديمقراطي المدني التعددي والتداولي وانتخاب برلمان ورئيس جمهورية على أساس هذا الدستور.

ثانيا: المرحلة الانتقالية بهذا المعنى هي الفترة التي تقع بين قيام سلطة ائتلافية اثر سقوط النظام وقيام مؤسسات الدولة وفق دستور دائم يقره الشعب ولا تتجاوز السنة من تاريخ قيامها قابلة للتجديد مرة واحدة. ثالثا: تلتزم مؤسسات الدولة والسلطة السياسية في المرحلة الانتقالية بالمبادئ الأساسية التالية:

- أ. الشعب مصدر السلطات وأساس الشرعية.
- ب. استقلال سورية وسيادتها ووحدتها، شعبا وارضا.
- ج. تأصيل فصل السلطات الثلاثة: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.
- د. حماية أسس الديمقراطية المدنية (وبشكل أساسي حرية التعبير والتنظيم والتجمهر والتعددية السياسية والتداول على السلطة، واللامركزية الإدارية).

هـ. التأكيد على أن الوجود القومي الكردي جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري، وهو ما يقتضي إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضا وشعبا، الأمر الذي لا يتناقض البتة مع كون سورية جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي.

و. المواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. حرية الدين والاعتقاد مكفولة في الدستور، وتحترم الشعائر والطقوس الدينية والمذهبية، مع نزع القداسة عن العمل السياسي والمدني.

ز. نبد العنف والتمييز القومي والطائفي والديني والجنسي، والوقوف ضد الارهاب والاستتصال والفساد، وإلغاء القوانين والقرارات الاستثنائية الصادرة في ظل الدكتاتورية ومباشرة العمل لمعالجة آثارها.

ح- مباشرة مشاريع تنمية مستدامة على الصعيد الوطني وبشكل خاص المناطق الأكثر حرمانا

ط. التمسك بالتراب الوطني وتحرير الأرض السورية، وإقامة علاقات أخوة وتعاون مع الدول العربية وعلاقات متينة ومتكافئة مع الدول الاقليمية، وتعاون واحترام متبادل مع دول العالم، لتأخذ سورية الديمقراطية موقعها الفاعل في المجتمع العربي والإقليمي والدولي، بما يخدم المصالح الوطنية العليا والأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

ي. الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

ك- الإستفادة من كافة الاطر والطاقت السورية، داخل وخارج البلاد، من أجل إنجاز المرحلة الإنتفالية وبناء الديمقراطية في الجمهورية السورية. بشأن المرجعية القانونية والدستورية: ينبثق عن مؤتمر المعارضة لجنة مشتركة للعمل الوطني تنسق مواقف المعارضة وتوحد نشاطاتها السياسية والحقوقية والإعلامية والدبلوماسية والإغاثية وتحترم قراراتها الأطراف المشاركة.

برهان غليون رئيس المجلس الوطني السوري
هيثم مناع رئيس هيئة التنسيق الوطنية في المهجر
القاهرة في ٢٠١١/١٢/٣٠
أقر الاتفاق بحضور: وليد البني، هيثم المالح، كاترين التلي، صالح مسلم محمد، محمد حجازي.

هيثم مناع للصباح : نظام الأسد انتهى... الشعب السوري حطم الدكتاتورية ولن يعطي تضحياته هدية لأي طامع

تونس - الصباح ٢٠١٢/١/١١

بعد أقل من أسبوعين على عقد المجلس الوطني السوري المعارض بقيادة برهان غليون مؤتمره في تونس في خضم مبادرة الجامعة العربية وإعلان مهمة بعثة المراقبين العرب الى سوريا جاء دور المعارض والناشط الحقوقي السوري هيثم مناع الذي زار تونس ضمن وفد لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطنية التي يرأسها في خارج البلاد وضم الوفد خمسة قياديين من الداخل. وهيئة التنسيق الوطنية، أو معارضة الداخل كما يطلق عليها عادة، تضم أهم التنظيمات السياسية المعارضة المتنوعة داخل البلاد والناشطة في الثورة (سنة عشر حزبا من اليسار والوسط) وأكثر من مئتي شخصية عامة وسياسية وثقافية وفنية معروفة. غادر مناع تونس مساء الاحد في أعقاب زيارة لم تحظى بتغطية اعلامية تذكر استمرت ثلاثة أيام.

كان الناشط السوري، اخصائي الطب النفسي يقيم وزملائه خلالها في فندق متواضع بقلب العاصمة (فاتورة الفندق الجماعية بلغت ٥٠٢ ديناراً تونسياً أي قرابة ٢٦٥ أورو لكل أعضاء الوفد لكامل إقامتهم). وقد أجرى هيثم مناع اصيل درعا لقاءات مع ممثلي الأحزاب بالإضافة الى الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي ووزير الخارجية رفيق عبد السلام في محاولة لمراجعة

الموقف ازاء المعارضة السورية .و قد اعتبر في حديث خص به الصباح مناع أن نظام الاسد قد انتهى و شدد على رفضه تدويل الأزمة في سوريا، رافضا كل تدخل أجنبي عسكري، موضحا أن الشعب السوري يحتاج الى انتساب ودعم مختلف قوى المجتمع المدني والسياسي والاجتماعي لإنجاح الثورة السورية ولا يحتاج تدخل عسكري أجنبي... يذكر ان هيثم مناع (العودات) وهو مفكر عربي وناشط حقوقي ورئيس المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية في العالم ورئيس المعهد الاسكندناي لحقوق الانسان، سليل أسرة سياسية معارضة طويلة العهد بالنضال والسجن والمنفى، اتخذ اسم مناع تخليدا لذكرى زوجته الأولى (منى) التي فقدها في حادث اجتماعي بعد خمسة أيام على زواجهما . ويعد هيثم مناع أحد أبرز الناشطين الحقوقيين العرب وهو المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان وهو أحد مؤسسيها مع منصف المرزوقي وفيليت داغر ومحمد حافظ يعقوب وناصر الغزالي والفقيدين محمد السيد سعيد ومحمود الخليلي في ١٩٩٨، وهو عضو في مجلس إدارة ومجلس أمناء قرابة ١٣٠ منظمة غير حكومية وشغل مناصب عربية ودولية قيادية في المنظمات غير الحكومية ورفض أي منصب حكومي، بما في ذلك ترشيحه لتشكيل حكومة إنقاذ وطنية قبل شهرين. ظل طوال ربع قرن يعيش خارج سوريا فقد منذ بداية الثورة والده وعشرة من عشيرته وشقيقه المهندس معن العودات الذي اغتيل في الثامن من أوت في مدينة درعا أثناء تشييع شهيد آخر.

اعتبر هيثم مناع أن نظام الاسد قد انتهى» الله يرحمو» وقال هذا سيحدث بأيدينا أو بأيدي غيرنا، ليس مهما كم سيستغرق ذلك من الوقت ولكن لا نريد أن يحصل في سوريا ما حصل في ليبيا: نحن طبعا ضد التدخل الخارجي و نقول لا للتدخل الخارجي، أو كما مبعو اعلمني أن ما حدث في ليبيا اوقع ٥٢ ألف قتيل و ٣٠٠ الف جريح والتمن السوري لن يكون أقل من ذلك!!
و فيما يلي نص الحديث.

حوار اسيا العتروس

• بعد أقل من أسبوعين على مؤتمر المجلس الوطني السوري في تونس بزعامة برهان غليون الذي غبت عنه، ما الذي يسعى هيثم مناع لتحقيقه

في تونس وماذا وراء هذه الزيارة وهل التقيت الرئيس المؤقت وهو صديقك وتؤامك التونسي كما يقول ورفيقك في النضال الحقوقي في المنفى ؟

●● فعلا أجرينا، كوفد رسمي لهيئة التنسيق الوطنية عددا من اللقاءات مع ممثلي الاحزاب السياسية والتقينا وزير الخارجية كما التقينا الرئيس التونسي. لقد نقلنا لكل من التقينا به صورة عن أوضاع الثورة السورية بعد عشرة أشهر من النضال في ظروف التوحش الأمني العسكري لوقف الحراك المدني الاجتماعي السلمي، وتحديثنا في احتمالات التغيير بالقوى الداخلية وإمكانات الشعب الذاتية التي أظهرتها المعجزة السورية صمودا وتضحية وابتكارات خلاقة في وسائل النضال. وتحديثنا عن مؤسسات الدولة والاصطفافات في المجتمع الإداري والعسكري السوري

●● ألم تتطرقوا لمؤتمر المجلس السوري وانهجاده في تونس؟

●● جرى الحديث بالطبع في هذا الموضوع، وقد أوصلنا رسالة عتب على التسرع في التعامل مع مجلس اسطنبول كممثل وحيد للثورة والمجتمع والدولة. وقلنا للأصدقاء في تونس أن من ناضل منذ ١٩٧٣ ضد المادة الثامنة للدستور الأسدي التي تقول بأن حزب البعث هو القائد للثورة والمجتمع لا يمكن أن يقبل بسقوط بعض حديثي العهد بالنضال في منطلق السلطة التسلطية نفسه. وأن مهمة الأخوة في تونس دعم الثورة والإسهام في توحيد نضال وأداء وهياكل فصائلها المختلفة عوضا عن الإعتراف بطرف على حساب باقي الأطراف. كذلك البحث عن وسائل عملية لدعم خطة العمل العربية لأنها وإن لم تكن مثالية، لكنها أقل السيناريوهات سوءا.

●● وما هو سبب الخلاف بينكم وبين غليون والمجلس؟

●● لم يكن هناك أي خلاف بيني وبين غليون وفي اجتماع الدوحة كنا في صف واحد يطالب بتشكيل الائتلاف الوطني السوري كصيغة توحيدية للمعارضة السورية، هذه الصيغة التي أجهضت كما أجهض اتفاق نهاية العام، إلى أن عقد اجتماع برلين الأخير. كان الدكتور برهان غليون قد وعد بحضور اجتماع برلين «لهيئة التنسيق الوطنية» في المهجر، وكان زميل لنا في انتظاره في المطار. وإذا به يغير مساره باتجاه إسطنبول، من دون أي اعتذار أو تفسير أو إشعار. ومنذ ذلك اليوم، لم أتحدث معه ولم يتحدث معي حتى اجتمعنا في القاهرة في ظل مباحثات وثيقة العمل المشترك في نهاية ديسمبر. وأعتقد

أن الأمر يحتاج إلى شرح وتفسير من الدكتور غليون، وحتى اليوم لا أعرف الظروف التي جعلت برهان غليون يقدم ما قدم من تنازلات للتيار اليميني الديني واليمين المحافظ في الدور والعدد في المجلس الذي التحق به. لقد كنت دائما محامي الحركة الإسلامية السياسية في حركة حقوق الإنسان وأول من وقع وثيقة مع الإسلاميين في سورية بعد مجزرة حماه. لكن وثيقة جمهورية وديمقراطية تأخذ بعين الاعتبار أن سورية دولة تضم ٢٦ مذهباً وطائفة وقومية، أي دولة لا يمكن تناول العلاقة بين الدين والدولة فيها بخفة وسطحية وأطروحات إيديولوجية إسلامية كالتي ينتجها الجراد الأسود. الثورة السورية الكبرى، سنة ١٩٢٥، قامت على أساس أن «الدين لله والوطن للجميع». واليوم، في غياب دور فاعل للأقليات، نحتاج إلى خطاب مدني يعطي الثقة لتلك الأقليات بأن سورية ستكون بكل ولكل أبنائها أو لن تكون، وأن الحركة الإسلامية السياسية جزء من عملية الوعي المواطني والوطني والجماعي في البلاد. التجربة الإسلامية السورية تحمل قروحا وجروحا وإحباطات كثيرة خاصة بعد فترة مصطفى السباعي- عصام العطار: تجربة الطليعة المقاتلة، جبهة الخلاص مع عبد الحليم خدام ثم تجميد المعارضة للنظام. ليس سرا ولادة ما أسماه سيد قطب قبل خمسين عاما بالإسلام الأمريكي في صفوف الإسلاميين السوريين. هذه مسائل تؤثر على سياسة وخيارات وتحالفات الثورة والثوار. ولا يكفي دعم دول إقليمية وغربية لتوجهات كهذه ضمان انتساب أغلبية شعبية لها. ليس بالإمكان أن ننصر بدون المدينة والمدنية والأقلية، هذه أمور تغيب عن خطاب المتطرفين وتحتاج لحكمة المثقفين الملتزمين وصدقهم وشفافيتهم في الأداء والخطاب.

• أصوات الغرب ما انفكت تطالب الرئيس السوري بالرحيل هل تعتقد ان لها وقع لدى النظام السوري؟

•• كل المطالبات الغربية بالرحيل تعطينا سعادة التضامن مع مطلب الشعب ولكنها لا تتعدى الخطابات والعقوبات. والخطاب مملناه والعقوبات إن لم تكن مشخصة للحاكم ينال المحكوم فيها نصيبا. لا يمكن لمن حرق كل الأشربة مع السلطة أن يؤثر في قرارها. وفي اعتقادي أن روسيا والصين يمكنهما مطالبة السلطات السورية برحيل الأسد كذلك ايران، بإمكان تركيا. أيضا عبر علاقاتها الثنائية شرقا لعب دور ما. لقد كلفني هيئة التنسيق

الوطنية بإسراع صوت الشعب والثورة للعالم، وأعيش منذ أشهر في الطائرة، كنت في بلجيكا الأسبوع الماضي والتقيت خلال المدة الماضية بنحو سبعة وزراء خارجية أوروبيين وعرب..

• هل التقيت آلان جوبيه وزير الخارجية الفرنسية؟

•• لم التق جوبيه، وأعتقد أن العلاقة بين فرنسا والنظام السوري تقوم على المزاج الاستعماري القديم والعلاقات الشخصية وملفات مثل قضية الحريري وغير ذلك من المعقدات، لذا لا يمكن لفرنسا، دون تغيير في المنطلقات، القيام بدور موضوعي وفعال. لكن علاقتنا مع اليسار الفرنسي ممتازة.

• ماذا تعارض المجلس الوطني السوري؟

•• المجلس في تكوينه وفي ارتباطاته وفي تمويله تكوين غير ديمقراطي وغير شفاف والشفافية يمكن أن تفجره في ليلة وضحاها. لقد رفضت الانضمام لمنظمات حقوقية لأنها غير شفافة فلماذا أدخل تنظيمًا سياسيًا غير واضح المعالم. للمجلس وظيفة، وكل طرف فيه أو حوله أو ممول له يقرأ هذه الوظيفة على طريقته ووفق حساباته. عندما يدافع مؤسسو المجلس عن أطروحات كوشنر وبرنار هنري ليفي في الكوريديور الإنساني ومناطق العزل ويتناغم الإعلام الخليجي معهم لتوجيه الشببية الثائرة للدفاع عن أطروحات استجلاب التدخل العسكري أشعر بالخطر على بلادي من الحربين الأهلية والإقليمية التي ستمزق سورية. مشكلة المجلس أنه كما يقول مناضل أردني كبير يشبه وليم الشحادين. لا يمكن التعامل بخفة مع استقلال القرار السياسي لهيكل سياسي ثوري خاصة بعد التجربة العراقية. الشعب السوري حطم الدكتاتورية في الرؤوس والعقول وقادر على إكمال طريقه بقواه الذاتية لاستكمال انتصاره، ولن نعطي تضحياته هدية لأي طامع.

• وأي مستقبل لمنظام الاسد؟

•• نظام الاسد قد انتهى» الله يرحمو» وقال هذا سيحدث بأيدينا أو بأيدي غيرنا، ليس مهما كم سيستغرق ذلك من الوقت، ونريد إكمال الطريق دون تدخل عسكري خارجي يدعي بأنه يحمل رونق بابا نويل ومخمل جمعية خيرية! لا نريد أن يحصل في سوريا ما حصل في ليبيا:

سنبقى ضد التدخل الخارجي ونقول لا للتدخل الخارجي، أو كما مبو اعلمني أن ما حدث في ليبيا أوقع ٥٢ ألف قتيل و ٣٠٠ ألف جريح والتمن السوري لن يكون أقل من ذلك!.

• كيف تنظرون الى المشهد الراهن في سوريا و ما هي تداعيات الانفجار الذي استهدف ساحة الميدان قبل أيام ؟

•• سأعود الى ما حدث قبل هذا الانفجار. في منطقة حرستا في ريف دمشق استهدف انفجار آخر مركزا للمخابرات الجوية ذهب ضحيته جنودا وعددا من المدنيين المارة. يومها أعلن الجيش الحر تبني العملية، وبرر ذلك بأن المركز يتم فيه تعذيب الثوار. بعد ذلك بخمس وعشرين يوما وقع انفجارين بالعاصمة لم يتبناهما الجيش الحر ونسبا للقاعدة. لقد صرحت عند الانفجار الأول بأن الدخول في هذا النفق الانفجاري سينعكس سلبا على الثورة وحذرت بالقول إذا استمرت ظاهرة التفجيرات فان ذلك سيؤدي حكما للقضاء على الثورة لان المتظاهرين لن يخرجوا الى الشارع اذا عرفوا بتلك الانفجارات والعمليات المسلحة. من البديهي أن المستفيد الأول من الانفجار هم أنصار الحل الأمني العسكري الذين يقولون أن هذا الحل ضرورة وليس جريمة. لهذا السلطة برأيي تقوم بانفجارات وتنسبها للمعارضة منذ طرح البعض قضية التسليح وتهاون مع مظاهرها المختلفة. قبل ذلك، حتى الرصاص لم يخف الناس واستمروا في التظاهر، أما السيارات المفخخة فستوجه لنا ضربة قاضية. لذا يجب اتخاذ موقف صارم من عسكرة الثورة وعدم الشعور بأن عملية اغتيال هنا أو تفجير هناك يمكن أن تكون مفيدة لمستقبل الثورة.

أما بالنسبة للجيش الحر، لست ممن يثق بالتكوينات التابعة. ولا أعتقد أن أوغلو أو أردوغان يمكن أن يقبلوا بوجود جيش غير تركي على أراضيهم خارج عن سيطرة الجيش والمخابرات العسكرية التركية!

• وماذا عن مستقبل سوريا بعد عشرة أشهر من اندلاع الانتفاضة ؟

•• اذا لم نسقط في الحرب الاهلية و اذا نجحنا في منع التدخل الخارجي فان النظام لن يفلح و لن يبقى، و اذا حدث عكس ذلك، فنحن نطيل عمر النظام سواء بالتدويل أو بالعنف. فكلما انتشر العنف في مجتمع طال عمر السلطة المتسلطة فيه. حتى اليوم، الأغلبية على المدرجات تنظر للصراع

بين الثوار والأجهزة السلطة. حلب فيها ستة ملايين ساكن ودمشق أربعة ملايين. لا بد للذين يجلسون على المدرج من اختيار معسكرهم، الأمر الذي يحتاج عناصر جذب للمشروع الثوري تتمثل بمدنيته وديمقراطيته وسلميته وحمله لمشروع ثقافي وحضاري كبير. التراجع عن قيم الثورة يسمح للسلط السورية بالسير في طريق «الجزارة»، بمعنى أن تتسلح أطراف من الثورة فيخاف الناس النزول الى الشارع ويكثر المتفرجون وتتمكن الأجهزة من النيل من الأطراف المسلحة التي تحاربها.

• ماذا قدم هيثم مناع في الشهر الماضي وماذا قدمت المعارضة لسوريا يوم تمزق الاتفاق؟

•• أحاول فعل وتقديم ما أستطيع، حتى أقول بضمير مرتاح لحظة فراق هذه الدنيا لقد بذلت ما أستطيع. قبلت بما لم أقبل به في حياتي في الحوار من أجل الوحدة، كنت مع زملاء رائعين نحاور أحيانا متدربين سياسيين. تحاورنا مع الجميع طوال شهر ونصف وتوصلنا لوثيقة القاهرة، لكن نفس الذين أحبطوا لقاءات توحيدية قبل ذلك عادوا وضربوا هذا الإتفاق. وسنعاود الكرة بصبر أيوب.

• وما هي البدائل المطروحة لدى المعارضة؟

•• أقول ان الثورة ستنتصر بقيم الثورة، أي بوصفها ثورة أهل المواطنة، ثورة المقاومة ضد الاستبداد الداخلي والاستعباد الخارجي، وليس حركة طائفية أو مذهبية أو تحرك لثوار حسب الطلب. عندما تتعمق هذه المعطيات عند كل الأطراف السياسية المناهضة للدكتاتورية نستطيع القول بأن حقبة ما بعد الدكتاتورية قد بدأت. لدينا مشاكل ذاتية وموضوعية، وليست كل الأوراق بيدنا. فقد وضع رجال أعمال ودول أصبغهم في الصحن. وللأسف نحن نعيش حالة تدنيس معجمة للوعي عبر الفضائيات الخليجية، عندما تنقل «الجزيرة مباشر» مظاهرة مذهبية في لبنان من عشرين متظاهر ضد العلويين والشيعية في سورية لأكثر من ساعة وهم يهتفون السنة هم أهل الجنة والعلوية على جهنم العالم أو مشهد أب يصرخ في طفله الشهيد؛ هذا طفل سني فهي تشوه الصورة وتوجه الوعي العام نحو التطييف مع كل نتائج المدمرة في سورية. هذا التوجيه الاعلامي يعزز صورة طائفية غير صحيحة للثورة السورية ويرعب الأقليات.

• هل يشغلكم صعود الاسلاميين في دول الربيع العربي و هل تتوقعون تكرار المشهد في سوريا ؟

•• سورية بلد فيه ٣٠ بالمئة من غير السنة وعشرة بالمئة من الشعب الكردي ويصعب حكمه من أي تيار إيديولوجي في وضع ديمقراطي طبيعي. بالنسبة للحركة الإسلامية السياسية، لا يوجد إسلام سياسي واحد، ثمة فارق كبير بين الإسلام الأمريكي والإسلام الرباني كما يقول سيد قطب، كذلك هناك تيار ديمقراطي متقدم في الحركة الإسلامية السياسية وتيار ظلامي مخيف. هناك ثلاثة عناصر تخيفني في العلاقة بين الإسلام والسياسة والثورة: الأول محاولة توظيف الدين في الكسب الحزبي السريع والاستفادة من ظاهرة «الدين العام» (وهي بالمناسبة ظاهرة عالمية وليس فقط إسلامية)، في استراتيجيات سلطة وتكتيكات سياسية سريعة وأنية تغيب عن المشروع السياسي أبعاده الأخلاقية والتحررية والحضارية والإنسانية. الثاني: المال السياسي الخليجي وآثاره المدمرة للمدنية، أي للتبرع والتطوع والمشاركة والشفافية. وأخيرا وليس آخرا، صيرورة السلطة غاية في ذاتها ومن أجل ذاتها.

هيثم مناع

Haytham Manna

- من مواليد درعا جنوبي سورية، درس الطب العام في جامعة دمشق (١٩٧٦) وجامعة ماري وبيير كوري في فرنسا. حاز على دبلوم المعالجة النفسية الجسدية من جامعة باريس ١٣ ودبلوم اضطرابات النوم واليقظة من جامعة مونبلييه (١٩٨٩) وقام بتدريس مادة النوم بعدها بعام في جامعة باريس الشمالية. درس العلوم الاجتماعية وحاز على الدكتوراه في الانثروبولوجيا من المعهد العالي للعلوم الاجتماعية في باريس (١٩٨٣). أحد مؤسسي مجلة «سؤال» الفكرية بالفرنسية في ١٩٨٠، رئيس تحرير مجلة «مقاربات» ومحرر الموسوعة العالمية المختصرة: الإمعان في حقوق الإنسان (الجزء الأول: الأهالي- ٢٠٠٠ والجزء الثاني عن الأهالي وأوراب ٢٠٠٢ والثالث ٢٠١١).

- شغل عدة مواقع نضالية عربية وعالمية، انتخب رئيسا للمكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية في ٢٠٠٤ وهو المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان ومنسق التحالف الدولي للملاحقة مجرمي الحرب ورئيس المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان.

مؤلفاته العربية:

- انتفاضة العامية الفلاحية، دمشق ١٩٧٥

- المرأة في الإسلام، بيروت ١٩٨٠.
- المجتمع العربي الإسلامي من محمد إلى علي، باريس ١٩٨٦.
- إنتاج الإنسان شرقي المتوسط - العصبية، القبيلة، الدولة، بيروت ١٩٨٦
- المرأة !! كوتلن ١٩٨٨
- عالم النوم، اللاذقية ١٩٩٠.
- الحجاب - كوتلن ١٩٩٠. (بالعربية والإيطالية)
- جدل التنوير، بيروت ١٩٩٠
- تحديات التنوير كوتلن ١٩٩١
- الضحية والجلاد القاهرة ١٩٩٥.
- حقوق الإنسان في الثقافة العربية الإسلامية، القاهرة ١٩٩٦. (بالعربية والانجليزية)
- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي، القاهرة ١٩٩٨ (بالعربية والانجليزية)
- سلامة النفس والجسد، التعذيب في العالم العربي، باريس والقاهرة ١٩٩٨، (بالعربية والفرنسية)
- طفولة الشيء، المخاضات الأولى لحقوق الإنسان في العالم العربي، كوتلن ١٩٩٩
- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان، القاهرة ١٩٩٩، أربيل، بيروت، ٢٠٠٠.
- دولة القانون في تونس ١، القاهرة ١٩٩٩.
- الإمعان في حقوق الإنسان، بيروت ودمشق ٢٠٠٠. الجزء الثاني، بيروت ودمشق وباريس، ٢٠٠٢، الجزء الثالث ٢٠١١
- الإسلام وحقوق المرأة، القاهرة، ٢٠٠١.
- الحرية في الإبداع المهجري، باريس-دمشق، ٢٠٠١
- الإسلام والقانون الإنساني الدولي، بيروت وعمان، ٢٠٠٢
- الولايات المتحدة وحقوق الإنسان، ٢٠٠٣
- صرخة قبل الاغتيال، دمشق وبيروت، ٢٠٠٤
- ومضات في ثقافة حقوق الإنسان ٢٠٠٤

- حماية الصحفيين ٢٠٠٥،
 - أبحاث نقدية في حقوق الإنسان (٢٠٠٥)
 - القانون الدولي وغياب المحاسبة ٢٠٠٥
 - حقوق الطفل ٢٠٠٦
 - العدالة أو البربرية (٢٠٠٦)
 - المقاومة المدنية (٢٠٠٨)
 - العدالة الدولية من نورنبرغ إلى غزة (٢٠٠٩)
 - الدكتاتورية في مختلف تعبيراتها (٢٠١٠)
- شارك في عدة مؤلفات جماعية عن المرأة في العالم العربي وحقوق الإنسان
وفي تقرير التنمية العربي وله مؤلفات باللغة الفرنسية أو مترجمة وأكثر
من ٤٠٠٠ مقال ومحاضرة بالعربية والفرنسية والإنجليزية.
صفحة الويب: www.haythammanna.net

الفهرست

إهداء.....	٥
تقديم.....	٧
ثورة الياسمين.....	١٧
طريق الثورة.....	٢٣
الثورات والطفيليات.....	٢٩
هل بدأت حقبة الثورة العربية.....	٣٢
النداء الأخير إلى مبارك.....	٣٨
سورية والوضع الثوري العربي.....	٣٩
ساعة الحقيقة.....	٤٥
انتفاضة الكرامة وانبثاق الجديد.....	٥١
السلطة الأمنية وانتفاضة الكرامة.....	٥٤
من أجل استمرار انتفاضة الكرامة.....	٦١
وبدأ الأسبوع الثالث لحصار درعا.....	٦٨
الربيع السوري والثورة المضادة.....	٧١
أحرار سورية والكوريديور الإنساني.....	٧٩
الدولة والثورة في سورية.....	٨٣
الثورة أم الحرب في بلاد الشام.....	٩٠
حماية التماسك الاجتماعي أثناء الإنتفاضات وبعدها.....	٩٦
الثورة السورية على مفترق طرق.....	١٠٢
الخيار الثوري المدني في سورية.....	١٠٨
ملاحق.....	١١٥

- ١١٥.....بيان من أجل التغيير.....
- ١١٨.....ثورة أهل المواطنة.....
- ١٢٢.....مشروع إعلان عهد الكرامة والحقوق.....
- ١٢٦.....الإتفاق المجهض.....
- نص الإتفاق بين هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي
١٢٦.....والمجلس الوطني السوري.....
- المقدم للأمانة العامة للجامعة العربية كوثيقة سياسية مشتركة تقدم
إلى مؤتمر المعارضة السوري المنوي عقده تحت مظلة الجامعة العربية في
يناير/كانون الثاني ٢٠١٢
- ١٢٩.....هيثم مناع للصباح : نظام الأسد انتهى.....
- ١٣٧.....HAYTHAMMANNA هيثم مناع.....

